شرح

الأُنْمُوذَج فى النحو

للعلاَّمة الزمخشرى

بشرح الأَرْدَبيلى

جمال الدين محمد بن عبد الغنى

حققه وعلق عليه

دكتور حسنى عبد الجليل يوسف

مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا بالقاهرة

ت ٣٩٠٠٨٦٨ - ٣٩١٩٣٧٧

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيرها

آلة بها يحترز عن الخطاء في اللسان وقوم بسببها

المنطق الذي هو مميز الانسان وقرنها بما يسلك يرتقى بها

الى ذروة حقايق القرآن والصلوة على خير الانام محمد

الفرقان وعلى آله واصحابه رؤساء اهل الايمان وبعد

يقول العالم العابد الفاضل الكامل افضل الفاضلين

واشرف المحققين المولى المعظم الامام الاعظم الجامع

بين المعقول والمشروع حاوي الاصول والفروع

مبين للملل والحرام ملك القضاة والحكام جمال الملة و

الدين محمد بن عبد الغني الاردبيلي متع الله المسلمين

بطول بقائه وادام دولته بحق خالقه واثابه الله تعالى

لما رايت مختصر الامام علامة العالم استاذ ائمة بني ادم

[الصفحة الأولى من المخطوطة « ل »]

صدر الكتاب والمؤمل ممن يعثر على خلل فيه ان يصلحه
بكرمه ويعصمني عن لومه فيه فاني بارض النا لبف فيها
كالجاد الممتنع بالذات والتصنيف لا يوجد الا طيف منه
في السبيات وذلك لانه شاد كسس على الاستعداد واني
بحمد الله في فيه لمن ابتلى بشرحية الاضداد وعصمنا الله
من شرورهم ورد اليهم بلفظة كيد مجوزهم الحمد لله على التمام

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب
قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة
الشريفة المباركة في شهر جاذل اللول
في يوم شنبه وفي وقت العشاء
وفي سنة الفقير محمد
٩٧٠
بن حسين
عفي عنهما

ل

[الصفحة الأخيرة من المخطوطة « ل »]



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيرها آلة تحترز بها عن الخطاء في اللسان وقوم بها المنطق الذي هو مميز الانسان و حيا بها سالما يرتقي بها ذروة حقايق القران والصلوة على محمد خير الانام مظهر الفرقان وعلى آله واصحابه رؤسا اهل الايمان



يقول الفقير الى الله الغني محمد بن عبد الله الاردبيلي عفا الله عنه لما رايت مختصر الامام الهمام علامة العالم استاذ ائمة بني آدم جار الله قدس الله سره العزيز اعني انموذجه في النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم عزيز النحو مرغوبا للمبتدئين وغيره مطلوبا للسالك سبيل خيره ولم يكن له شرح يليق قاصده وقد كنت اريد تلميذه المبتدئين من احبابنا المتخرطين في سلك احبابنا لاسيما قرة عين الرمية وسرور نفسي الكمدة علاء الملة والدين احمد بن صدر الامام رئيس الانام اقضى القضاة والحكام مظهر الحق في الاحكام عماد الملة و الدين مفضل الكاشي بلغهما الله امالهما وضاعف في العالمين افضالهما اردت ان اشرحه شرحا يفي بطالبه ويفيض على مطالبه بحيث لا يتخطى من قليل لفظه خبط الكثيرة ولا يتجاوز عن تنقيح معناه الا مسافة يسيرة والتزمت ان اكتب الفاظ المتن بتمامها من اول كتب الشرح الى اتمامها حتى يكون كالزيادة للمتعلمين على التعريف وتغنيهم عن نسخ تعبث بها ايدي الجهلة بالتحريف وارجوا من الله تعالى ان يعينني بالاتمام ويجعله كالهادي الى دار السلام فانه المستعان وعليه التكلان

اقول قبل الشروع في المقصود



[الصفحة الأولى من المخطوطة « س »]

مفقود

(٨) المفصل فى النحو ، وقد اعتنى بشرحه خلق كثير .

(٩) الأنموذج فى النحو .

(١٠) المفرد والمؤلف فى النحو .

(١١) رءوس المسائل فى الفقه .

(١٢) المسائل فى الفقه . (١٣) شرح أبيات سيبويه .

(١٤) المستقصى فى أمثال العرب .

(١٥) صميم العربية . (١٦) سوائر الأمثال .

(١٧) ديوان التمثيل . (١٨) شقائق النعمان .

(١٩) شافى العيى من كلام الشافعىّ .

(٢٠) معجم الحدود . (٢١) المنهاج فى الأصول .

(٢٢) مقدمة الآداب . (٢٣) ديوان الرسائل .

(٢٤) ديوان الشعر . (٢٥) الرسالة الناصحة .

(٢٦) الأمالى فى كل فن . (٢٧) المقامات .

(٢٨) أطواق الذهب . (٢٩) الكلم النوابغ .

(٣٠) الأحاجى النحوية .

وغيرها (*) .

* * *

(*) شذرات الذهب م ٢ ص ١١٨ / ١٢١ . بغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٧٩ / ٢٨٠

{ الأردبيلى } : شارح الأنموذج

هو محمد بن عبد الغنى الأردبيلى ، المشهور بغنى زادة ، مفسر وفقيه ونحوى .

وقد جاء فى كشف الظنون عن كتاب الأنموذج وعن شارحه : أنموذج فى النحو : للعلامة جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائه ، اقتضبه من المفصل وجعله مقدمه نافعة للمبتدىء كالكافية ، وشرحه الفاضل الشهير بزين العرب « على بن عبد الله المصرى » وجمال الدين محمد بن عبد الغنى الأردبيلى (المتوفى سنة ٦٤٧ هـ . أوله : الحمد لله الذى جعل العربية مصباحًا للبيان ، وهو شرح بقوله ، ألفه لعلاء الدين أحمد بن عماد الكاشى وصدر الأفاضل ابن الحسين الخوارزمى الذى ولد فى ٥٥٠ وتوفى سنة ٦١٧ ، وجعل تلميذ المصنف ضياء الدين أملى كتابا كالشرح ، وسماه الكفاية »[1] .

ولا شك أن معرفة أسباب تأليف الكتاب والشخصيات التى ألف من أجلها يؤكد صحة تاريخ وفاة الأردبيلى الذى ذكره حاجى خليفة فى «كشف الظنون » وهو ٦٤٧ هـ ، ويؤكد ذلك أيضاً أن أقدم المخطوطات للكتاب كتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وهو تاريخ متأخر عن مولد الأردبيلى ، ولهذا نؤكد خطأ كحاله فيما أورده فى معجم المؤلفين من أن الأردبيلى قد ولد سنة ٩٨٠ هـ أى بعد أقدم مخطوطة بعشر سنوات ، وهذا محال .

ومن تصانيف الأردبيلى :

١ - حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوى فى التفسير .

٢ - الأنوار فى الفقه الشافعى .

٣ - الرسالة العلمية .　　　٤ - شرح الأنموذج .

---

(١) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون المجلد الأول ص ١٨٥ .

نسخ الكتاب

اعتمد المحقق على ثلاث من أقدم مخطوطات الكتاب بدار الكتب المصرية ، كما اعتمد على مطبوعة قديمة .

١) المخطوطة الأولى : رقمها : ٧٢ (نحو - خليل أغا)

من القطع الكبير ، مكتوبه بخط رقعة واضح ، أخذت الرمز « ل » وهى أتم المخطوطات وأكملها وأقدمها ، كُتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وفى أسفل الجزء الأول منها هوامش أثبتها المحقق لفائدتها . وقد سقطت ورقه من المخطوطة بين ص ٧٤ ، ٧٥ .

٢) المخطوطة الثانية : رقمها : ١٢٠٩ (نحو)

من القطع المتوسط ، مكتوبة بخط الرقعة ، ولم ترقم صفحاتها ، سقط من آخرها بضع صفحات وقد وقع ببعض المواضع فيها شيء من السهو . وقد أعطيت الرمز « س »

٣) المخطوطه الثالثه : رقم : ١٢١٠ (نحو)

من القطع المتوسط ، صفحاتها غير مرقمه ، وقد بلغت بعد ترقيمها ١٠٧ صفحة ، مكتوبة بخط فارسى دقيق جداً ومتداخل . كتبت سنه ١٠٧٤ هـ . وقد أعطيت الرمز « ق » .

ولا تختلف عن المخطوطة « ل » أو « س » .

وقد سقطت ورقة من المخطوطة ق بين ص ٤٦ ، ص ٤٧ ، وورقة بين ص ٦٦ ، ٦٧ .

٤) المطبوعة :

هى مطبوعة قديمة ، تمتلكها مكتبة الآداب بمصر لصاحبها على حسن ، مكتوبة بخط قريب من النسخ ، ومطبوعة بالطريقة القديمة على حجر سنة ١٩٠٥ بمعرفة محمد ميرزا الداغستانى الموراوى بإذن النظارة فى سانكت بتر بورغ .

تقع فى ١٩١ صفحة ، بها هوامش تزيد بضعة مرات على حجمها ، يتصل أكثرها بإعراب المتن وشروحه ، ولم أوردها لأنها تمثل كتابا آخر بالإضافة إلى الكتاب الأساسى .

منهج التحقيق :

اعتمد المحقق على المخطوطات التى أشرنا إليها آنفا وعلى المطبوعة ، وجعل المخطوطة « ل » أصلا ، فإذا وجد بها خطأ أو سهواً نقل عن ق أو س أو ط أيّها أتم وأصح .

ووضع لكل صفحة من صفحات المخطوطات أرقام لعدم وجود أرقام بها ، وأشار إلى الاختلاف بين المخطوطات ، وأثبت ما رآه ضروريا من هذه الاختلافات ، تجنبًا للبس ومراعاةً للصواب .

وقد كان أول عمل قام به المحقق وضع عناوين لأبواب الكتاب والأصناف المندرجة تحت كل باب ، وأقسام كل صنف ، ثم فروع كل قسم محتفظا فى كل ذلك بالتصنيف الذى وضعه الشارح ، وقد وُضِعت العناوين التى أضافها المحقق بين قوسين معقوفين .

أمّا بالنسبة للشواهد القرآنية ، فقد أثبت رقم الآية واسم السورة بالهامش ، وفسر ما رآه يستوجب التفسير من حيث الشاهد النحوى .

وبالنسبة للشواهد الشعرية فهى قليله جداً ، وقد أشار المحقق إلى مصادرها فى الدواوين والمجموعات وكتب النحو .

وقد وجد المحقق أنه من الضرورى إثبات التعريفات النحوية التى اصطلح النحاة عليها حيث وَرَدَ كثير منها مقتضبا ، أو مشروحًا ، أو ممثلاً له بشواهد دون ذكر التعريف .

كما وجد من الضرورى أن يفسر بعض المواضع التى تحتاج إلى تفسير ، وبخاصة المصطلحات النحوية .

وبالنسبة لباب الحروف فيبدو أن المصنف والشارح اعتمدا منهج البصريين فى معانى الحروف .

وقد ذكر المرادى فى كتاب « الجنى الدانى » أن الكوفيين هم الذين أثبتوا تلك الكثرة من معانى الحروف [1] .

---

(١) انظر الجنى الدانى ص ٢٤٨ / ٢٤٩ .

ولا شك أن معانى الحروف عند جمهور النحويين لا تقتصر على وجهة نظر البصريين ، ولهذا أضاف المحقق إلى كل حرف معانيه التى أشار إليها أئمة النحو ، دون تعرض لأوجه الخلاف تمشيا مع روح الكتاب .

كتاب : شرح الأنموذج :

وضع الزمخشرى « الأنموذج » اختصاراً للمفصل ؛ ليكون مقدمة مفيدة للمبتدىء ، وجاء شرح الأردبيلى متمشيا مع الهدف الأساسى للأنموذج .

وتؤكد كثرة المخطوطات التى وصلتنا لشرح الأنموذج أهمية الكتاب التى جاءت نتيجة لدقته ووضوحه .

وعلى الرغم من بعد الكتاب عن الخلافات النحوية ، وعن الاهتمام بالعلل النحوية ، فإنه لم يخلُ منها ، بل أوردها فى مواضع حَسُنَ فيها إيرادها .

وقد أشار الشارح صراحة إلى مذهبه ومذهب المصنف وهو مذهب البصريين . وهو يشير إلى هذا المذهب فى بعض المواضع دون التعليق أو الحكم عليه ومرة يعلق بقوله « وهو الحق » مما يؤكد اتفاق المصنف والشارح مع منهج البصريين .

وفى قليل من المواضع يشير الشارح إلى اختلاف اللغة الحجازية عن التميمية ، والحجازية تتجاوز توالى أربع حركات فتقول : خَمْسَةَ عَشْرَة بتسكين الشين ، والتميمية تستبدل فتحة الشين فى عشرة بالكسرة لئلا تتوالى الحركات بالفتح .

ونحن لا نجاوز الصواب إذا قلنا إن شرح الأنموذج كتاب له من القيمة العلمية ما لغيره من كتب النحو التى تماثله فى الحجم ، يضاف إلى ذلك وضوحه ويسره .

ولا شك فى أنه سيضيف إلى المكتبة النحوية لبنة مهمة تسهم فى دعم ذلك البناء الشامخ ، كما تسهم فى تيسير الدراسة النحويه وتأصيلها .

والله ولى التوفيق

دكتور حسنى عبد الجليل يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

١ س ١٠ ل

وبه نستعين

{ مقدمة شرح الأنموذج للأردبيلى }

الحمد لله (٢) الذى جعل العربيةَ مفتاحَ البيان * وصيَّرها آلةً (٣) يُحترزُ بها عن الخطأ فى اللسان * وقوّم بسببها المنطقَ الذى هو مميِّز للإنسان (٤) * وهيأها سُلَّماً يُـرتَقَى بها إلى ذِرْوَةِ حقائقِ القرآن * والصلاةُ والسلامُ على خيرِ الأنام محمدٌ الفُرْقان * وعلى آله وأصحابه رؤساءِ أهلِ الإيمان * وبعد ... فيقول العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ { العابدِ الفاضلِ الكاملِ أفضلُ الفاضلين * أشرفُ المحقِّقين * المولى المعظَّم * الإمامُ الأعظمُ * الجامعُ بين المنقولِ والمعقولِ ، حاوِي الأصولِ والفروع ، مبيِّنُ الحلالِ والحرام ، المصُونُ بعنايةِ ربِّ العالمين * مَلِكُ القضاةِ والحكَّام ، جمالُ الملَّة والدين : محمد بن صدر الحاج شمس الدين } (٥) عبد الغنى الأردبيلى (عفا الله عنه) (٦) متَّع اللهُ المسلمين بطول حياته * وأدام دولته بحق خالقه :

---

(١) هامش / ل : فإن قيل لم قدم الله على الرحمن والرحيم ؟ لأن الله ذات ، والرحمن والرحيم اسم صفات ، فكما أن الذات مقدم على الصفات فينبغى أن يكون اسم الذات مقدم على اسم الصفات .

(٢) هـ / ل : الفرق بين الحمد وأحمد أن الحمد يدل على الدوام والإثبات ، وأحمد يدل على التجدد ؛ لأن المفهوم منه زمان ...

(٣) هـ / ل : الآلة الواسطة بين الفاعل والمفعول فى وصول الأثر إليه كالمنشار .

هـ / ل : أى فارق بين الحق والباطل ، وقال بعضهم فارق بين الحلال والحرام .

(٤) فى ط : المميز للإنسان .

(٥) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(٦) غير موجودة فى ط .

لما رأيت (3) مختصرَ الإمام الهمام علامة العالم * أستاذ أئمة بنى آدم / جارِ الله ، طيَّبَ الله (سرّه العزيز) [١] (وجعل الجنة مَثواه) [٢] * أعنى « أنموذجه فى النحو » قليلَ اللفظ ، كثيرَ المعنى ، صغيرَ الحجم ، غزيرَ الفحوَى [٣] ، مرغوباً للمبتدئين وغيره * مطلوباً للسالك سبيلَ خيره * ولم يكن له شرح يليق قاصدَه * (ويُلقى إليه مقاصدَه) [٤] . وقد كنتُ أريدُ تَلميظه [٥] للمبتدئين من أصحابنا المنخرطين فى سلك أحبابنا ، لا سيما قرّةُ عينى الرَّمِدة * وسرورُ نفسى الكمِدَة * علاء الملّة والدين أحمد بن صدر الإمام * رئيس الأنام * أقضَى القضاة والحكام * مُظهر الحق فى الأحكام * عماد الملّة والدين ، المفضّل الكاشى [٦] ، بلّغهما اللهُ آمالهما * وضاعف فى العالَمين إقبالهما .

٢ل

أردتُ / أن أشرحه [٧] شرحاً يفيد طالبه * ويفيض عليه مطالبه * بحيث لا أتخطى من تحليل لفظه خُطىً كثيرة * ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلا (4) مسافة يسيرة * والتزمتُ أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها من أول / كتابة الشرح إلى إتمامها ، حتى تكون كالزيادة للمتعلمين على التعريف * وتغنيهم عن النُّسَخ التى لعبت بها أيدى الجهلة بالتحريف * وأرجو من الله تعالى [٨] أن يعينني على الإتمام * ويجعله قائدى إلى دار السلام ، فإنه المستعان * وعليه التكلان .

٢ن

٢ل

---

(١) فى ط : ثراه ، وفى س « قدس الله » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(٣) الفحوى : فحوى القول مضمونه ومرماه الذي يتجه إليه القائل . وفى هـ / ل كثير المعنى .

(٤) غير موجودة فى ط .

(٥) تلميظه : تذويقه وإعطائه شيئا يسيراً منه . وفى هـ / ل التلميظ تحريك اللسان عن بقية الطعام .

(٦) فى س : مفضل الكاشى . وكشا الشىء عضه فانتزعه .

(٧) فى ط : أشرح له .

(٨) تعالى : ليست فى ط .

{ الكلمة وأقسامها } { مقدمات }

[قال المصنف رحمه الله تعالى : « الكلمة مفرد »]

أقول : قبل الشروع في المقصود / لابدَّ من تقديم مقدمة * وهي هذه : ٢س
اعلمْ أن طالبَ كل شيء ينبغي أن يَتصوّر أولاً ذلك الشيء بوجه ما ، لأن المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه . وينبغي أيضا أن يتصور الغرض من مطلوبه ، لأنّه إن لم يتصوره يكن سعيه عبثًا ، فطالبُ النحو قبل[1] تعلمه ينبغي أن يتصوره أولاً ، ويتصور الغرض منه قبل تعلمه حتى يكون في طلبه على بصيرة ، فنقول :

{ تعريف النحو }

النّحو في اللغة القصْدُ ، وفي عُرفِ النُّحاةِ علمٌ بأصولٍ تعرف بها (5) أحوال أواخر الكَلِم / إعراباً وبناءً . والغرض منه معرفة الإعراب [2] . ٤ل
والإعراب والبناء [3] لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام . والكلام إنما يتركب من كلمتين ، فلذلك جرت عادتهم في ترتيب [4] الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام على سائر الأشياء ، وبتقديم الكلمةِ على الكلام لأنها جزؤه كما عرفتَ ، والشيء إنما يُعرف بعد معرفة أجزائه .

---

(١) ١ - في ط و س و ل - فطالب النحو بتعلمه .

(٢) في هـ / ل : المقدمة : ما يتوقف على الشروع في العلم ، وقيل المقدم ما يتوقف عليه الصحة الدليل ، وقيل المقدمة أيضا نطق على مقدم الجنس المراد ههنا الأول .

(٢) عرف ابن جني النّحو : بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، ... ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها [الخصائص جـ ١ ص ٣٤] وعرف الإعراب بأنّه الإبانة عن المعاني بالألفاظ [نفسه ص ٣٥] ولا شك أن النحو والإعراب يتجاوزان هذا التعريف من حيث إعراب الجمل لأن الجملة لا يظهر فيها بوصفها جملة علامة إعراب وإن وقعت موقع المفرد الذي تظهر عليه هذه العلامات .

(٣) والبناء : غير موجودة في س و ل و ط .

(٤) هـ / ل : الترتيب في اللغة وضع كل شيء في مرتبة ، وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة يطلق عليها اسم الواحد .

{ تعريف الكلمه }[1]

وقوله « الكلمة مفرد » تقديره : الكلمة لفظ * موضوع لمعنى [1] مفرد ، فيخرُج « باللفظ » غيرُه كالخط والعقد والإشارة والنُّصب . « وبالموضوع » المهمل / كديز وبيز [2] ، وبالمفرد المركب كخمسة عَشرَ [3] .

٣ ق

وإنما قلنا إنّ المهمل يخرج بقيدِ الموضوع ؛ لأن الموضوع لا يكون إلا لِمعنى ، والمهمل لا معنى له [4] . وإنما حُذِف قولنا لَفْظٌ موضوع لدلالة قوله مفرد عليه ؛ لأن المفردَ لا يوصف به فى / اصطلاح النحويين إلا اللفظ الموضوع .

٥ ل

---

(١) هـ / ل : اللفظ فى اللغة كما يقول العرب : أكلت التمرة ولفظت نواة ، وفى الاصطلاح ، اللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو ما فى حكمه مهملاً كان أو مستعملاً ، قلت دونه أو كثرت .

وعرف ابن مالك الكلمة بأنها لفظ مستقل بالوضع تحقيقا أو تقديرًا ، أو منوى معه أى مع اللفظ . انظر شرح التسهيل لابن مالك ص ٣ .

وعرف ابن عقيل الكلمة فى شرح الألفية بقوله :

الكلمة : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كديز، وقولنا (مفرد) أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد . [شرح ابن عقيل جـ ١ ص ١٦] .

– هـ / ل : قال الكلمة ولم يقل الكلام لأن الكلام كل والكلمة جزء ومعرفة الكل موقوف على معرفة الجزء ؛ فلهذا قال الكلمة ولم يقل الكلام وقدم الكلمة على الإعراب وغيره ؛ لأن الكلمة ذات الإعراب وغيره عوارض .

فى هـ / ل : المفرد فى الاصطلاح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه . وإنما قال لفظ ، ولم يقل لفظة لأن اللفظ غير مشتق ، وإنما اشترط المطابقة .

– فى هـ / ل : [الكلام يتركب من كلمتين] ؛ وإنّما قال من كلمتين ولم يقل فصاعداً فإن المراد من أقل ما يركب منه الكلام ، لأن الكلام لا يكون أقل من كلمتين .

والكلام فى اللغة ضم الشىء على الشىء ، وفى الاصطلاح ضم الكلمة إلى الأخرى على وجه الفائدة التامة لا على وجه النقصان .

(٢) وبيز ساقطه من س .

(٣) التركيب على ستة أقسام : تركيب إسنادى ، وتركيب إضافى ، وتركيب تضمن ، وتركيب مزجى ، وتركيب صوتى . مثال التركيب الإسنادي : زيد قائم ، والتركيب الإضافى: غلام زيد ، وتركيب التضمن : خمسة عشر ، ومثال التركيب المزجى : بعلبك ، ومثال التركيب الصوتى : سيبويه ، ونفطويه .

(٤) فى ط لا يكون له معنى .

{ أقسام الكلمة }

قال : « وهى إما اسمٌ كرجل ، وإما فعلٌ (6) كضَرَبَ ، وإما حرف : كقد » .

أقول : يعنى أن أقسامَ الكلمةِ منحصرةٌ [١] فى هذه [٢] الثلاثة : لأنها (إنْ دَلّت بنفسها) [٣] على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أعنى الماضى والحال والاستقبال ، فهى الاسم ، مثل : رجل ، فإنه يدل بنفسه على ذاتٍ غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وإن دلّت بنفسها على معنى مقترن به فهو الفعل ، مثل ضرب ، فإنه يدل بنفسه على ضرب مقترن بالزمان الماضى . وإن لم تدلّ بنفسها على معنى فهى الحرف كقد ، فإنّه لا يدل على معنى بنفسه ، بل يدل بواسطة غيره ، نحو : قد قام [٤] .

* * *

---

(١) هـ / ل : الحصر فى اللغة العدد ، وفى الاصطلاح : عبارة عن إيراد شىء على عدد معين .

(٢) هذه : ليست فى س .

(٣) فى ق : إن دلت على معنى فى نفسها .

(٤) يتحدث هنا عن دلالة اللفظ فللاسم دلالة لفظ ، ودلالة إعراب ، فاللفظ يدل على مجرد الذات ، والإعراب يدل على صريح المعنى ، وذلك فى مثل الفاعل والمفعول من نحو : ضرب زيد عمراً ، فكما رفعت زيداً عُلِمَ أنه فاعل وكما نصبت عمراً عُلِمَ أنّه مفعول . [كشف المشكل فى النحو ص ١٧١] .

(*) فى هـ / ل : الحرف فى اللغة : الطرف ، يقال أخذت حرف زراعه أى طرف ، وفى الاصطلاح ما دل على معنى فى غيره ، وإنما سمى الحرف حرفا لأنه يقع على طرف الكلام ، نحو مررت بزيد .

(*) (الكلام المصطلح عليه عند النحاة : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها) [ابن عقيل ١/١٤] .

{ أقسام الكلام } (*)

قال : « **الكلام مؤلف إمَّا من اسمين أُسنِدَ أحدُهما إلى الآخر نحو زيد قائم ، وإمَّا من فعلٍ واسمٍ نحو : ضرب زيدٌ ، ويسمى جملةً وكلاماً** » .

أقول : لما بين الكلمةَ أراد أن يُبين الكلامَ . فقوله « مؤلف / احتراز به [1] عن المفرد مثل زيد ، وقوله « إما من اسمين وإمَّا من فعل واسم » احتراز عن المؤلف من فعلين نحو ضرب ضرب ، أو من (7) فعل وحرف ، نحو : قد ضرب ، أو من حرفين ، نحو : قد قد ، أو من حرف واسم ، نحو : ما زيد [2] . وقوله « أسند أحدهما إلى الآخر » احتراز عن المؤلف من اسمين لم يسند أحدهما إلى الآخر نحو غلام زيد ، وخمسة عشر ؛ فإنَّ كل ذلك لا يكون كلاماً . وقوله « وإمَّا من فعل واسم » تقديره : وإما من فعل واسم أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وإنَّما لم يذكره صريحاً لأن قوله « أسند أحدهما إلى الآخر » يدل على وجوب الإسناد بينهما ، والإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوتُ عليها .

{ تعريف الاسم }

وقوله بعد هذا « **الاسم هو ما صَحَّ الحديثُ عنه** » يدل على أن الإسناد إنما يكون للفعل / إلى الإسم [3] . فقوله زيد قائم مؤلف من

- وفى هـ / ل : الفرق بين الكلام والجملة : كل كلام جملة ، وكل جملة لا يكون كلامًا ، لأن الجملة تكون مفيده ، وقد لا تكون مفيده ، والكلام مفيد أبداً .

- المراد بالإسناد نسبة أحد جزءين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائده يصح السكوت عليها نحو : قام زيد .

(١) به غير موجودة فى س ، ل ، ط .

(٢) (ما) هنا نافية أى لا زيد ، ولا يصح أن تكون استفهامية لأن الاستفهامية اسم ويصح بها الإسناد .

(٣) شرح ابن مالك الإسناد بقوله : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب . فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء . وقيل فيه : وضعى وحقيقى ، كقولك : زيد فاضل . وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب . ولفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرف نحو : فى حرف جر . ولجملة نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة [شرح التسهيل ص ٨] وقال سيبويه عن المسند والمسند إليه : هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، الكتاب جـ ١ ص ٢٣ .

اسمين أسْنِد أحدهما ، وهو (قائم) إلى الآخر وهو (زيد) . وقوله ل٩ ضرب / زيد مؤلف من فعل واسم . أسند ذلك [1] الفعل إلى ذلك الإسم ، وكل واحد منهما يسمى كلاماً وجملة .

* * *

(١) ذلك : غير موجودة في س و ل

{ الباب الأول }

{ باب الاسم }

قال : « باب : الاسمُ هو: ما صَحَّ (8) الحديثُ عنه ، ودَخَلَهُ حرفُ الجرِّ ، وأُضيفَ ، وعُرِّفَ ، ونُوِّنَ » [١] .

أقول : لما فرغ من تقسيم الكلمة شرع فى مباحث أقسامها ، وقدّم الاسم على الفعل والحرف لأنه أصل وهما فرعان ، إذ هو لا يحتاج إليهما فى تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه .

٤س وقوله / « باب » تقديره هذا باب . والاسم فى اللغة ظاهر ، وفى الاصطلاح هو ما صح الحديث عنه ، يعنى يجوز أن يُخْبَر عنه نحو : خرج موسى . فإنَّ موسى اسم [٢] قد أخبر عنه بالخروج ، « ودخله حرف الجر » يعنى يجوز أن يدخله حرف الجر نحو مررت بعيسى ، فإنَّ عيسى اسم [٣] قد دخله الباء ، وهو حرف الجر . و « أضيف » يعنى يجوز أن يضاف إلى غيره نحو غلامك ، فإن الغلام اسم [٤] أضيف إلى الكاف / و « عرِّف » ١٠ل يعنى يجوز أن يدخله الألف واللام نحو الرجل . و « نوِّن » يعنى يجوز أن يدخله التنوين نحو زيدٌ وعمرٌو [٥] . فجميع هذه من خواص الاسم لا

---

(١) لم يذكر المصنف ولا الشارح ثلاثة من علامات الاسم وهى :

١ - النداء : قال ابن مالك : ويعرف الاسم بندائه نحو : أيا مكرمان [عمدة الحافظ ص ٤]

وقال السيوطي : للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها وذكر منها ههنا تسعة . أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو : يا زيد . وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به فى المعنى أو فى اللفظ أيضا والمفعولية لا تليق بغير الاسم . همع الهوامع جـ ١ ص ٩

٢ - عود الضمير عليه أى على الاسم .

٣ - مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل [نفسه ص ١٤]

(٢ ، ٣ ، ٤) اسم : غير موجودة فى ل .

(٥) وعمر : غير موجودة فى س ، ق .

يوجد شيء منها في الفعل ولا في الحرف . أمَّا الإخبار عنه فلأن الفعل خبرٌ دائماً [١] فلا يُخبر عنه ، والحرف لا يكون خبراً ولا مُخبراً عنه [٢] .

(9) وأما حرف الجر فلأن الجرَّ علامة المخبَر عنه . وقد قلنا إن الفعل والحرف لا يخبر عنهما . وأمَّا الإضافة فلأن الغرض منها إمَّا التعريف أو التخصيص أو التخفيف كما سيجيء . والفعل والحرف لا يَصلُحان شيئاً من ذلك . وأمَّا الألف واللام فلأن الغرض من دخولهما تعريف المخبر عنه وقد ذكرنا أنهما لا يخبر عنهما . وأمَّا التنوين فلأنها علامة تمام مدخولها . والفعل والحرف لا يتمان إلا بالغير . أمَّا الفعل فبالفاعل .

وأما الحرف فبمتعلقه .

---

(١) دائما : غير موجودة في ق.ل.ط .

(٢) ينقسم الاسم على ثلاثة أقسام : ظاهر ومضمر ومبهم . والظاهر كل اسم دل بلفظه على مجرد ذاته ، وبإعرابه على صريح معناه . وسمى ظاهراً لظهوره وتجليه واستغنائه بنفسه عما يفسره ، وينقسم إلى مفرد ومثنى ومجموع ...

والمضمر كل اسم دل باختلاف صيغه على اختلاف معانية مثل : أنا وأنت وهو ونفعك ونفعكما ونفعكما ونفعكن .

وسمى مضمراً لأنه كُنّى به عن الظاهر للاختصار . وينقسم على ثلاثة أضرب : ضمائر رفع وضمائر نصب وضمائر جر ، وإلى منفصل وبارز ومستتر . { انظر كشف المشكل باب الاسم } .

والمبهم : المستغلق والغامض ، وعند النحاة يطلق على أشياء :

أحدها : لفظ فيه إبهام وضعا ويرفع إبهامه بالتمييز .

وثانيها : أحد قسمى الظرف المقابل للمؤقت .

وثالثها : أحد قسمى المصدر المقابل للمؤقت .

رابعها : اسم كان متضمنا للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون سابقًا في الذكر اليه ، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه .

ثم المبهم بهذا المعنى على نوعين : لأنه إن كان بحيث يستغنى عن قضبة فهو اسم الإشارة ، أو لا يستغنى فهو الموصول . { انظر كشاف اصطلاحات الفنون مادة بهم }

[أقسام الاسم]

١١ ل
قال : / « وأصنافه : اسمُ / الجنس ، العَلَمُ ، المعْرَبُ .
٥ س
وتوابعه : المبنى ، المثنى ، المجموعُ ، المعرفة ، والنكرة ، المذكر والمؤنث / المصغَّر، المنسوب ، أسماء العَدد ، الأسماء المتصلة بالأفعال » .

أقول : الأصناف بمعنى الأقسام ، يعنى أن أقسام الاسم المذكورة فى هذا الكتاب منحصرة فى خمسة عشر قسماً [١] .

الأول : اسم الجنس : وهو ما يدل على شىء غير معيّن [٢] وما يشبهه كرجل .

والثانى : العَلَم [٣] : وهو ما يدل على شىء (10) معين ، ولا يتناول غيره بوضع واحد نحو زيد [*] .

والثالث : المُعْرَب : وهو ما اختلف آخرُه باختلاف العوامل : لفظا كزيد ، أو تقديراً كسعدى [٤] .

والرابع : التوابع ، يعنى توابع المعرب : وهو كل ثانٍ معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة ، كالعالم ، فى قولنا [٥] : زيد العالم قائم .

والخامس : المبنى : وهو الذى يكون [٦] سكونُ آخره وحركته لا بعامل كمنْ ، وأينَ ، وحيثُ ، وهؤلاءِ .

---

(١) قسمًا : غير موجودة فى : س و ق . (٢) غير معين : ليست فى ل .

(٣) هـ / ل : العلم صفة توجب التمييز بحيث لا يحتمل النقض ، وقيل هو الاعتقاد والجازم المطابق للواقع .

(*) هـ / ل : وإنما قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتركة : زيد ، أو سمى به بثلاثة رجال مثلاً فإنه وإن كان متناولاً غيره ، ولكن ليس بوضع واحد بل أوضاع كثيرة .

(٤) كسعدى : فى س و ق : كعصى .

(٥) قولنا : غير موجودة فى : ق و ل و ط .

(٦) يكون : غير موجودة فى : ق و ل و ط .

والسادس : المثنى : وهو ما زِيدَ في آخره ألف أو ياء مفتوحٌ ما قبلها ونون مكسورة عوضاً [١] عن الحركة والتنوين ، نحو : جاءني مسلمانِ ، ورأيت مسلمَيْنِ ، ومررت بمسلمَيْنِ .

والسابع : المجموع : وهو ما دلَّ على آحاد يدل على أحدها واحده كزيدين ، ورجالٍ ، وهندات .

والثامن : المعرفة : وهي ما يدل على شيء معين نحو أنا ، وأنت .

والتاسع : النكرة : وهو ما دل على شيء غير معين كغلام [*] .

والعاشر : المذكّر : وهو ما خلا آخرُه من تاء التأنيث ، والألفَيْ المقصورة والممدودة كرجل .

والحادي عشر : المؤنث : وهو ما زيد في آخره أحدهن كمرأةٍ وحُبلى (11) وحمراءَ .

والثاني عشر : المُصَغَّر : وهو ما ضُمَّ أوله وفُتِحَ ثانيه وزيدَ قبل ثالثه/ ياء ساكنة ، كرُجَيْل .

والثالث عشر : المنسوب وهو ما لحق آخره ياءٌ مشددة تدل [٢] على نسبة شيء إليه كبغدادي [٣] .

والرابع عشر : أسماء العدد : وهي أسماء تُعَدُّ بها الأشياء كواحد ، واثنين ، وثلاثةٍ ، وغيرها [٤] .

---

(١) عوضا : غير موجودة في س و ل و ق .

(*) الفرق بين النكرة واسم الجنس ، أن عدم التغير ملاحظ في مفهوم النكرة ، واشتراك الحقيقة ليس بملاحظ في مفهوم الجنس . الاشتراك في الحقيقة ملاحظ ، وعدم التغير ليس بلاحظ .

(٢) تدل : غير موجودة في س .

(٣) هـ / ل : فالمنسوب إليه هو مثلاً الرجل هو المنسوب وكذا بغدادي ، لأنهما عبارتان من شيء واحد ، فالضمير في قوله إليه عائد إلى المنسوب إليه ، لأنه إذا ذكر المنسوب جرى ذكر المنسوب إليه ضمنا .

(٤) وغيرها : غير موجودة في : س و ق و ل .

١١٢ظ والخامس عشر : / الأسماء المتصلة بالأفعال : وهى أسماء فيها معنى الفعل ، كعلِم ، وعالمٍ ، وعليم ومعلوم ، وأعلم .

فهذه الخمسة عشر أصنافُ الاسم ، التى يَذكرُ كلٌ واحدٍ منها مع ما يتعلق به فى هذا الكتاب بالترتيب فى موضعه .

* * *

{ الصنف الأول : اسم الجنس }

قال : « اسم الجنس : وهو على ضربَيْنِ [١] : اسمُ عَيْنٍ : كرجل وراكب ، واسم معنى : كعلم ومفهوم » [٢] .

أقول : لما فرغ من تعداد أصناف الاسم مجملةً شرع فى تعدادها منصلةً . ورَعى فى التفصيل ترتيبه فى الإجمال ، فلا جَرَمَ ابتدأ هاهنا بما ابتدأ به هناك ، أعنى : اسم الجنس ، الذى هو أول الأصناف الخمسة عشر، وقسّمه على قسمين : اسم عين ، كرجلٍ ، وهو ما يقوم بنفسه ، (12) واسم معنًى كعلمٍ [٣] وهو ما يقوم بغيره . ثم مثّل لكل قسم بمثالين : مشتقّ وغيرَ مشتقٍ ، فحصل لك أربعة أقسام : الأول : اسم عين غير مشتق ، كرجل ، والثانى : اسم / عين مشتق كراكب ، والثالث اسم معنى غير مشتق ، كعلم . والرابع : اسم معنى مشتق كمفهوم [*] . ١٤ ل

* * *

---

(١) ضربين : فى ق : نوعين .

(٢) ذكر ضربيه ولم يذكر تعريفه . وقال ابن يعيش فى تعريفه : اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ، ودل مع ذلك على الأمر الذى وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تامًا حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذى وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس .

{ شرح المفصل جـ ١ ص ٢٦ }

(٣) كعلم : غير موجودة فى س .

(*) فى هـ / ل : الفرق بين اسم الجنس والعلم فى نحو أسد وأسامة : فالأسد اسم الجنس ، وأسامة اسم العلم . أنه جاء عن العرب أنهم جعلوا أسامة غير متصرف ، فلو لم يكن علما لما جعلوه غير متصرف لأن فيه سلب العلم ، وهو التأنيث .

* هـ / ل : وإنما قدم الجنس على البواقى لأن اسم الجنس أعم والبواقى أخص .

(*) هـ / ل : الفرق بين العلم والمعرفة أن العلم إدراك المركب والمعرفة إدراك المسبوق

{ الصنف الثانى : العَلَم } [1]

قال : « العَلَمُ : الغالبُ عليه أن يُنْقل عن اسمِ جنسٍ كجعفرٍ، وقد ينقل عن فعلٍ كيزيد . وقد يُرتجَل كغطفان » .

أقول : لما فرغ من الصنف الأول شرع فى الصنف الثانى ، أعنى العَلَم .

٧ب فقال / الغالب على العلم أن ينقل عن اسم جنس كجعفر فإنه وضع أولاً للنهر الصغير ، ثم نُقِل منه ، وجُعل عَلَماً لرجل .

وقد يُنقل العلم عن فعلٍ كيزيد ، فإنه فى الأصل مضارع زاد ، فنقل منه وجُعِل عَلَماً لرجل . وقد يرتجل العلم : أى يجعل فى أولِ وضعه عَلَماً من غير أن ينقل عن شىء كغطفان ، فإنه وُضع أولاً علماً لقبيلة ، فالعلم إمّا منقول [كجعفر ويزيد] [2] ، أو مرتجل كغطفان ، والمنقول إمّا من مفرد أو من مركب . (13)

٧س والمفرد إمّا من اسم الجنس وهو الغالب / كجعفر .

١٠ل **وإمّا من فعلٍ ماضٍ / كشمَّر ، فإنه فى الأصل بمعنى جدّ ، ثم جُعل علماً لرجلٍ .**

أو مضارع كيزيد .

---

(١) قال ابن يعيش : العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلة فى الحقيقة والصورة لأنه تسمية شىء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شامله ، ولا لمعنى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا : إن الأعلام لا تفيد معنى ، ألا ترى أنها تقع على الشىء ومخالفه وقوعا واحداً نحو زيد فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل ، وليست أسماء الأجناس كذلك : ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مقيداً [شرح المفصل جـ ١ ص ٢٧] .

(٢) ما بين القوسين غير موجود فى ل .

أو من أمر كاصْمِتْ بكسر الهمزة [١] ، فإنه فى الأصل أمرٌ من تصمُت على وزن تنصر بمعنى تسكت ، فجعل علما لبرية قال أحدٌ سمع صوتاً لصاحبه فيها : أصْمُتْ (*) ، وغُيرِّت ضَمَّتُه إلى الكسرة ، كما غُير بناؤه إلى الإعراب .

والمركب : إما إسنادىّ كتأبَّطَ شراً ، فإن معناه فى الأصل أخذ تحت إبطه شراً ، فجُعل علَماً لرجل أخذ تحت إبطه حيةً أو سيفاً .

أو إضافى : كعبد الله .

أو غيرهما : كبعلبك ؛ فإن بعل اسم لصنم والبك مصدر بمعنى الدّق فجُعل علَماً لبلدة .

وللعَلَم قسمةٌ أخرى وهى أنه (إن كان فيه مدح أو ذمّ) [٢] فهو اللقبُ (كمحمود وبطة) [٣] وإلا فإن كان أوله أباً وأمّا فهو الكنية : كأبى عمرو وأم كلثوم ، وإلا فهو الاسم كجعفر .

* * *

---

(١) هـ / ل : يعنى أن اصمت كان فى أول وضعه بضم الألف فغير ضمته إلى الكسرة كما غير بناؤه إلى الإعراب .. أن اصمت مبنى فى أوله لأنه اسم فيكون معربا لأنه علما فالعلم معرب .

(*) وفى اللسان : بلدة اصمت ، وهى القفر التى لا أحد بها . وأنشد للراعى النميرى :

أشلى سلوقية باتت وبات لها ... بوحشى إصمت فى أصلابها أود

(اللسان مادة صمت)

(٢ ، ٣) ما بين القوسين غير موجود فى س .

{ الصنف الثالث : المعرب من الأسماء }

١٦ ل / قال : « المعرب و/هو على ضربين : منصرف : وهو (14)
٨ س ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد [١] وغير منصرف : وهو الذى مُنع منه [٢] الجرُّ والتنوين ، ويُفتح فى موضع الجر نحو : مررت بأحمدَ ، إلا إذا أضيف أو عُرِّف باللام فينجرُّ [٣] نحو : مررت بأحمدِكم وبالأحمرِ » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثانى شرع فى الصنف الثالث ، أعنى المعرب [٤] فنوّعه على نوعين : منصرف ، وغير منصرف ، فالمنصرف [٥] هو ما يَدْخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد فى قولنا : جاءنى زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررت بزيد . وغير المنصرف وهو الذى مُنع منه الجر والتنوين ، ويفتح فى موضع الجر ، لأن الجر والفتح أخوان كأحمد فى

---

(١) كزيد : غير موجودة فى ل .　　(٢) منع منه : فى ق : مالا يدخله .

(٣) فينجر : غير موجودة فى س و ل .

(٤) هـ / د : المعرب فى اللغة مفعول من باب الأفعال ، وفى الاصطلاح المعرب هو الذى ليس مبنى الأصل .

(٥) فالمنصرف : غير موجودة فى س و ل .

- قال ابن الأنبارى : المعرب هو ما تغير آخره بتغيّر العامل فيه لفظا أو محلاً ... والأصل فى الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأنّ الاسماء تتضمن معانى مختلفه نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض .. وحمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمى مضارعا ، والمضارعة المشابهة . [أسرار اللغة ص ٢٥] (للمزيد : انظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٦ : ٨٢) .

- فى هـ / ل : وإنما قدم المعرب على الإعراب ، مع أن المعرب مشتق من الإعراب ، والمشتق منه مقدم عليه لأنّ المعرب محل ، والإعراب ومعرفة المحل موقوف على معرف الحال .

- فى هـ / ل : وإنّما قدم المعرب على المبنى لأن الغرض من معرفة النحو معرفة الإعراب ، فيتحققن فيه لفظا قريب المعرفة ما يترتف الصدر .

- هـ / ل : فإن قيل لم قدم المعرب على المبنى ؟ قلنا لأن المعرب أمرى وجودى ، والمبنى =

قولنا : مررت بأحمدَ بفتح الدال ، وإنما يُمنَع منه الجرُّ والتنوين لما سيجيء من بعد (إن شاء الله تعالى) [١] ، وهو أن غير المنصرف ما فيه سببان أو / سبب متكرر من الأسباب التسعة الآتية ، وكل واحدٍ من تلك الأسباب فرعُ الأصل كما سيتحقق إن شاء الله تعالى ، فيكون فى كلّ غير منصرف فرعان ، فيشبه الفعل (15) من حيث إنَّ فيه أيضاً فرعيّتين : إحديهما : احتياجُه فى تأليف [٢] الكلام إلى الاسم كما عرفته ، / والثانية : أنّه مشتقٌ من الاسم ، والمشتقُّ فرعُ المشتقّ منه ، فلما شابَه الفعلَ من هاتين الجهتيْن ناسبَ أن يُمنَع منه أقوى خواصِ الاسم وهو الجر والتنوين ، إلاّ إذا أضيف غير المنصرف إلى شيء آخر [٣] أو عُـرِّفَ باللام [٤] ، فإنَّ الجرَّ لا يُمنَع منه حينئذ ، لأنَّ / الإضافة واللام من خواصِ الاسم فيَقْوى بسببهما الاسميّةُ فيه ويَضعُف بهما مشابَهتُه الفعلَ فيدخله ما مُنِع منه بسبب قوّة تلك المشابَهة ، نحو « مررتُ بأحمَدِكم » فإنَّ أحمدَ لما / أضيف إلى (كُمْ) كُسِر دالُه ، ونحو مررتُ بالأحمَرِ فإنَّ (أحمَر) لما دخلَ عليْه اللامُ كُسِر راؤه .

١٧ ل

٨ ق

٩-

١٨ ل

(علامات الإعراب) « الظاهرة »

قال « الإعرابُ هو اختلافُ آخر الكلمةِ باختلاف العوامل .

= عدمى ، والموجودات متقدمة على العدميات فإن قيل الأصل فى الأشياء العدم قلنا لكن الموجوديات أشرف .

- فى هـ / ل : لأن الجر والفتح فضلة فى الكلام ؛ لأنَّ الكلام يتم بدونهما ، ولا يتم بدون الرفع .

(١) ما بين القوسين غير موجود فى ق و ل .

(٢) تأليف : فى س : تأويل .

فى هـ / ل : لأى الكلام مؤلف إمّا من اسين أسند أحدهما الآخر نحو : زيد قائم ، وإمّا من فعل واسم ، نحو ضرب زيد كما عرفت .

(٣) آخر : غير موجود فى ق ل ط .

(٤) هـ / ل : أى إذا أدخل اللام على غير المنصرف أو أضيف يكون حكمه حكم المنصرف عند الكوفيين ، وأمّا عند البصريين يكون منصرفاً .

واختلاف الآخِرِ إمّا بالحركات [١] نحو : جاءنى زيدٌ ورأيتُ زيداً ومررت بزيدٍ ، وإمّا بالحروف وذلك فى الأسماء الستّة مضافةً إلى غيْر ياء المتكلم (16) وهى أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال .

تقول : جاءنى أبوه ورأيت أباه ومررتُ بأبيه ، وكذلك البواقى » .

أقول : لما بيّن المعْربَ أراد أن يُبيّن ما بسببه يَصيرُ المعْربُ معرَباً ، أعنى : الإعرابَ ، وهو « اختلافُ آخِرِ الكلمة » اسماً كانت أو فعلاً باختلاف العوامل [*] فى أوّلها . فاحترز بالآخر عن الأوّل والوسط ، فإنَّ اختلافَهُما لا يُسمَّى إعراباً كرَجُل ورُجَيْل ورجال . وقوله [٢] : « باختلاف العوامل » احتراز عن اختلاف الآخر لا بالعوامل نحو مَنْ ضربَ / ، ومَنِ الضّاربُ ؟ ومَنُ ابنك [٣] ؟ وإنّما اختصَ الإعرابُ باختلاف الآخر ، لأنَّ اختلافَ الأوّل والوسَط دليلٌ على وزن الكلمة فلا يصير دليلاً لشىءٍ آخر، واختلاف / آخر الكلمة إمّا « بالحركاتِ » كاختلاف آخر زيد نحو جاءنى زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ « وإمّا بالحروف » / وذلك فى أربعَةِ مواضعَ : الأوّل : فى ستهِ أسماء وهى التى سمّتْها العرَبُ بالأسماءِ الستّةِ (17) إذا كانت مضافَةً إلى غير ياء المتكلم ، وتلك الأسماء : أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مالٍ . فتقول فى بيان [٤] اختلافها بالحروف ، نحو : جاءنى أبوه ، ورأيتَ أباه ، ومررتُ بأبيه . فآخر الأب مختلفٌ ولكن لا بالحركات بل بالحروف أعنى بالواوَ فى حالة [٥] الرفع

١٩ ل

٩ ق

١٠ س

---

(١) هـ / ل : وإنما سمى الإعراب إعرابًا لأنّه يبين المعانى ويوضحها من قولهم أعرب الرجل عن حجته ، إذا بين مكنونه .

* هـ / ل : وفيه نظر لأنه لا تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل بل تختلف الحركة باختلاف العوامل ، والأولى أن يقال : الإعراب هو الذى يختلف آخر المعرب وهو نفس الحركات ، كما ذهب إليه المتأخرون حتى لا يلزم المحذور .

(٢) وقوله : زائدة فى ط . (٣) ومن ابنك : غير موجود فى ق .

(٤) فى ل و ق : لبيان .

(٥) حالة : غير موجودة فى : ق ل ط .

والألفَ في النصب والياءَ في الجر ، وكذلك تقول في البواقي . نحو : أخوه وأخاه وأخيه ، وحموها / وحماها وحميها ، وهنوه وهناه وهنيه ، وفوه وفاه وفيه ، وذو مال وذا مال وذي مال . وإنما أعربت هذه الأسماء الستّة [1] بالحروف لا بالحركات [2] لأنها ثقيلة بسبب تعدّدٍ يقتضيه تحقق معانيها ، إذ الأبُ مثلاً إنما يُتصوّر بعد تصوّر من له الأبُ ، مع أنّ أواخرها حروفٌ تصلح أن تكون علامةَ الإعراب ، فلمْ يزيدوا عليها الحركة لئلاّ يزدادَ الثقل [3] وإنّما قال « مضافةً » لأنها إن كانت غير مضافة يكون إعرابُها بالحركات لفظاً نحو : جاءني أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ ، وإنّما قال « إلى غير ياء المتكلم » لأنها إذا أضيفَتْ (18) إلى ياء المتكلم يكون إعرابها بالحركات تقديراً نحو : جاءني أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي .

وفيها قيدان آخران :

الأولَ : أن تكون مكبّرةً لأنها إن كانت مصغّرة يكون / إعرابها بالحركات لفظاً نحو : جاءني أُبَيُّه ، ورأيت أُبَيَّه / ، ومررت بأُبَيِّه ، / .

والثاني : أن تكُون مفردةً ، لأنها إن كانت تثنيةً يكون إعرابها بالحرُوف، ولكن لا بجميعها بلْ ببعضها ، نحو جاءني أبوان ، ورأيت أبوَيْن ، ومررت بأبوَيْن .

وإن كانت جمعاً يكون إعرابها إمّا ببعضْ الحروف ، وذلكَ إذا كانت جمع مصَحح ، نحو : جاءني أبُون ورأيت أبِين . ومررت بأبِين .

وإمّا بتمام الحركات وذلك إذا كانتْ جمع تكسير ، نحو : جاءني آباءٌ، ورأيتُ آباءً ، ومررت بآباءٍ .

قال : « وفي « كِلا » مضافاً إلى مُضْمرٍ نحو : جاءني كلاهما ، ورأيتُ كلَيْهما ، ومررتُ بكلَيْهما » (*) .

---

(1) الستة : زائده في ط .   (2) لا بالحركات : زائدة في س .

(3) في ل و ق : على الثقل .

(*) هـ / ل : يجوز أن يقرأ « كلاً » بالتنوين وعدمه ، وتوجيهه أن المضاف إليه محذوف إن كان مرادا يقرأ بغير التنوين ، وإن كان منسيا ولم يكن من أن يقرأ بالتنوين .

* هـ / ل وإنما نون كلا لأن التنوين إنما يسقط بأحد أربعة أشياء : يكون غير منصرف ، أو مبنيًا ، أو مضافا ، أو معرفا باللام . وهذا ليس من ذلك المذكور فيجب أن ينون .

* ألف كلا منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه ، أي عند بعضهم أصل كلا : كلو، فقلبت الواو ألفا ، وعند بعضهم : كلي ، فقلبت الياء ألفا ، فصارت كلا ، في الوجهين .

أقول : لما ذكر الموضعَ الأولَ من المواضع الأربعة التى يكُون الإعراب فيها بالحروف ، أراد أن يذكر الموضع الثانى / وهو كلا للمذكر وكذلك كلتا للمؤنث (19) فإنهما إذا كانا مضافين إلى المضمر يكون إعرابهما ببعض الحروف ، أعنى بالألف فى حالة الرفع ، وبالياء فى حالتى النصب والجر ، نحو : جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كلاهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما . وإنما أعرب كلا وكلتا بالحروف لأنهما يشابهان التثنيه من حيث المعنى واللفظ : أمّا المعنى فظاهر ، وأمّا اللفظ فكما أن فى آخر التثنية ألفًا ونونًا فى حالتى النصب والجر ، فكذلك كلا وكلتا ، إلا أنهما لما كانا دائمى الإضافة لم تظهر قطّ نونُهما ، وإنما قال مضافاً إلى مُضمَرٍ لأنهما إذا أضيفَا إلى المُظهر يكُون إعرابُهما بالحركات / (*) تقديراً ، نحو : جاءنى كلا الرَّجُلين وكلتا المرأتين ورأيتُ كلاَ الرَّجلين وكلتا المرأتين، ومررتُ بكلا الرجلين وبكلتَا المرأتين .

قال : / « وفى التثنية والجمع المصَّحح نحو جاءنى مسلمانِ ومسلمونَ ورأيتُ مسلمَيْنِ /(20) ومسلمِينَ ومررت بمسلمَيْنِ وبمسلمِينَ » .

أقولَ : لما بيَّن الموضعَ الثانى من المواضع الأربعة ، شرع فى بيان الموضع الثالث والرابع وهما : التثنيه والجمعُ المصحَّح ، فإنّ إعرابَهما أيضا بالحروف ، ولكن ببَعْضها ، أعنى بالألف فى رفع التثنية ، وبالواو فى رفع الجمع ، وبالياء فى نصبهما وجرهما (*) ، نحو : جَاءنى مسلمان ومسلمُون ، ورأيتُ مسلمَيْن ومسلمِين ، ومررت بمسلمَيْن وبمسلمين ، وإنما أعربَ التثنيةُ والجمعُ المصَّححُ بالحروف لأنّهما فرعان للمفرد ، والإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات (١) وقد أُعرب بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستّة ، فلو لم يُعربَا بالحروف أيضاً لزم للفرع مزية على الأصل وهو غير جائز (٢) . وإنما جُعل إعرابُهما ببعض الحروف لأنّ حروف

(*) فى هـ / ل : وعند بعضهم إعرابه بالحركات تقديراً عند الإضافة إلى مضمر أيضا .

* فى هـ / ل : وإنما حمل النصب على الجر ، لأنه لما أعطى الواو لرفع الجمع ، والألف لرفع المثنى ، لم يبق إلاّ الياء ، والجر أصل فيه ، فجعل النصب تابعا له دون الرفع لمناسبة بينهما من حيث إنهما يقعان فضلة فى مررت بزيد وجاوزت زيداً .

(١) هـ / ل : أى كما أن المفرد كذلك يعرب بالحروف تعرب التثنية والجمع بالحروف أيضا .

(٢) وهو غير جائز : زائدة فى س .

الإعراب ثلاثةٌ : / الألفُ والياءُ والواوُ ، ومواضعُها فى التثنية والجمع ستّة : رفعُهما ونصبُهما وجرّهما . فيلزم التوزيعُ بالضرورة ، وإنما اختص الألفُ برفع التثنية ، والواو (21) برفع الجمع ، لأنّ الألف فى تثنية الأفعال والواو فى جمعها علامتان للمرفوع ، أعنى الفاعلَ ، نحو ضربا ويضربان واضربا وضَرَبُوا ويضربُونَ وَاضْرِبُوا ، / فجُعلتا فى تثنية الأسماء وجمعها علامَتين للرّفع أيْضاً ، لتناسبَ الأسماءُ والأفعالَ (*) ، وجُعل الجرّ بالياء لأنّهما أختان ، وحُمل النصبُ على الجرّ لأنّهما أخَوان ، ثم فُتِح ما قبلَ الياء وكُسر النّون فى التثنية ، وعُكس فى الجمع للفرق بينهما ، وإنما قيّدَ الجمعَ بالمصّحح احترازاً عن الجمع المكسر ، فإنّ إعرابَه لا يكون بالحروف بل بالحركات . وسنبيّن معنى الجمع المصّحح والمكسّر وقتَ بيانهما إن شاء الله تعالى .

ل ٢٤ — س ١٣

{ علامات الإعراب } « غير الظاهرة »

قال : « وما لا يظهر الإعرابُ فى لفظه قُدِّر فى محلّه كعصاً وسعدى والقاضى فى حالتى الرفع / والجر » .

ل ٢٥ — ق ١٢

أقول : المعَربُ قسمان : قسمٌ يظهَرُ إعرابُه / فى اللّفظ ، وقسم لا يظهر الإعرابُ فى اللفظ ، والمصنّف رحمه الله تعالى لمّا ذكَرَ القسمَ الأوّلَ أراد أن يذكر القسم [١] الثانى ، فقال : وما لا يظهر الإعراب إلى آخره . أى المعربُ الذى (22) لا يظهَر إعرابُه فى اللّفظ قُدّر فى المحلّ ، أى يُحكم بأنّ فيه إعراباً مقدّراً سواءٌ كان آخرُه ألفاً مُنْقَلِبَةً عن لام الفعل كعصاً ، فإنّ أصله عصوٌ قلبت الواوُ ألفاً . أو ألف التأنيث كسُعْدَى . أو يا ، مكسور ما قبلها [٢] ، كالقاضى . فتقول : هذه عصاً بالتنوين ، وسعدى والقاضى بالسّكون بلا تنوين ، ورأيت عصاً وسُعْدَى والقاضىَ بفتح الياء ، ومررت بعصاً وسعدى والقاضى ، فلا يظهر الإعرابُ فى لفظة عصاً وسعدى فى حالةِ الرفع والنّصب والجرّ ؛ لأنّ آخرهما ألف وهى لا تقبل الحركة [٣] .

(*) هـ / ل : أى كما أن فى الأفعال علامة يكون فى الأسماء كذلك لتناسب الأفعال والأسماء .
(١) القسم : غير موجودة فى ل و ق .
(٢) فى ط : قبلها كسرة .
(٣) هـ / ل : فإن قيل وجود الألف فى عصا فيجوز حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده فى حالة اللام والإضافة ظاهر نحو العصى وعصاك وأمّا حاله التنكير فمتعذر ولهذا لم يجز الإعراب ما قبله .

١٤ س فأمّا القاضى فلا يظهر إعرابُه لفظاً / فى الرَّفع والجرِّ لثقل الضمّة
٢١ ل والكسرة على الياء [*] ، / وأمّا فى النّصب فيظهر لخفّته ، ولذلك قال :
فى حالتى الرّفع والجر . والحاصلُ أنّ المعربَ إمّا أنْ يدخلَهُ الحركات
الثلاث لفظاً كزيدٍ [١] أو تقديراً كعصاً [٢] ، وإمّا أنْ يدخلَه بَعْضُ
الحركات الثّلاث لفظاً كأحمد [٣] أو تقديراً كـحدى [٤] ، وإمّا أن يدخله
الحركاتُ الثّلاثُ بعضُها لفظاً (23) وبعضها تقديراً كالقاضى [٥] ، وإما
أن يدخله الحرُوفَ الثّلاثُ لفظاً كالأسماء السّتّة ، أو تقديراً وهو غير
موجود [*] ، وإما أن يدخلَهُ بعضُ الحرُوف الثلاث لفظاً كالتثنية والجمع
وكِلا ، أو تقديراً وهو غير موجودٍ أيضاً ، وإمّا أن يدخله بَعضُ الحروف
الثلاث بعضُها لفظاً وبعضُها تقديراً كالجمع المصّحح المضاف إلى ياء
المتكلّم ، نحو : مسلمِىَّ ، أصله : مسلمون ، أضيف إلى ياء المتكلم
فصار (مسلمُوىَ ، ثم اجتمعت الواوُ والياء وسُبِقَتْ إحديهما بالسكون ،
فقلبت الواوُ ياءً وأدْغمت الياء فى الياء فصار مسلمُىَّ) [٦] ثم كسر ما
١٣ ق قبلَ الياء فصار مسلمِىَّ . فهذه عشرة أقسام : قسمان / منها منتفيان
فى كلام العرب ، والباقيةُ قد عرفتَ أمثلتها .

(*) هـ / ل : وأما القاضى أصله القاضِىُ بضمة الياء . استثقلت الضمة على الياء
فحذفت الضمة فصار القاضى بسكون الياء .

(١) فيكون مرفوعاً نحو : جاء زيدٌ ؛ ومنصوباً نحو : رأيت زيداً ، ومجروراً نحو :
مررت بزيدٍ .

(٢) لأنه اسم مقصور ، والمقصور لا تظهر عليه الحركات الثلاث ، ولهذا تقدر .

(٣) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة .

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة المقدره ، وينصب ويجر بالفتحة المقدرة .

(٥) لأنه منقوص ، والمنقوص يرفع بالضّمة المقدرة ويجر بالكسرة المقدره وينصب بالفتحة
الظاهرة .

(*) هـ / ل : وفيه نظر لأنه موجود أيضاً نحو جاءنى أبو البشر ، ورأيت أبا البشر ،
ومررت بأبى البشر . { وهذا القول فيه نظر أيضا لأن الإعراب ظاهر لا مقدر } .

(٦) ما بين القوسين : غير موجود فى س .

{ الممنوع من الصرف }

قال : / « أسبابُ منع الصرف تسعة : العَلَميّةُ ، والتأنيث ، ووزنُ الفِعل ، والوصفُ ، والعَدلُ ، والجمعُ ، والتركيبُ ، والعُجمَةُ ، والألفُ والنونُ المضارِعَتان لألِفَى (24) التأنيث » [*] . ل ٢٧

أقول : الأصلُ فى الأسماء أن تكُون منصَرفةً معربَةً بتمام الحركات اللفظيّة حتى تدلّ كلُ حركةٍ منها على ما هى دليلٌ عليه ، أعنى الرّفعَ على الفاعلية ، والنّصبَ على المفعُوليّة ، والجرّ على الإضافة . والمصنف لمّا ذكر ما يقتضى العدولَ عن الإعراب بالحركات اللفظية إلى الإعراب [١] / بالحركات التقديرية أو بالحروف أرادَ أن يذكر ما يقتضى العدولَ عن الانصراف إلى عدم الانصراف ، أعنى أسبابَ منْع الصرف ، وهى تسعَة : العلمية : كزينب ، والتأنيث : [٢] كطلحَة [٣] ، ووزنُ الفعل : كأحمدَ ، والوصفُ : كأحمرَ ، والعدل : كعمر ، والجمع : كمساجدَ ، والتركيب : كبعلبّكَ ، والعجمة : كابراهيمَ ، والألفُ والنون المضارِعَتان / أى المشابهتان [٤] لألِفَىْ التأنيث أعنى المقصورة والممدودَةَ ، مثل : حُبلى وحمراءَ : كعِمْرانَ . ١٤ س ل ٢٨

(*) هـ / ل : اعلم أن أصل غير المنصرف أن لا يدخله كسر ولا تنوين ولكن يجوز صرف غير المنصرف لأجل الشيئين : أحدهما : ضرورة الشعر : كقول الشاعر :

أعد ذكر نعمانٍ لنا إنّ ذكره هوالمسك ما كررته يتضوع

والثانى تناسب الكلام كقوله : ﴿ وأعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً ﴾ (الإنسان : ٤) .

فإنّ « سلاسلاً » غير منصرف للجمع ولزوم الجمع ، لكنه صرف لتناسب الكلام لأنه لما كان ما قبله وما بعده منوناً صرف ونون أيضا للتناسب لأن التناسب مقصود مهم عندهم ، أى عند النحاة .

(١) إلى الإعراب : مكررة فى س .

(٢) هـ ل : تأنيث معنوى - علم .

(٣) هـ ل : تأنيث لفظى - علم .

(٤) المشابهتان : غير موجودة فى س .

[مسألة]

قال : « متى اجتمع فى الاسم سببان منها ، أو تكرر واحد، لم ينصَرِفَ إلاَّ ما كان على ثلاثة أحرفٍ : ساكنَ الوَسط كنُوحٍ ولوطٍ فإنَّ فيه مذهبَيْن : الصَّرفُ لخفَّته ، (25) ، وعدمُ الصرف لحصُول السَّببين فيه » .

. أقول : لما عَدَّ أسبابَ منع الصرف أراد أن يذكر شرائطها فقال : متى اجتمعَ فى الاسم سببان منها ، أى من الأسباب التسعة ، أو تكرَّرَ واحدٌ كالجمع وألفَىْ التَّأنيث ، فإنَّ كلاًّ منهما مكرَّرٌ بالحقيقة ، لم ينصرف ذلك الاسم ، أى يكونُ غير منصرف ، فيمتنع من الجرِّ والتنوين « إلا ما كان » - يعنى الاسم الذى / كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ، كنوح ولوط ، فإنَّ فى ذلك مذهبَيْن : أحدهُما : الصَّرفُ لخفَّته ، فإن الاسمَ إنَّما يصير غير منصرفٍ بسبَبَ الثِّقل الحاصل من السببَيْن . / والثلاثى الساكن الوسط / فى غاية الخفَّة فلا يؤثر فيه ثقلُ السببَين . والمذهب الثَّانى : أنَّه [1] غير منصرف لحصول السببَين فيه ، وإنَّما صارت الأسبابُ مانعَةً من الصَّرف ، لأنَّ الاسمَ بسببها يشبهُ الفعلَ فى الفرْعية كما ذكرنا ، فإن كلاًّ من هذه الأسباب فرعٌ لأصْل : العلميةَ للتنكير ، والتأنيث للتذكير . ووزن الفعل فرع لوزن (26) الاسم ، والوصف للموصُوف ، والعدلَ [*] للمعدُول عنه ، والجمع والتركيب للمفرد ، والعجمة للعربيّة ، والألف والنون لمدخولهما . وإنما احتيجَ فى منع الصَّرف إلى سببين أو تكرّر واحدٍ منها لئلا يلزم منع الصرف المخالف للأصل فى أكثر الأسماء ، فإنَّ أكثر الأسماء مشابِهَة للفعل فى سببٍ واحد من تلك الأسباب . وإنَّما مثّل للثلاثى الذى فيه مذهبان بنُوحٍ ولُوطٍ احترازاً عن الثلاثى الساكن الوسط الذى يكون فيه ثلاثة من الأسباب ، فإنه لا ينصرف البتَّة كماةَ وجُورَ ، إذ هما علمان لبلدتين وفيهما العجمة والتأنيث المعنوى .

١٤ ن

٢٩ ل

---

(١) أنه : غير موجودة فى ل .

(*) الفرق بين العدل والاشتقاق أن الاشتقاق من اللفظ والمعنى كضرب من الضرب ، والعدل اشتقاق من اللفظ دون المعنى ، بل اطلاق المشتق وإرادة معنى المشتق منه .

/ قال « وكلُّ عَلَمٍ لا ينصرفُ - ينصرف عند التنكير فى الغالب » . ٢٠ل

أقول : لمّا فرغ من ذكر الأسباب التى تمنع الصرف وما يتعلق بها ، أراد أن يشير إلى قاعدة تفيدك فائدة ، وهى أن غير العلميّة (من الأسباب) لا يزول عن الاسم بالكليّة البتّة ، وأما العلميّة فقد تزُول بقصد التنكير ، أعنى العموم فى ذلك الاسم ، نحو رُبَّ / أحمدٍ كريمٍ لقيتُه ، ١٧س وحينئذ يُنظر (27) ، فإن لم تكن العلميّة فى ذلك الاسم سبباً / لمنع ١٠ق الصّرف لا ينصرف بزوالها ، كمساجد ، إذا جُعل علماً ثم نُكّر [١] . وإن كانت العلميّة سبباً لمنع الصرف فينصرف ، ذلك الاسمُ بالتنكير فى الغالب نحو أحمد ، لأن الاسم كما أنه لا ينصرف بعروض العلمية كذلك [٢] ينصرف بزوالها ، وإنما قال « فى الغالب » احترازاً عن نحو : أحمر ، فإنه غير مُنْصَرِفٍ لوزن الفعل والوصف [٣] ، فإنْ جُعِلَ علماً لا ينصرف أيضاً لوزن / الفعل والعلمية [٤] . ولا يُعتَبَر وَصْفِيّتُه لأنها تُضادّ ٢١ل العلميّة ، وإذا نكّر لا يصير مُنصرِفاً ، بل يبقى غير منصرف ، كذلك لأن الوصفيّة الزائلة بالعلميّة قد تعود بزوالها ، وهذا عند سيبويه ، وعند الأخفش ينصرف (قال الأخفش : الزائل لا يعود) [٥] .

* * *

---

(١) فى هـ / ل : لأن العلمية معرفة تقتضى التعيين ، والصفة نكرة تقتضي الشيوع وهما متضادان فلا يجتمعان .

(٢) كذلك : زائدة فى ط .

(٣) فى هـ / ل : لأن الصفة تدل على الكثرة ، والعلمية تدل على القلة .

(٤) هـ / ل : لأن العلمية لا تقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين .

(٥) العبارة فى ل ، وفى س : الساقط لا يعود ، وهى غير موجودة فى ق و ط .

القسم الأول { المرفوعات }
(أولاً : الفاعل)

قال : « المرفوعات [١] على ضربَيْن : أصلٌ ، وملحقٌ به . فالأصل هو الفاعلُ [٢] وهو على نوعين : مُظهرٌ : كضرب زيدٌ ، ومضمر : كضربتُ زيداً وزيدٌ ضربَ » [٣] .

أقول : لما كان الصنفُ الثالث من أصناف الاسم وهو المعربُ على ثلاثة أقسامٍ ، أعنى مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكان لكلّ قسمٍ منها أفرادٌ متعَدّدة ، أراد المصنف أن يذكر (28) تلك الأفراد المتعدده على وجه يقتضيه الوضعُ ، فقدّم المرفوعات على المنصوبات والمجروراتِ ، لأن المرفوع أصلٌ وهما فرعان ، إذ الكلام يتمّ بالمرفُوع وحده دون المنصُوب والمجرور . فيقال : قام زيدٌ ، وزيدٌ قائم ، ولا يقال زيداً / أو بزيداً (وغلام) [٤] زيدٍ / . والمرفوعات على ضربَيْن : أصلٌ وملحق به ، فالأصل هو الفاعل [٥] لأن عامله فعل حقيقى غالباً وعامل باقى المرفوعات ليس

١٨ س
٣٢ ل

---

(١) هـ / ل : وإنما ذكر المصنف المرفوعات بلفظ الجمع لأن المرفوع كثير : الفاعل وغيره مما ذكر فى المتن فذكر الجمع ليتناول على جميع المرفوع .

(٢) فى هـ / ق : قال النحويون : اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، لأن اسم الفاعل لا يتغير فى الأحوال الثلاث ، أى : المتكلم ، والمخاطب ، والغيبة، تقول : أنا ضارب ، أنت ضارب ، هو ضارب . والفعل : أنا أضرب. أنت تضرب ، هو يضرب .

(٣) هـ / ل : وإنما مثل بمثالين فى المضمر لأن المضمر على نوعين بارز : نحو ضربت ، ومستتر نحو : زيد ضرب .

(٤) فى ل : بغلام .

(٥) عَرَّف ابن يعيش « الفاعل » بقوله : الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان فى الإيجاب والنفى سواء .... وفى الجمله الفاعل فى عرف أهل الصنعة أمر لفظى يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا فى الصور المختلفة من النفى والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدّمًا عليه ، وذلك نحو قام زيد، وسيقوم زيد ، وهل يقوم زيد ، فزيد فى جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فَعَلَ أو لم يفعل ، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضا للعوامل اللفظية { شرح المفصل جـ ١ ص ٧٤ } .

كذلك ، والفعل الحقيقى أصل فى العمل ، فمعموله أيضا [١] يكون أصلاً بالقياس إلى معمُول غيره ، وإنما جُعل الفاعلُ مرفوعاً والمفعولُ منصوباً والمضافُ إليه مجروراً لأن الرفعَ - أعنى الضمُّ - أثقلُ الحركات، والفاعلَ أقلّ المعمولات [٢] ، فأعطِى الثقيلُ القليل . والنصب - أعنى الفتحة - أخفّ الحركات ، والمفعولَ أكثر المعمولات فأعطِى الخفيفُ الكثيرَ [٣] ، فبقى الجرُّ ، أعنى الكسرةَ ، للمضاف إليه ، أو نقول الكسرةُ لما لم تبلغ مرتبةَ الضمة فى الثقل ولا مرتبةَ الفتحة فى الخفة ، والمضاف إليه لا يبلغ (أيضا) [٤] (29) مرتبةَ الفاعل فى القلّة ولا مرتبةَ المفعُول فى الكثرة ، فناسب أن أعطيت الكسرة إيّاه . والفاعل عند المصنف اسمٌ أسْنِدَ إليه ما تقدّمه من فعل أو شبهه [٥] وهو على نوعَيْن : مظهرٌ كضربَ زيدٌ / فإنّ زيداً اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعلٌ مقدّمٌ عليه وهو ضَرَبَ ، ومضمرٌ ، وهو على نوعين : بارز : كضربتُ ، فإنّ التاء ضمير بارز أسْنِدَ إليه [فعلٌ وهو ضربَ] [٦] . ومستتر كزيدٌ ضربَ فإنّ فى ضرب ضميراً مستتراً أسْند إليه ضربَ ، والمراد بشبه الفعْل الأسماءُ المتّصلة بالأفعال [أعنى المصدَرَ ، واسمَ الفاعل ، واسم المفعُول ، والصفَة المشبّهة وأفعلَ] [٧] التفضيل ، نحو زيد ضاربٌ غلامه ؛ فإنّ « غلامًا » اسم [٨] أسند إليه شبهُ الفعل وهو ضاربٌ . وسيجىء مباحثُ كلّ ذلك عن قريب [إن شاء الله تعالى] .[٩]

ل ٣٢

* * *

---

(١) أيضا : غير موجودة فى س .

(٢) هـ / ل : لأن الفاعل لا يكون إلاّ فاعلاً واحداً .

(٣) هـ / ل : لأن المفعول يكون مفعولاً واحداً واثنين وثلاثة .

(٤) أيضا : غير موجودة فى س .

(٥) فى هـ / ل : الفاعل ثلاثة : فاعل فى اللفظ والمعنى ، نحو : نام زيد . وفاعل فى اللفظ دون المعنى ، نحو : مات زيد . وفاعل فى المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ (الفتح : ٢٨) .

(٦) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(٧) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(٨) اسم : غير موجود فى ل و ط .

(٩) ما بين القوسين غير موجود فى س .

[ثانيا : الملحق بالفاعل]
(أولاً : المبتدأ والخبر)

قال : « / والملحَق به على خمسةِ أضرُبٍ :

(الضربُ الأوّل) : المبتدأ وخبره » .

أقول : لما ذكر الأصلَ فى المرفوعات أراد أن يذكر الملحقَ بالأصل وما يتعلّق (30) به . والملحق بالأصل على خمسة أضْرُبٍ :

الضرب الأول : المبتدأ وخبرُه : وهما عند المصنف اسمان مجرّدان عن العوامل اللّفظية للإسناد ، كزيْد قائم فإنّهما اسمانِ مجردانِ عن / العوامل اللّفظية [1] لإسناد أحدهما وهو قائمٌ إلى الآخر وهو زيدٌ ، فالمسند إليه أعنى زيداً يُسمّى مبتدأ ، والمسند أعنى قائما يسمى خبراً .

{ المبتدأ } [1]

قال : « وحق المبتدأ أن يكونَ معرفةً ، وقَدْ يجىء [2] نكرة نحو : شرٌّ أهر ذاناب » [3] .

---

(١) قال ابن يعيش فى شرح المفصل : إن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ... لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخرى . [شرح المفصل جـ ١ ص ٨٣]

وجاء فى المقتصد : اعلم أن العوامل على ضربين : عامل لفظى وعامل معنوى لاحظٌ للسان فيه وإنّما يعبر عنه . فالأول : [اللفظى] نحو إن وكأن وظننت ، تقول : إن زيداً منطلق ، فيكون عامل النّصب فى زيد إنّ وهو لفظى كما ترى . وتقول : ضرب زيد ، فيكون الرافع لزيد ضَرَبَ ، وهو لفظ بلا شبهه . والثاني : جاء منه اثنان أحدهما : أن عامل الرفْع فى المضارع وقوعه موقع الاسم . والثانى : ما يعمل الرفع فى الاسم المبتدأ ، وهو تعرّيه من العوامل الظاهرة وما يجرى مجراها . [المقتصد فى شرح الإيضاح م ١ ص ٢١٤]

وانظر أسرار اللغة لابن الأنبارى ص ٦٦ .

(٢) يجىء : فى س : يكون .

(٣) هـ / ل : والمبتدأ على نوعين : معرفة ، وهو القياس ، ونكرة إمّا موصوفة كالتى فى قوله تعالى : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ [البقرة : ٢٢١] وإمّا غير موصوفة كالتى فى قولهم : أرجل فى الدار أم امرأة ! ، وما أحد خير منك ، وشر أهَرَّ ذاناب ، وفى الدار رجل ، وسلام عليكم ، وتحت سراج ، وعلى ابنه درع .

أقول : وحق المبتدأ أن يكون معرفةً ، لأنّه محكوم عليه ، والشيء لا يُحكَم / عليه إلاّ بعد معرفته ، وقد يجيء [1] المبتدأ نكرة قريبة من المعرفة ، نحو : شرٌّ أهرَّ ذاناب ، فإنّ شراً نكرةٌ قريبة من المعرفة لأنّه في معنى ما أهرّ ذا ناب إلا شرٌّ ، فشرّ بالحقيقة فاعلٌ ، والفاعل النكرة يقربُ من المعرفة بتقديم الفعل عليه .

١٧ ق

{ الخبر }

قال : « وحقُّ الخبرِ أن يكون نكرة ، وقد يجيئان مَعرِفتين ، نحو : اللّٰه إلهُنا ، ومحمد نبينا » .

أقول : وحق الخبر أن يكون نكرة : لأنه محكوم به ، والمحكوم به ينبغي أن يكون نكرةً ، لأنه إن كان معرفةً (31) كان معلوماً للمخاطب ، فلا يكون في الحكم فائدة ، وقد يجيئان معرفتين معا ، يعني المبتدأ والخبر / معرفتَيْن ، نحو : اللّٰه إلهُنا ، ومحمد نبيُنا [2] : فالمقدَّم / من الاسمين في المثالين يكون مبتدأ والمؤخّر يكون [3] خبراً [*] .

٣٥ ل
٢٠ س

{ أضرب الخبر }

وهى على أربعة أضرب : فعليّة : نحو : زيدٌ ذهبَ أبوه ، واسمية : نحو : عمرو أخوه ذاهب ، وشرطية : نحو : زيد إن تكرمه يكرمك ، وظرفية : نحو : خالدٌ أمامك ، وبشر من الكرام » .

أقول : الخبر على ضربَيْن : الأول مفرد أى غير جُملة سوا ، كانّ

---

(١) يجيء : في س : يكون .

(٢) هـ / ل : (اللّٰه) معرفة بالألف واللام ، ومحمد بأنه علم ، وقوله إلهنا ونبينا معرفتان بالإضافة . (٣) يكون : غير موجودة في س .

(ه) قال ابن يعيش : خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا ، والذى يدل على ذلك أن يقع به التصديق والتكذيب . [شرح المفصل جـ ١ ص ٨٧]

(*) هـ / ل : وقد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع أعني الواحد ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد ؛ أى : ليس بمضاف ، وقد يطلق على ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس بمركب ، وقد يطلق ويراد به على ما يقابل الجملة ، ويقال : هذا مفرد ، أى : ليس جملة .

مشتقًا غيرَ مضاف ، نحو : زيد ضاربٌ ، أو مشتقا مضافاً ، نحو : زيد ضاربك ، أو كان الخبر [١] جامداً غيرَ مضافٍ ، نحو : زيد غلامٌ ، أو جامدا مضافاً ، نحو : زيدٌ غلامك .

والثانى : جملة ، والجملة على أربعة أضرب :

فعليّةٌ : أى يكون جزؤها الأوّل فعلاً ، نحو : زيد ذهب أبوه [٢] ، فإنّ ذهب أبوه جملة فعليّة خبرٌ لزيد .

٣ ل واسميّةٌ : أى يكون جزؤها الأوّل اسماً / نحو عمرو أخوه ذاهب [٣] ، فإنّ (أخوه ذاهب) (32) جملة اسمية خبر لعمرو .

وشرطيةٌ : أى يكون أوّلها) [٤] حرف شرط ، نحو : زيد إن تكرمه يكرمك [٥] ، فإنّ (إنْ تكرِمْهُ يكرِمْك) جملة شرطيّةٌ خبر لزيد .

وظرفيّة أى يكون (جزؤها الأول) [٦] ظرفاً أو بمنزلة الظرف لفعل مقدّر نحو : (خالدٌ أمامك ، فإنّ أمامَك ظرف) [٧] لفعل مقدّر وهو حَصَل ، والجملَة / خبر لخالد (على سبيل الحقيقة أو المجاز) [٨] ١٠ ق

ونحو : بشر من الكرام ، فإنّ من الكرام بمنزلة الظّرف لفعل مقدّر ، وهو : حصل أيضاً ، والجملة خبر لبشر (*) .

---

(١) الخبر : غير موجود فى ق و ل و ط .

(٢) هـ / ل : زيد : مبتدأ ، ذهب : فعل ماض ، أبوه : فاعل ، والجملة أعنى ذهب ي خبر المبتدأ ، والضمير فى (أبوه) راجع إلى المبتدأ .

(٣) هـ / ل : عمرو : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثان ، ذاهب : خبر المبتدأ الثانىَ ، والمبتدأ الثانى مع خبره : خبر المبتدأ الأول .

(٤) أولها : غير موجودة فى س .

(٥) هـ / ل زيد : مبتدأ ، وإن : حرف الشرط ، وتكرمه : فعل وفاعل ومفعول به ومجزوم جملته الشرطيه ، ويكرمك جملة جزائية ، وهو مجزوم أيضا ومحل حرف الشرط والجملة الشرطية والجزاء ، فإنها رفع خبر المبتدأ .

(٦) فى ل : يكون أولها .

(٧ ، ٨) ما بين القوسين غير موجود فى س .

(*) قد يأتى خبر أو أكثر للمبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ [البروج : ١٤] .

- دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ (البقرة : ٢٧٤) .

/
درهما .

قال : « ولا بدّ فى الجملة من ضمير يرجع إلى المبتدأ إلاّ إذا كانَ مَعْلوماً نحو : « البرُّ الكرُّ / بستين دِرْهماً » (*) . ٢١ س

أقول : لا بدّ فى الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ضمير يرجعُ إلى المبتدأ كما مرّ فى الأمثلة ﴿ المذكورة ﴾ (١) لأنّ الجملة مستقلّةٌ بنفسها ، فلو لم يكن فيها ضمير يربطها إلى المبتدأ (٢) لكانت أجنبيّة عنه ، إلاّ إذا كان هذا الضميرُ معلوماً من سياق الكلام ، فإنّه حينئذ يُحذَف / من اللّفظ ويقدّر فى النيّة ، نحو : البرُّ الكرُّ بستين درهماً ، فإنّ الكرّ بستين درهماً (33) جملةٌ من المبتدأ والخبر ، وهى خبرٌ للبُرّ ، والضمير محذوف ، والتقدير : البرُّ الكرّ منه بستّين درهماً ، وإنما حذف منه لدلالة سياق الكلام عليه ، فإنّ تقديمَ البرّ على الكرّ يدلّ على أن الكرّ يكون من البر فيُستغنى عن ذكره ، والكرُّ نوعٌ من المكيال . ٣٧ ل

* * *

(*) هـ ل : البرُّ : مبتدأ ، والكر : مبتدأ ثان وبستين : خبر المبتدأ الثانى وهو جملة ، فينبغى أن يكون منه الضمير الراجع إلى المبتدأ ، ولكن الراجع حذفه للعلم به ، والتقدير البرُّ الكرُّ منه بستين درهما .

(١) المذكورة غير موجودة فى ق و ل . (٢) فى س و ط : بالمبتدأ .

{ تقديم الخبّر }

قال : « وقد يُقَدَّم الخبرُ علَى المبتدأ نحو : منطلق زيدٌ » .

أقول : حق المبتدأ أن يكون مقدّماً على الخبر لأنه محكومٌ عليه ، وحق المحكوم عليه التقديمُ ، لكن قد يقدّم الخبر على المبتدأ ، نحو : منطلقٌ زيدٌ ، فإن (زيدٌ) مبتدأ ، ومنطلقٌ خبر له مقدّم عليه ، وإنما جاز ذلك للتوسّع فى الكلام ، فإنّه ربّما يُحتاجُ فى الوزن والقافية والسّجع (*) إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض [(١)] .

* * *

(*) هـ ل : السجع هو الذى فى آخر مصرع البيت الذى كان فى آخر المصرع الأول والقافية المطلقة ، وهو الذى كان فى آخره إحدى حروف المد ، وهى : الألف والواو والياء . والقافية ما ليس فى آخرها إحدى حروف المد .

* هـ ل : يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أو يحتمل أن يكون المحذوف هو الخبر .

(١) عرض النحاة لثلاث قضايا تتصل بتقديم الخبر : الأولى : الأحوال التى يجب التزام الأصل فيها وهى : ١ - أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر .

٢ - أن يكون الخبر طلبا .

٣ - أن يكون الخبرُ فعلاً .

٤ - أن يقترن الخبر بالفاء .

٥ - أن يقترن بإلاّ أو إنّما .

٦ - أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام .

٧ - أن يكون المبتدأ دعاء .

٨ - أن يكون المبتدأ بعد أمّا .

٩ - أن يقع الخبر مؤخّراً .

١٠ - أن يقترن الخبر بالباء .

الثانية : أحوال تقديم الخبر ، وهى : ١ - أن يكون واجب الصدر كالاستفهام .

٢ - أن يكون كم الخبرية .

٣ - أن يكون إشارةً ظرفاً

٤ - أن يكون تقديمه مصححًا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والجار والمجرور .

٥ - أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يُفهم بالتأخير ، نحو : لله درك .

٦ - أن يكون الخبر مسندا - دون أمّا - إلى (أنْ) وصلتها نحو : ﴿ وآية لهم أنّا حملنا .. ﴾ (يس ٤١) .

٧ - أن يكون مسند إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس ، نحو ما فى الدار إلاّ زيد . =

{ حذف المبتدأ وحذف الخبر }

قال : « ويجوز حذفُ أحدِهما عند الدلالة كقوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾ » (١)

/ أقول : الأصل فى المبتدأ والخبر هو الثبوت لأن الحذف خلافُ الأصل ، لكن يجوز حذفُ أحدهما عند الدلالة إذا وجد قرينة تدل على ذلك / المحذوف (*) ، كما قال الله تعالى : ﴿ فصبرٌ /(34) جميل ﴾

٣٨ ل
١٩ ق
٢٢ س

= ثالثا : أحوال يجوز فيها التقديم والتأخير : إذا كان الخبر :

١ - رافعا لضميره نحو : قائم زيد .   ٢ - سببه نحو : قائم أبوه زيد .

٣ - ناصبا ضميره أو مشتملاً عليه نحو .ضربته زيد .

٤ - مشتملا على ضمير ما أضيف إليه : نحو : فى داره زيد .

٥ - أن يكون مشتملاً على ضمير ملابس الخبر ، نحو : زيداً أبوه ضرب . ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع (انظر : همع الهوامع جـ ٢ ص ٣٦/٣٨)

(١) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(*) يجوز حذف ما علم من المبتدأ وذلك : ١ - فى جواب الاستفهام نحو : ﴿ وما أدرك ما هى نار حامية ﴾ [القارعة : ١٠ / ١١] أى : هى نار ...

٢ - بعد فاء الجواب ، نحو : ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ﴾ (الحج : ٧٢) أى فعمله لنفسه .

ويجوز حذف الخبر إذا علم نحو : (أكلها دائم وظلُّها) أى دائم .

ويجب حذف المبتدأ : ١ - إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو : الحمد لله أهل المدح . أى : هو أهل

٢ - إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ نحو : سمع وطاعة ، أى أمرى سمعٌ وطاعة .

٣ - إذا أخبر عنه بمخصوص فى باب نعم ، نحو : نعم الرجل زيد: أى هو زيد .

٤ - إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو : فى ذمتى لأفعلن ، أى يمينى .

٥ - فى أسلوب لاسيما ، مثل : لاسيما زيدٌ . أى : هو زيد .

ويجب حذف الخبر : ١ - إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضاها . وقيد أكثر النحاة بما إذا كان الخبر الكون المطلق .

٢ - إذا وقع الخبر قسما صريحًا ، نحو : لعمرك و، التقدير : قسمى .

٣ - إذا وقع بعد واو بمعنى مع ، نحو : كل رجل وضيعته ، أى مقترنان ... وهناك أقوال أخرى حولها خلاف (انظر : همع الهوامع ٢/٣٩ : ٤٨) .

فإنَّ إمَّا خبر لمبتدأ محذوف والتقدير « أمري [1] صبرٌ جميلٌ » أو مبتدأٌ والخبر محذوفٌ والتقدير « فصبرٌ جميلٌ أجملُ » والقرينة هاهنا وجودُ فصبرٌ جميلٌ ؛ لأنه يصلح (أن يكون) [2] أحَدَ جزئَيْ الكلام فيدلّ على أن الجزء الآخر محذوف يناسبه [3] .

* * *

(1) في : ل و ق : فأمري .　(2) ما بين القوسين زيادة في س .

(3) في س : الأخير محذوف لمناسبة .

{ ثانيا : اسم كان }

قال : « والاسمُ في باب كان ، نحو : كان زيدٌ منطلقاً »

أقول : لما فرغ من الضَّرب الأول من ضروب الملحق بالفاعل ، شرعَ في الضَّرب الثّاني وهو الاسمُ في باب كان أي المرفوع بالأفعال الناقصة ، والأفعالُ النّاقصة أفعالٌ تُذكَرُ في باب الفعل-إن شاء الله تعالى-[1] وسمّيت ناقصةً لأنّ فيها نقصانا ، وذلك لأنّها أفعالٌ لا تتمُّ بفاعلها / بل تحتاج إلى اسمٍ آخر تنصبه [2] كما سيجيء ، ويسمّى المرفوع اسمَها ، والمنصوبُ خبرهَا ، فالاسم بمنزلة الفاعِل والخبر بمنزلة المفعُول ، نحو كان زيدٌ منطلقا (*)

٣٩ ل

* * *

(١) ما بين - ، - زيادة في ل .

(٢) في س : فتنصبه .

(*) هـ ل : وفيه اختلاف بين الكوفيين والبصريين ؛ فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما : حال ، وعند البصريين ليس بحال بل هو خبر .

(وقد جاء في الإنصاف : قال الكوفيون : الدليل على أن خبر كان نصب على الحال : أن (كان) فعل غير واقع - أي غير متعد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلاً ، وضربا رجالاً ، ولا يجوز ذلك في كان .. فلا يجوز أن تقول كانا قائما ، وكانا قياما . ويدل على ذلك أيضا أنك تكنى عن الفعل الواقع ، نحو : ضربت زيداً ، فتقول فعلت بزيد ، ولا تقول في كنت أخاك فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعديًا وجب أن يكون منصوبًا نصب الحال لا نصب المفعول » [الانصاف ٢/٨٢١] .

{ ثالثا : خبر إنَّ }

قال : « والخبرُ فى باب إنَّ ، نحو : إنَّ زيداً منطلقٌ » [1]

أقول : الضَّربُ الثالث من ضروب الملحق بالفاعل هو الخبر فى باب إنَّ، أى المرفوعُ (35) بالحروف المشبَّهة بالفعل ، وهى ستّة أحْرف تُذكَرُ فى بابِ الحروف (إن شاء الله تعالى) [2] ، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبُ المبتدأ ويُسمَّى اسمها ، وترفع الخبر ويُسمَّى خبَرها .

قال : « وحكمُهُ حكمِ [3] **خبرِ المبتدأ إلا فى تقديمه ، إلا إذا كان ظرفاً نحو إنَّ زيداً منطلقٌ ، / ولا تقولُ** [4] **: إنَّ منطلقٌ زيداً ولكن تقول** [5] **إنَّ فى الدار زيداً »** . ٢س

أقول : حكم [6] خبر الحروف المشبَّهة بالفعل مثل حكم خبَر المبتدأ فى [7] كونه مفرداً مُشتَقا ، أو غير مشتق مضافاً أو غير / مضاف [8] ، ٤ل نحو إنَّ زيداً ضاربٌ ، وإنَّ زيداً ضاربُك ، وإنَّ زيداً غُلام / ، وإنَّ زيداً ٢ق غلامك . ومن كونه جملة فعليّةً نحو إن زيداً ذهب أبوه ، واسميّة نحو إن بكراً [9] أخوُه ذاهبٌ ، أو شرطيّة نحو : إنَّ زيداً إن تكرمه يكرِمْك ، أو ظرفيّةً حقيقيّةً نحو : إنَّ خالداً أمامَكَ ، أو مجازيّة نحو : إنَّ بِشراً من الكرام ، (ومن كونه مستحقّا للضمير إذا [10] كان جملة كما مرّ) [11] . ومن كونه مستغنياً من [12] ذكر ذلك الضمير إذا كانَ معلوماً نحو إنَ البُرُّ الكُرُّ بستين درهماً ، ومن [13] كونه جائز الحذف عندَ (36) الدلالة نحو [14] : إنّ مالاً وإنّ ولداً أى إنَ لهم مالاً وإنّ لهم ولداً . إلا فى تقديمه أى:

---

(١) فى ق : قائم .

(٢) ما بين (..) : ليس فى س .

(٣) فى ط : كحكم .

(٤) فى ل : يقال .

(٥) فى ل : يجوز .

(٦) فى س و ط و ف : وحكم .

(٧) فى ل و س : من .

(٨) فى ط و ق و س : أو غيره .

(٩) فى ط و س : عمراً

(١٠) فى س : إن .

(١١) ما بين القوسين غير موجود فى ق .

(١٢) فى ط ، س : عن

(١٣) (وفى) ، غير موجوده فى ل .

(١٤) نحو : غير موجودة فى س .

تقديم خبر في باب (إنّ) على اسمه [1] فإنه غير جائز ، وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ [2] جائزٌ (وتقديم خبر باب إن على اسمها غير جائز) [3] لأن هذه الحروف إنما تعمل لمشابهة الفعل كما سيجيء (إن شاء الله) [4] فيكون / عملُها [5] فرعاً لعَمل الفعل [6] ، ومرفوع الفعل مقدمٌ على منصوبه ، فلو قُدِّم مرفوع هذه الحروف أيضاً لم يبق فرقٌ بين عمَل الأصل والفرع [7] إلاّ إذا كان الخبر ظرفاً فإنّه حينئذٍ يجوز تقديمه على اسمه [8] لأنّ رفعَ الظّرف لا يظهر في اللّفظ ، ولأنّ في الظّروف اتساعاً [9] / (لكثرة وقوعه في كلامهم) [10] ليس في غيرها . فتقولُ في مثال ذلك : إن زيداً منطلق ، ولا تقول : إنّ منطلقٌ زيداً ، بتقديم الخبر الغيرِ الظّرف ، ولكن تقول : إنّ في الدّارِ زيداً بتقديم الخبر الظّرف، (على الاسم) [11]

٣٧ ل

٢٤ س

* * *

(١) في ط : الاسم .
(٢) على المبتدأ : غير موجودة في ط .
(٣) ما بين القوسين زيادة في ل و س .
(٤) ما بين القوسين زيادة في ل .
(٥) عملها : ساقط من س .
(٦) في هـ / ل : وللفعل عملان : أحدهما أصلي : وهو أن يكون مرفوعه مقدمًا على منصوبه ، نحو : ضَرب زيد عمراً ، والثاني : فرعي : وهو أن يكون منصوبه مقدمًا على مرفوعه ، نحو : ضرب عُمَراً زيد ، فأعطيت هذه الحروف على فرع الفعل فرقا بين ما كان عمله بأصاله ، وبين ما كان عمله بمشابهة .
(٧) في ل : الفرع والأصل .
(٨) في س و ط و ق : الاسم .
(٩) هـ ل : أي الوسعة في الظرف لا في غيره .
(١٠) ما بين القوسين زيادة في س .
(١١) زيادة في ل ، وفي ق : عليه ، وناقصة من ط و س .

{ رابعا : خبر « لا » النافية للجنس }

قال « وخبر « لا » التى لنفى الجنس نحو لا رجلَ أفضلُ منك . وقد يحذف الخبر [1] كقولهم : لا بأسَ » .

أقول : الضَّرب الرابعُ من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا التى [2] لنفى الجنس ، أى المرفوع بها ، وقيَّدَ لا بالّتى لنفى الجنس احترازاً عن لا الّتى بمعنى لَيْس ، فإن (37) خبَرها منصوبٌ . وقد يُحذَفُ خبر لا التى [3] لنفى الجنس إذا دلَّ عليه قرينة [4] ، كقول العرَب : لا بأس ، أى لا بأس عليك [5] .

* * *

---

(١) الخبر : غير موجودة فى ق و ل و ط .

(٢) التى غير موجودة فى ط .

(٣) التى غير موجودة فى ط .

(٤) هـ ل : القرينة فيه : السؤال ، كأن قال قائل : هل علىّ بأس ؟ فيقال فى الجواب : لا بأس عليك .

(٥) هـ ل : نحو : لا فتى إلاّ على : أى : لا رجلَ كامل الشجاعة موجود إلاّ على ، فموجود خبره وهو محذوف .

ونحو : لا سيف إلا ذو الفقار . أى : ولا سيف كامل فى الحدة موجود إلا ذو الفقار ، وذو الفَقَار بفتح الفاء . وعليك : غير موجودة فى س .

[خامساً : اسم ما ولا اللتين بمعنى ليس]

قال : « واسم ما ولا / بمعنى ليسَ ، نحو : ما زيدٌ منطلقا ، وما رَجُلٌ خيراً منك ، ولا أحدٌ أفضلَ منك » .

أقول : الضَّربُ الخامس من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى / ليس ، أى المرفوع بهما نحو (زيدٌ) فى : ما زيدٌ منطلقا ، و (رجُلٌ) فى : ما رجل خيراً منك ، و (أحدٌ) فى لا أحد أفضل منك . وإنما مَثَّل فى « ما » بمثالين ، لأنها تعملُ فى المعرفة والنكرة ، بخلاف « لا » فإنها لا تعمل إلا فى النكرة ، وذلك لأنّهما إنما تعملان لشبههما بليس ، وشبه ما بليس[1] أكثر من شبه لا ، لأن ما لنفى الحال مثل ليس ، بخلاف لا فإنها لنفى الاستقبال خاصة[2] .

٢١ ق

* * *

(١) بليس : غير موجودة فى ل و ط و ق .

(٢) خاصة : غير موجودة فى س.

{ القسم الثانى : منصوبات الأسماء }

{ أولاً المفاعيل }

قال : « المنصوبات على ضربين : أصلٌ ، وملحق به » . فالأصل هو المفعُول ، وهو على خمسة أضرب : المفعول المطلقُ وهو المصدر [(١)] نحو ضربتُ ضرباً / وضَرْبةً وضربتين وضربا شَديداً [(٢)] وقعدتُ جلوساً » .

٢٥س

أقول : لما فرغ من القسم الأول من (38) أقسام المعرَبِ وهو المرفوعاتُ ، شرعَ فى القسم الثانى ، أعنى المنصُوباتِ / وإنما قدمها على المجرورات لأن المنصُوبات فى الكلام أكثر من المجرورات ، فتكون المنصوباتُ أصلاً بالقياس إلى المجرورات ، أو لأنّ عامل المنصوبات إنما [(٣)] يكوُن فعلاً (غالباً ، وعاملَ المجرورات لا يكون إلاّ غير فعل (كما سيجىء) [(٤)] وقد قلنا إنه أصلٌ [(٥)] فى العمل فمعمولهُ أيضاً يكون أصلاً .

٤٣ل

والمنصوبات (أيضاً تكون) [(٦)] على ضربين كالمرفوعات : أصلٌ ، وملحقٌ بالأصل [(٧)] . فالأصْلُ هو المفاعيل لأن عواملها أفعالٌ حقيقيّة ، بخلاف باقى المنصوبات ، فإنّ عوامَلها إما حروفٌ أو أفعال غير حقيقيّة . والمفاعيل خمسة أضرب [(٨)] :

---

(١) هـ ل : هو المصدر غالباً . لأن المفعول المطلق قد يكون غير المصدر نحو : ضربت سوطاً ، فإن سوطا غير مصدر ، ويسمى مفعولاً مطلقا مجازاً .

(٢) وضربا شديداً : غير موجودة فى س .

(٣) إنما فى ل : ربما .

(٤) ما بين القوسين غيرموجود فى : ق و ل .

(وكما سيجىء) غير موجود فى س .

(٥) فى ط : الأصل .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٧) فى ل : به .

(٨) فى ط : على خمسة أضرب .

{ ١ - المفعول المطلق }[١]

وهو المصدر غالباً نحو : ضربت ضرباً ، وهذا للتأكيد ، معناه معنى الفعل بلا زيادة ، وضربت ضربة وضربتين ، وهذان للعَدد ، أى معناهما معنى الفعل مع زيادة ، وهى إفادةُ العَدد . وقد يكونُ المفعولُ المطلقُ ، للنَّوع نحو : جلست جِلْسة » بكسر الجيم أى نوعٌ من [٢] جلوسٍ (39) وإنما لم يذكره لقلّته ، وإنما ذكر قوله : قعدتُ جلوساً ، ليُعلم أنَّ شرطَ المفعُول المطلق / موافقته [٣] الفعل فى المعنى ، وإن لم يوافقه فى اللفظ ، وإنما سمّى مفعولاً / مطلقاً لأنه غير مقيَّد بشيء (كسائر المفعولات) [٤] كقيد المفعول به بالباء ، والمفعول فيه بفى ، والمفعول / له باللام ، والمفعول معه بمع .

٤٤
٢٢
٢٦

{ ٢ - المفعول به }

قال : « والمفعول به نحو ضربتُ زيداً »

أقول : الضرب الثانى من ضروب المفاعيل:المفعول به ، ويسمّى مفعولاً به لوقوع فعل الفاعل عليه [٥] نحو : ضربتُ زيداً [*] .

---

(١) قال ابن يعيش : اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقى لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغه الفعل تدلّ عليه ، والأفعال كلها متعديه إليه سواء يتعدى الفاعل أو لم يتعده ، نحو : ضربت زيداً ضرباً ، وقام زيد قياما ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سبحانه ، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به [شرح المفصل جـ ١ ص ١١٠] .

وقال عبد القاهر : اعلم أن معنى المطلق أن لا يقيد بشيء من حروف الجر نحو أن تقول مفعول به أو فيه أوله ، ويقال المفعول على الإطلاق وهو المصدر ، نحو : الضرب والقتل ، والفعل يتعدى إلى مصدره فينصبه ، تقول قمت قياماً ، لأن المعنى أحدثت قياماً ، وأحدثت حدثا . والمصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول » [المقتصد جـ ١ ص ٥٨٠] .

وقال أبو حيان : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : فهم فهمًا ، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو خَطَّ خَطّاً ، أو مجازا نحو مات موتًا » [ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٢٠٢] .

(٢) من : غير موجودة فى س و ط . (٣) فى ط و س : موافقة .

(٤) كسائر المفعولات : زيادة فى ق . (٥) فى ل : الفاعل به .

(*) قال ابن يعيش : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل

[شرح المفصل جـ ١ ص ١٢٤/١]

قال : « ويُنصَب المفعول به (بفعلٍ مضمر) [1] كقولك للحاجّ : مكّةَ وللرامى : القرطاسَ » .

أقول : ويُنصَب المفعول به بفعل [2] مضمر ، (أى مقدّر) [3] ، كقولك للحاج : مكّةَ ، وللرامى : القرطاسَ ، فإنّ مكةَ والقِرطاسَ منصوبان بفعل مضمر ، والتقدير : تريد مكةَ ، وتصيب القِرطاسَ ، وإنما (حُذف) [4] لدلالة الحال عليه .

« المنادى »

قال : « ومنه المنادَى المضاف نحو : يا عبدَ الله ، والمضارعُ له ، نحو: يا خيراً من زيد ، والنكرة ، نحو : يا راكبًا » (*) .

أقول : إضمارُ [6] فعل المفعول به إمّا على (40) طريق الجواز كما مرّ ، وإمّا على / طريق الوجوب ، وذلك فى المنادَى ، فلذلك قال : ومنه المنادى [7] ، أى ومن المنصوب بالمضمر المنادَى المضافُ ، نحو : يا عَبْدَ الله ، والمضارع له ، أى : المشابه للمضاف ، نحو : يا خيراً من زيد ، فإنّ (خيراً) لا يتمُّ إلاّ بـ (من زيدٍ) ، كما أنّ المضاف لا يتمُّ إلا

= وقال السيوطى : المراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو : أوجدت ضربًا ، وأحدثت قتلاً ، وما ضربت زيداً . [همع الهوامع جـ ٣ ص ٧] .

وقال أبو حيان : المفعول به هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو : ضربت زيداً » [ارتشاف الضّرب جـ ٢ ص ٢٧٣] .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً .. وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعاً [الإنصاف المسألة ١١] .

(١) فى ل : بمضمر . (٢) فى ل : الفعل .

(٣) أى مقدر : غير موجودة فى س و ق . (٤) حذف : غير موجودة فى س .

(*) قال ابن يعيش : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات ، والأصل فى كل منادى أن يكون منصوباً » [شرح المفصل جـ ١ ص ١٢٧]

وقال الشريف الجرجانى : « المنادى : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً » [التعريفات ص ٢٣١]

(٦) فى س : يعنى إضمار . (٧) المنادى : غير موجودة فى ل .

بالمضاف إليه ، والنكرة ، أى : غير المعيَّن ، نحو : يا راكباً . وكلٌّ من هذه الثلاثة منصوبٌ بفعل مضمر ، (أى مقدَّر) [١] لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّ حرف النِّداء أعنى « يا » بدل منه ، ولا يجوز الجمعُ بين البدل والمبدل منه ، والتقدير : أدعو عبد اللّه ، وأدعو خيراً من زيد ، وأدعو راكباً . فحُذف أدعُو وأُبْدِلَ منه (يا) .

قال / : « وأمّا المفرد المعرفة فمضمُومٌ [فى اللَّفظِ ومنصُوبٌ فى المعنى] [٢] نحو : يا زيدُ ، ويا رجُلُ » .

أقول : المنادَى إمّا مفرَدٌ معرفةٌ أو غيرُ مفرد معرفةٍ ، وغير المفرد المعرفةِ منصوبٌ فى اللفظ كما مرَّ ، وأمّا المفرد المعرفةُ فمضمومٌ فى اللفظ ، ومنصوبٌ فى المعنى ، نحو : يا زيدُ ؛ فإنَّ تقديره : أدعو زيداً ، وأمّا لفظه فمبنىٌّ على الضمِّ ، (41) وإنّما بُنى هذا لأنه يشبه / كافَ الخطاب فى أدعوك [٣] من حيث الإفرادُ والتعريفُ ، وكافُ / أدعوك يشبه كافَ (ذاك) من هاتين الجهتين ، وكافُ ذاك حرفٌ [٤] مبنى الأصل فمشابِهُهُ يكون أيضا [٥] مبنيا ، فمشابه المشابه [٦] مشابهٌ لذلك الشىء فيكون مبنيًّا أيضاً ، وإنما بُنى على الحركة فرقاً بين البناء اللازم والعارض ، وإنّما بُنِى [٧] على الضمِّ ليخالف حركةُ بنائه حركةَ إعرابه ، فإنَّ المنادَى المعربَ إمّا منصوبٌ كما عرفتَ ، أو مجرور (*) ، وذلك إذا دخلَ عليه لامُ الجرِّ ، نحو: يا لزيدٍ ، وتُسمَّى هذه اللاَّمُ لامَ الاستغاثة ، وهذا المنادى : المنادَى المستغاثَ .

وإنما أعرب المضافُ والمضارِعُ له   والنكرةُ لانتفاء وَجْه الشَّبَه ،

---

(١) زيادة فى ط .

(٢) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٣) فى ط : فى باب أدعوك .

(٤) حرف غير موجودة فى س .

(٥) أيضا زيادة فى ل .

(٦) فى ط المشابه للشىء .

(٧) فى ل : ويبنى .

* هـ ل : المضاف والمضارع له ، نحو : يا عبدَ اللّه ، ويا خيراً من زيدٍ ، ويا راكبًا ، (فى الثالث) (أى الحالة الثالثة) .

(*) (هـ ل) وإنما يخفض المنادى إذا دخل عليه لام استغاثه نحو : يا للّه للمسلمين ، لأنه حينئذٍ معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الإفراد لأنه مركّب لاتصاله مع حروف الجر .

عن الإفرادَ فى الأولَين ، والتعريفَ فى الثالث ، وإنما [١] أعْرِبَ المستغاث لأن إلغاء عمل حرف الجر غير واقعٍ (فى كلام العرب) [٢] .

قال : « ولى الصّفة المفردة الرفعُ والنصبُ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ، وفى المضافة : النصبُ لا غيرُ نحو : يا زيدَ (42) صاحبَ عمرٍو » .

ل٤٧ / أقول : صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفرَدةً ، أى غير مضافة

٢٨ س يجوز فيها الرفعُ والنصبُ ، نحو : يا زيدُ الظريفَ / والظريفُ ؛ لأن المنادى المفردَ المعرفة مبنىٌ يشبِهُ المعربَ ، أمّا بناؤه فظاهرٌ ، وأمّا شبهُهُ بالمعرب فلعُروض حركته كحركة المعرب ، فباعتبار بنائه يجوز فى صفته النصبُ ، لأن صفةَ المبنىّ إنما تتبعه فى المحلّ ، ومحلُّه النَّصبُ كما ذكرنا ، وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز (فى صفته) [٣] الرفع لأن صفةَ المعرب إنما تتبعُه فى اللّفظ . وأما فى الصّفةِ المضافة فإنّما يجوز [٤] النصبُ لا غير ، نحو : يا زيدَ صاحبَ عمرو ؛ لأنَّ المنادَى المضافَ مع قربه من حرف

٢٤ ن النداء لا يجوز فيه [٥] غيرُ النَّصب ، فصفته المضافة تكون / كذلك ، بل هو بالطريق الأولَى لبعدها منه .

قال : « وإذا وُصِفَ المنادى بابن نُظر فيه [٦] : فإن وقع [٧] بين العلَمَيْن فُتحَ المنادى ، كقولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وإلاَّ فالضمّ لازم [٨] نحو : يا زيدُ ابن أخى ، ويا رجل ابنَ زيد » .

ل٤٨ / أقول : إذا وُصف المنادى (43) بلفظ (ابنٍ) نُظر فيه : فإن وقع الابنُ بين العَلَمَيْن أى [٩] يكون قبله وبعدَه عَلَمٌ فُتحَ المنادى ، أى بنى على الفتح اختياراً مع جواز الضمّ ، كقولك يا زيدَ بن عمروٍ ، وإن لم يقع

---

(١) وإنما : غير موجودة فى س .
(٢) ما بين القوسين غير موجود فى ط .
(٣) ما بين القوسين غير موجود فى ل و س .
(٤) فى س : يجوز فيها النصب .
(٥) فيه : غير موجودة فى س .
(٦) فيه : زائدة فى ط .
(٧) وقع : غير موجودة فى ق .
(٨) لازم : زائدة فى ط .
(٩) فى ط : بأن

بين العَلَمين فيُضم المنادى ، أى : يُبْنى على الضمّ وجوباً ، وذلك بأن لا يكون بعدَهُ علمٌ ، نحو : يا زيدُ ابن أخي ، أو لا يكون قبله علمٌ ، نحو : يا رجلُ ابن زيد ، أو لا يكون قبله ولا بعده عَلَمٌ ، نحو : يا رجُل ابن أخي ، وإنما لم يذكره المصنف لأنه يُعلم مما ذكره لأنّ انتفاء العلميّة فى أحد الطرفين إذا كان موجباً للضمّ ففى كلا الطرفين / بالطريق الأولى . ٢٩
وإنما فعلوا كذلك لأن وصفَ المنادى بابنٍ بين العلمين كثير فى كلام العرب ، والفتحة خفيفة ، والكسرة تستدعى الخفّة ، فلذلك قيد الوصف بابنٍ بين العلمين ، فإنّ الوصفَ بغير ابن أو بابنٍ غير واقع بين العلمَيْن غير كثيرٍ فى كلامهم . وحكم ابنةٍ كحكم ابنٍ فى ذلك / نحو : يا هندَ ابنة [١] زيدٍ ، ٤٩ ويا هندُ ابنةَ أخي ، ويا امرأةَ ابنةَ زيد ، ويا امرأةُ ابنةَ (44) أخي .

قال : « وليس فى يا أيها الرجل إلا الرفع » .

أقول : لما ذكر جواز الرفع والنصب فى صفة المنادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردةً ، أراد أن يذكر أن أيًّا إذا وقع منادًى يكون بخلاف ذلك ، فإنّ صفته - وإن [٢] كانت مفردةً - لا يجوز فيها إلاّ الرفع ، فلذلك قال: وليس فى يا [٣] أيها الرجل إلا الرفع ، يعنى فى الرّجل ، وذلك [٤] لأنّ المقصُودَ بالنداء هاهنا [٥] هو الرّجُل ، إلا أنهم لما كرهوا الجمع/ بين ٢٥ ق حرف التعريف (أعنى اللام) وحرف النداء ، أتوا بلفظة أيٍّ لتفصل بينهما ، وجعلوها منادًى ، ثم حملوا الرجل عليها ، فالتزموا رفعَه ليدلّ على أنّه هوالمقصُود بالنداء .

قال : « ويُحذف حرفُ النداء من العلم المضموم والمضاف » .

أقول : (لما بيّن المنادى وأحكامه) [٦] أراد أن يشير إلى جواز حذف

---

(١) ابنة فى ط : بنت .
(٢) فى ق و س : إن .
(٣) يا : غير موجودة فى ق .
(٤) وذلك : فى س : ذلك .
(٥) ها : غير موجودة فى س .
(٦) ما بين القوسين : غير موجود فى ل ، وفى ق : لما ذكر المنادى ، وفى ط : لما فرغ من المنادى .

حرف النداء ، فمثّل بمثالَيْن : مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ يوسفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [1] ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ فاطر السموات والأرض ﴾ [2] أى يا يوسف ويا فاطر السموات ، وإنّما جاز الحذفُ (45) منهما لأن العلَم المضمومَ كثيرُ الاستعمال / والمضاف قد طال بالإضافة ، فناسبهما التخفيفُ [3] . وقد يحذف [4] أيضاً من (أىٍّ) (ومَنْ) ، كقول [5] الخطيب : أيها النّاس ، وقول العُبّاد : مَنْ لا يزال محسناً أحسِنْ إلىَّ ، والتقدير : يا أيّها الناس ، ويا مَنْ لا يزال محسنا [6] ، والمراد بِمَنْ : هو [7] اللّه تعالى .

٣٠ س

قال : « ومن خصائص المنادى الترخيمُ إذا كان علماً غيرَ مُضَافٍ ولا مستغاثٍ [8] ، وزائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا حارِ ، ويا أسْمُ ، ويا عُثْم ، ويا مَنْصُ » .

أقول : لما ذكر المنادى أراد أن يذكر بعض خصائص [9] المنادى ، ومنها الترخيم ، وهو حذفٌ فى آخر المنادى للتخفيف (لا لعلة أخرى) [10] والمنادى إنما يُرخم إذا كان علماً ، لأنّه لو لم يكن علماً لم يُعلم أنّه حذف

---

(١) يوسف : ١٢ .

(٢) سورة يوسف الآية ١٠١ ، والآية كاملة : ربِّ قد آتيتنى من الملك وعَلّمْتَنى من تأويل الأحاديث فاطرَ السموات والأرضِ أنت ولىّ فى الدنيا والآخرة توفنى مسلما وألحقنى بالصالحين » .

(٣) يرى النحاة أنّه [لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو « وازيداه » ولا مع المضمير ، نحو « يا إياك قد كفيتك » ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لزيد » .

ومنع أكثر النحاة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة وكذا مع اسم الجنس وأجازه بعضهم ومنهم ابن مالك واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ [البقرة : ٨٥] أى يا هؤلاء . ومما ورد مع اسم الجنس : « أصْبِحْ ليلُ » أى يا ليلُ انظر [ابن عقيل ٢٥٦/٢ - ٢٥٧]

(٤) فى : فى ق : ويحذف .

(٥) فى ل و س : قول .

(٦) محسنا : غير موجودة فى س و ل .

(٧) هو : مكررة فى س .

(٨) ولا مستغاث : غير موجودة فى ل .

(٩) فى ق و ط : خصائصه .

(١٠) ما بين القوسين : زائد فى س .

منه شيء أم لا ، ويشترط أن يكون علماً [١] غير مضاف ، لأنه لو كان مضافًا ، فإمّا أن يحذف فيه شيء [٢] من آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه ، والأول باطل لأن تمام المضاف بالمضاف إليه فهو كالوسط / والثاني كذلك لأنه ليس بآخر المنادى ، ويشترط (46) أيضاً أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لأن الثلاثي لو رُخم لبقي على حرفين ، وذلك / غير جائز ، ومثاله : يا حارُ ، في يا [٣] حارث ، ويا أسم في : يا [٤] أسماء ، يا عُثم في يا [٥] عثمان ، ويا منْصُ في يا [٦] منصُور .

واعلم أن العلميّة والزيادة على ثلاثة أحرف إنما يُشترطان [٧] في المنادى الذى لايكون فيه تاء التأنيث ، وأما إذا كان فيه تاء التأنيث فيجوز ترخيمه [٨] ، وإن لم يكن علماً ، ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا عاذلُ ، ويا ثُبَ ، في يا عاذلةُ ويا ثبةُ [وإنما مثّل بمثالَيْن أحدهُما غيرُ عَلم ، إلا أنه زائدٌ على ثلاثة أحرف ، والآخر غير علم وغير زائد على ثلاثة أحرف ، فإن ثُبَةَ في اللغة : الجماعة ، فيقال يا ثُبة اقْبلي] [٩] . ويعلم من قوله : غير مضاف ، أنّ المركب الغيرَ الإضافي / قد يُرخّم ، فيقال : يا بَعلُ في بعلبَكَ .

ولا يرخّم المستغاث لأن تطويلَ الصُّوْت فيه مطلوبٌ والحذف ينافيه .

{ ٣ - المفعول فيه }

قال : « والمفعول فيه وهو الظرفان : فالزمان : يُنصَب كله نحو أتيتُه اليومَ ، وبكرةً وذاتَ ليْلةٍ . (47) . والمكان : لا ينصبُ منه [١٠] إلا المبهم نحو : قمتُ أمَامَكَ .

---

(١) عَلَما : زائد في س .

(٢) شيء : زائدة في س .

(٣) يا : ليست في ق و س .

(٤) يا : ليست في ق و س .

(٥) يا : ليست في ق و س .

(٦) يا : ليست في ق و س .

(٧) في غير ط : يشترط .

(٨) في ق و س : الترخيم .

(٩) ما بين القوسين في ط ، وهامش ق ، وليس في ل و س .

(١٠) في ل : فيه .

ولا بدَّ للمحدود من (فى) نحو : صلّيتُ فى المسجد » .

٥٢ ل / أقول : الضرب الثالثُ من ضروب المفاعيل : المفعول فيه [١] وهو الظرفان ، يعنى ظرفىْ الزمان والمكان .

ويسمّى الظرف مفعولاً فيه ؛ لوقوع فعل الفاعل فيه ، فظرفُ الزمان ينصَبُ كلُّه أى : محدودُه ، أعنى: معيَّنه ، نحو : أتيتَ اليوم ، ومبهمُه : نحو : أتيته بكرة ، وذات ليلةٍ ، أى : ليلةً ، وذاتُ زائدةٌ ، ويجوز أن يكون بمعنى صاحبَة أى فى ساعة هى صاحبَة هذا اللفظ ، وهو ليلة . وظرف المكان لا ينصب منه إلاَّ المبهَمُ ، نحو : قمت أمامك .

ولا بد لظرف المكان المحدودِ مِنْ « فى » نحو صلّيتُ فى المسجد ، ولا يقال صلّيتُ المسجدَ . وإنما ينصِبُ الفعلُ المعيّن من الزمان دون المكان ، لأنه يدل على الزمان المعين ، كضرب مثلاً ، فإنه دالٌّ على الزمان الماضى[٢] ، ولا يدل على المكان المعين . والمكان [٣] المبهم هو الجهاتُ السّت : وهى : فوق ، وتحت ، وأمام ، / وخَلْف ، ويمِين ، (48) ٢٧ ق وشمال . والمكان المعين نحو : المسجدِ ، والدارِ ، والسوقِ .

---

(١) قال السيوطى : المفعول فيه الذى يسمى ظرفًا : ما ضُمِّن من اسم وقت أو مكان معنى - فى - باطراد لواقع فيه مذكور . أو مُقَدَّر ناصبٍ له .

(همع الهوامع جـ ٣ ص ١٣٦)

وقال ابن الأنبارى : سمى الظرف ظرفًا « لأنه لما كان محلاً للأفعال سمى ظرفًا ، تشبيهًا بالأوانى التى تحل الأشياء فيها ، ولهذا سمى الكوفيون الظروف « محال » لحلول الأشياء فيها » [أسرار اللغة ص ١٧٧]

وقال ابن عقيل : إنّه زمان أو مكان ضُمِّنَا معنى فى باطّراد .

واحترز بقوله : معنى فى مما لم يتضمن كأن يكون مبتدأ مثل يوم الجمعه مبارك ، وكذلك ما وقع مجروراً نحو : سرت فى يوم الجمعة .

واحترز بقوله : باطراد : من نحو : دخلت البيت ، لأن تضمن معنى (فى) ليس مطرداً، لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (من) معها . فالبيت ليس منصوبا على الظرفيه ولكن على التشبيه بالمفعول به » ابن عقيل ١٩١/٢ .

(٢) فى ط : فإنّه دال على الزمان المعين وهو الماضى .

(٣) والمكان : غير موجودة فى ط .

{ ٤ - المفعول معه }

قال : « والمنعول معه ، نحو : ما صنعْتَ وأباك ، وما شأنك وزيداً ، ولا بد له من فعلٍ أو معناه » .

أقول : الضربُ الرابع من ضروب المفاعيل / المفعولُ معه وهو ما وقع بعد واوٍ [١] بمعنى مَعَ ، ولذلك سُمِى بالمفعول معه ، نحو : ما صنعتَ وأباك ؟ أى : مع أبيك ، وما شأنك وزيداً ؟ أى : مع زيد ، ولا بد للمفعول معه من عامل يعمل فيه ، وهو إمَّا فعل كالمثال الأول ، أو معنى فعل كالمثال الثانى ، فإن [٢] معنى ما شأنك وزيداً : [٣] ما تصنع مع زيد ، فلذلك مَثَّل بمثالين [*] .

٣٢ س

{ ٥ - المفعول له }

قال : « والمفعول له ، نحو : ضربته تأديباً له [٥] وكذلك [٦] كل ما كان علةً للفعل (نحو : جئتُكَ للسِّمَنِ) [٧] » .

أقول : الضرب الخامس من ضروب المفاعيل : المفعول له ، وهو ما فعلِ الفاعلُ فعله لأجله ، ولذلك سُمِّى [٨] بالمفعول له نحو : ضربته تأديبا

---

(١) فى ق : الواو .　　　(٢) فى س : وإنَّ .

(٣) فى ل : أي ما .

(*) قال ابن الإنبارى : اختلف النحويون فى العامل للنصب فى المفعول معه ، فذهب البصريون إلى أنَ العامل فيه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل فى نحو قولهم : « استوى الماء والخشبة » أى مع الخشبة ، إلاَّ أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعًا فى كلامهم ، فقوى الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه » ... وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوبٌ على الخلاف ، وذلك لأنّه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة » لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى جاء زيد وعمر ، فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » (أسرار اللغة ص ١٨٣ / ١٨٤)

(٥) له : ليست فى س .　　　(٦) فى ل و ق : وكذا .

(٧) ما بين القوسين زيادة فى ط .　　　(٨) فى س وكذلك يسمى .

له ، أي : لتأديبه ، وكذلك [١] كل شيء كان علّة للفعل فإنه يكون مفعولا له ، نحو : السمنِ ، في قولك : جئتك للسمن (*) .

{ ثانيا : الملحق بالمفاعيل }

(١ - الحال)

قال : « والملحق به (49) سبعة أضرب : الحالُ : وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول به نحو : ضربتُ زيداً قائماً » .

أقول : / لمّا فرغ من الأصل في المنصوبات ، أعني المفاعيل ، شرع في الملحق بالأصل ، وهي سبعةُ أضرب : الضرب الأول : منها الحال : وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول به ، نحو : ضربت زيداً قائماً ، فإنّ (قائماً) حال إمّا من التاء والمعنى ضربتُ حال كوني على هيئة القيام زيداً [٢] ، وإمّا من زيد والمعنى ضربت زيداً حال كونه على هيئة القيام ، وإمّا من الفاعل والمفعول به معاً [٣] نحو : ضربت زيداً قائمين .

وإنما ألحقَ الحالَ بالمفاعيل لأنها زائدة في الكلام كالمفعول [٤] .

---

(١) في س ، ل : وكذا .

(*) قال أبو حيان : تضافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له ، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث ، لا الذوات ... وشرطه أن يكون معللاً ... وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت وشرط الجرمي والمبرد والرياشي كونه نكرة وشرط ألاّ يكون من لفظ الفعل .

قال السيوطي : متى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جرّه باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية : جئتك للماء ، وللعشب ، وللسمن . ومثال فقد المشاركة .

وإني لتعروني لذكراك هزّة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

وقد يجر بمن أو الباء لأنهما في معنى اللام نحو : ﴿ خاشعا متصدعًا من خشية الله ﴾ (الحشر : ٢١) قيل : وقد يجر بفي السببية ، نحو : « دخلت امرأة النار في هرّة » ولا يتعين الجر مع أن وأنّ وإن كانا غير مصدرين لأنهما يقدران بالمصدر وإن لم يتّحد نبهما الفاعل أو الوقت ، لأن حرف الجر يحذف معهما كثيراً نحو : أزورك أن تحسن إليّ ، أو : أنك تحسن إليّ . { انظر همع الهوامع جـ ٣ ص ١٣١ / ١٣٤ }

(٢) في ل و س : ضربت زيداً حال كوني على هيئة القيام .

(٣) به معا : ليست موجودة في س ، وفي ق و ل : به : غير موجودة .

(٤) قال ابن يعيش : الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول « شرح المفصل جـ ٢ ص ٥٥ وقال أبو حيان : الحال : اسم منصوب تبين هيئه صاحبها صالحة لجواب كيف » { ارتشاف الضرب جـ ٢ ص ٣٣٤ }

قال : « وحقُّها التنكير ، وحقُّ ذى الحالِ التعريفُ ، فإن [1] تقدَّمَتْ الحالُ عليه جاز / تنكيره ، نحو : [2] جاءنى راكباً رجلٌ » . ٣٣

أقول : وحق الحال / أن تكون نكرة لأنّها لو كانت معرفة لالتبستْ بالصفة ، فى مثل : ضربتُ زيداً الراكب . ٢٨

وحق ذى الحال أن يكون معرفةً لأنه لو كان نكرة لالتبست بها أيضاً فى مثل : ضربتُ رجلاً قائماً ، فإنْ تقدمت الحالُ على ذى الحال جاز تنكير ذى الحال / نحو : جاءنى (50) راكباً رجلٌ لعدم الالتباس بالصفة [3] حينئذٍ [4] فإن الصفةَ لا تتقدم على الموصوف . ٥٥/ا

واعلم أنه لابد للحال من عامل ، وهو إمّا فعل كما مرَّ ، أو شبه فعل ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً قائما ، أو معنى فعل ، نحو : هذا عمرو منطلقاً ، فإنَّ معناه أشير إلى عمرو منطلقاً .

وقد يحذف العامل إذادل [5] عليه قرينةٌ ، كقولك للمرتحل : راشداً مهديّاً ، أى : اذهب (راشداً مهديًا)[6] .

{ ٢ - التمييز }

قال : « والتمييز وهو رفع الإبهام [*] : عن الجملة فى

---

(١) فى س و ل : وإن .   (٢) نحو : ليس فى س .

(٣) بالصفة : غير موجودة فى ق و ل .   (٤) حينئذ : غير موجودة فى س .

(٥) فى س : دلت .   (٦) ما بين القوسين غير موجود فى ق و ل .

(*) قال ابن يعيش : « التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد رفع الإبهام وإزاله اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوهًا فيتردد المخاطب فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً » .
[شرح المفصل ٢/ ٧٠]

وقال ابن عقيل : التمييز : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « من » لبيان ما قبله من إجمال ... واحترز بقوله : متضمن معنى (من) من الحال : فإنها متضمنه معنى « فى » وقوله : لبيان ما قبله ، احتراز مما تضمن معنى « من » وليس فيه بيان ما قبله كاسم لا . .. وقوله : « لبيان ما قبله من » إجمال ، يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمال ذات ، والمبين إجمال نسبة . [ابن عقيل ٢/ ٢٨٦] .

زيد نفسا ، أو عن المفرد في قولك : عندي راقود خلا ومنوانِ سَمْناً ، وعشرون درهماً ، وملؤه عسلاً » .

أقول : الضربُ الثاني من ضروب الملحق بالمفعول : التمييز ، وإنّما ألحق به لِما مرّ في الحال .

والتمييز هو [1] رفع الإبهام : إمّا عن الجملة نحو : قولك : طابَ زيدٌ نفساً ، فإنّ طابَ زَيدٌ كلام تام لا إبهام في طرفيه ، إلا أنّ نسبة الطّيب إلى زيد مبهمة ؛ فإنها تحتمل أن تكون إلى زيد أو إلى ما يتعلق به من النفس والعين والقلب وغير ذلك ، ونفساً [2] ترفع ذلك الإبهام / ، وتميز ما هو المنسوب إليه في الحقيقة (51) عن غيره ، فالمعنى : طاب نفسُ زيدٍ ، وإنما عُدِل عن تلك العبارة إلى هذه للتأكيد والمبالغة ؛ فإنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره [3] مفسراً أوقعُ في النفوس [4] من أن يُفسر أولاً ، فالتمييز فعل المتكلم في الحقيقة ، لكن يسمّى [5] الاسمُ الذي يرفع الإبهامُ به تمييزاً مجازاً [6] .

وإمّا عن المفرد : والمرادُ بالمفرد كل اسم تمّ [7] بالتنوين ، نحو : عندي راقودُ خلاً [8] أي : دَنّ طويل الأسفل / مُقَيَّرُ الداخل ، أو بنون التثنية ، نحو : عندي منوان سمناً ، أو بنون شبه الجمع ، نحو : عندي عشرون درهماً [9] ، أو بالإضافة ، نحو : عندي ملؤه عسلاً [10] (أي ملء الإناء عَسَلاً) [11] فإنّ « راقودَ ومنوان وعشرونَ وملؤه » مبهمة تحتمل أشياء مختلفةً ، « وخلاً وسمناً ودرهماً وعسلاً » ترفع الإبهام وتميز [12] المقصود عن غيره .

٥٦ ل

٢٩ ن

---

(١) هو : ليست في ق .
(٢) في ط : ننفسا .
(٣) ذكره : ليست في ط .
(٤) في ل : النفس .
(٥) في ق و ط : سُمِّيَ .
(٦) في ق : مجازيا ، وفي س و ط : على المجاز .
(٧) في ل و ط : يتم .
(٨) خلاً : ليست في ق .
(٩) خصص نون شبه الجمع دون الجمع المذكر السالم حيث لا يجئ مع السالم تميز لخلوصه من الإبهام
(١٠) عسلاً : ليست في ق .
(١١) ما بين القوسين ليست في س .
(١٢) في ط : وتميز ما هو المقصود .

ولابد للتمييز من عاملٍ يعمل فيه ، وهو : إمّا فعل ، نحو : طاب[١] وإما اسم ، نحو : عشرون ، والتمييز لا يتقدم على عامله الاسم بالاتفاق لضعف الاسم فى العمل ، فلا يقال درهماً عشرون - وفى تقديمه على عامله الفعل (52) خلافٌ : فبعضٌ جَوَّزه لقوة الفعل فى العمل متمسّكا بقول الشاعر [٢] :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كادَ نفسا بالفراق تطيب

فإن نفساً قد تقدّم على تطيب / ، والمختار عدمُ الجواز لأن الفعل وإن كان قوياً [٢] فى العمل ؛ فإنّ المانع من التقديم عليه موجودٌ ، وهو أن التمييز فى الحقيقة فاعلٌ كما ذكرنا ، والفاعلُ لا يتقدّمُ على الفعل ، والجواب عن البيت أن الرواية الفصيحة [٣] « ما كاد نفسى (بالفراق تطيبْ [٤] على أن نفس اسمُ كادَ وتطيب خبرهُ .

٥٧ ل

[٣ - المستثنى بإلاّ] [٥]

قال : « والمستثنى بإلاّ بعد كلام موجب ، نحو جاءنى القوم إلا زيداً ، أو بعد كلام / غير موجب نحو ما جاءنى أحدٌ إلا زيداً ، وإن كان الفصيح هو البدل » .

٢٥ س

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول : (المستثنى ، وإنما ألحق بالمفعول لأنه إمّا فضلة فى الكلام أو مفعول) [٦] فى الحقيقة كما سيجىء بعد هذا ، والمستثنى إمّا بإلاّ أو بغير إلا .

---

(١) فى ط : طاب زيد نفسا .

(٢) تسب البيت لأعشى همدان وللمخبل السعدى ولقيس بن الملوح ، انظر أسرار اللغة لابن الأنبارى ص ١٩٧ ، همع الهوامع جـ ٤ ص ٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ٧٤ وقال ابن يعيش : أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ، ولا حجة فى ذلك لقلته وشذوذه مع الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزّجاج . (شرح المفصل)

(٢) فى ق : أقوى .

(٣) فى ق : الفصيحة فيما روى .

(٤) بالفراق تطيب : زائدة فى س و ط .

(٥) قال السيوطى : المستثنى : هوالمخرَج بـ « إلاّ » أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتصل ، وإلا فمنقطع بتقدير « لكن » (همع الهوامع جـ ٣ ص ٢٤٧)

(٦) ما بين القوسين غير موجودة فى ق .

والثانى هو المستثنى إما بـ (ما عدا) ، أو بـ (ما خلا) ، أو (53) (ليس) ، أو لا يكون ، نحو : جاءنى القوم ما عدا زيداً ، وما خلا زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون / زيداً . وذلك واجبُ النصب لأن هذه الكلمات أفعالٌ أضمر فاعلوها ، والتقدير ما عدا ، وما خلا ، وليس ، ولا يكون بعضهُم زيداً.

ق

وإمَّا بغيرٍ ، وسوى ، وسواء ، نحو : جاءنى القوم غير زيدٍ ، وسوى زيدٍ ، وسواء زيدٍ ، وذلك واجبُ الجرِّ لأنه مضاف إليه .

وإمَّا : بحاشا ، وعدا ، وخلا ، ولا سيِّما . نحو : جاءنى / القوم حاشا زيداً ، وعدا زيداً ، وخلا زيداً ، ولا سيِّما زيدا . وهذا يجوز فيه أنواعُ الإعراب :

ل

أمَّا فى (حاشا وعدا وخلا) فالرفع على الفاعليَّة ، بناءً على أنها أفعال لازِمَةٌ (وما بعدها فاعلها) [١] .

والنصبُ على المفعولية ، بناءً على أنَّها قد استعملت متعدِّيةً يقال : حاشاك ، وعداك ، وخلاك ، أى جاوزك .

والجر بناءً [٢] على أنَّها حروفُ [٣] الجرِّ .

وأمَّا فى لاسيَّما فالرفع على أنه مركب من لا وسيٌّ ، وما وسيٌّ ، بمعنى : المثل ، وأصله « سوْى » بسكون الواو فقلبت الواو ياءً وأدْغمت فيه فيكون ما بمعنى شىء أضيف إليه (54) سيٌّ ، ويكون زيدٌ مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف [٤] ، والتقدير لا مثل شىء هو زيد [٥] .

والنَّصبُ على أنَّ لاسيَّما كلمةٌ واحدة بمعنى إلاّ ، فما بعدهامستثنى .

والجرّ / على أنَّ ما زائدة ، وسيٌّ مضافٌ إلى زيد .

س

والأوّل ، أعنى : المستثنى بإلا ، إمَّا متصلٌ وهو المُخرَجُ من متعدد [٦] بإلاّ ، أو منقطع ، وهو المذكور بعد إلاّ ، وهو [٧] غير مُخْرَجٍ من متعددٌ [٨] .

---

(١) ما بين القوسين ليس فى ق .
(٢) بناءً : غير موجودة فى ل و ط .
(٣) فى ق و ل : حرف .
(٤) فى ط : لمبتدأ محذوف ، وفى ق : مبتدأ لمحذوف .
(٥) فى ط : هو زيد موجود .
(٦) فى س : المتعدد .
(٧) وهو : ليست فى ق و س و ط .
(٨) من متعدد : غير موجودة فى ق .

والمتصل : إما مقدمٌ على المستثنى منه ، أعنى : ذلك المتعَدّدَ ، أو مؤخرٌ عنه .

والمؤخر إمَّا بعد الكلام الموجب [١] أى غير منفىّ ، أو بعد كلام غير موجَب ، أى : منفىّ .

فهذه أربَعة أقسام :

المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب (نحو : جاءنى القوم إلاَّ زيداً) [٢] .

والمستثنى المتصل المؤخر بعد كلام منفى .

والمستثنى [٣] المتصل / المقدَّم بعد المنفى [٤] ، والمستثنى المنقطع [٥] ثلاثة منها واجبُ النصب / وواحد يختارُ رفعه .

٥٩ ل

٣١ ق

قوله « والمستثنى » عطفٌ على قوله « والتمييزُ » والتقدير والملحَق به سبعةُ أضرب : الحالُ والتمييز والمستثنى .

والمعنى أنَّ المستثنى المتصلَ المؤخَّرَ بعد كلام موجب ، نحو : جاءنى القومُ إلاَّ زيداً يجب نصبه ، وقوله « بإلاَّ » : احترازٌ عن المستثنى بحاشا (55) (وعدا وخلا) [٦] وغيرها مما يجوز فيه غير النصب ، وقوله « بعد كلامٍ موجبٍ » : احترازٌ عن [٧] القسم الثانى الذى أشارَ إليه بقوله « أو بعد كلامٍ غير موجب ، نحو : ما جاءنى أحد إلاَّ زيداً » [٨] (أو يجوز فيه الرفع) [٩] والنَّصب . ونَبَّهَ بقوله : وإن كان الفصيح هو البدل على جواز النصب فيه ، مع أنَّ الفصيحَ هو الرفعُ على البدلية من أحدٍ ، وإنَّما قلنا : إنَّ المعنى المستثنى المتصلُ المؤخر لدلالة قوله بعد هنا « والمستثنى المقدَّمُ والمستثنى المنقطع على ذلك ، وإنَّما لم يَجُزْ الرفعُ فى الأول على البدليّة ؛ لأنَّ المبدلَ منه فى حكم السقوط ، كما سيجىء ، فلو رُفِعَ الأولُ على

---

(١) فى : س و ق و ط : كلام موجب .   (٢) ما بين القوسين ليس فى ط و ق .

(٣) فى هـ ل : نحو : ما جاءنى القوم إلاَّ زيداً .

(٤) فى هـ ل : نحو : ما جاءنى إلا زيداً أحدٌ .

(٥) فى هـ ل : نحو : ما جاءنى أحد إلاَّ حمار .

(٦) ما بين القوسين ليس فى ل و ق . وفى س : وعدا : غير موجودة .

(٧) فى ق و ل : عن .   (٨) زيداً : ليست فى س .

(٩) ما بين القوسين ليس فى ق و س .

س البَدلية لصار / التقدير : جاءنى إلاّ زيد ، فيلزم مجىء جميع العالم سوى زيد ، وذلك محال بخلاف الثانى فإنّه يستقيم ذلك فيه ، إذْ [١] تقديره : ما جاءنى إلاّ زيدٌ ، والمعنى ما جاءنى من العالم سوى زيد ، وذلك ممكن .

ل قال : « والمستثنى المقدّم / نحو : ما جاءنى إلا زيداً أحَدٌ والمستثنى المنقطع ، نحو : ما جاءنى أحَدٌ إلا حماراً » .

أقول : هذا هو القسمُ (56) الثالث والرابعُ ، ولا يجوز فيهما البَدل : أمّا فى الأول : فلعدم جواز تقديم البَدَل على المبدل منه ، وأمّا فى الثانى فلعدم الجنسية بين أحدٍ وحمارٍ ، وإنّما أتى بمثالين فى المنفيّ ليُعْلَم أنّ امتناعَ البَدل فى موجبهما [٢] بالطريق الأوْلى لأنه إذا كانَ تقدُّمُ المستثنى

ق (على المستثنى منه) [٣] وانقطاعه ما تعين / من البدليّة مع النفى الذى هو شرطها ، فمع الإيجاب يكون أوْلى .

قال : « وحكمُ (غَيْرَ) كحكمِ [٤] الاسم الواقعِ بَعْدَ إلاّ . تقول [٥] : جاءنى القومُ غيرَ زيد ، وما جاءنى أحدٌ غَيْرَ زيد ، وغيرُ زيْد » .

أقول : قد عرفتَ أنّ المستثنى بـ (غير) واجبُ الجرّ ، وأما نفس (غيرٍ) فحكمه حكم [٦] الاسم الواقع بعد إلاّ ، ففى كلّ موضع كان المستثنى بإلاّ واجب النَّصب يكون (غيرُ) واجبَ النصب أيضاً ، وحيثما كان جائزَ النَّصب يكون (غيرُ) كذلك ، فتقول : جاءنى القوم غيرَ زيدٍ ، بالنصب ، كما قلتَ : جاءنى القوم إلاّ زيداً ، وتقول : ما جاءنى أحدٌ غيرَ زيد أو غيرُ زيدٍ بالنَّصبِ والرفع ، كما قلت : ما جاءنى أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ . وتقول : ما جاءنى غيرَ زيدٍ أحدٌ بالنصب (57) كما قلتَ : ما جاءنى إلا زيداً أحدٌ .

---

(١) فى ل : لصار .

(٢) فى س : الموجبهما .

(٣) ما بين القوسين ليس فى ق و ل .

(٤) فى س و ق : حكم .

(٥) تقول : ليست فى ق .

(٦) فى س : حكمه كحكم .

وتقول : ما جاءني أحدٌ / غيرَ / حمارٍ بالنصب أيضاً ، كما قلت : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً . ٦١ ٣٨

{ ٤ - الخبر فى باب كان }

قال : « والخبر فى باب كان ، نحو : كان زيد منطلقاً » .

أقول : الضَّربُ الرابع من ضروب الملحق بالمفعول : الخبر فى باب كان ، أي : المنصوب بكان وأخواتها ، أعنى : الأفعال الناقصة ، نحو : منطلقا فى قولك [١] : وكان زيدٌ منطلقا ، وإنما ألحق بالمفعول ، لمجيئه بعد الفعل والفاعل كالمفعول . [*]

{ ٥ - الاسم فى باب إنَّ }

قال : « والاسم فى باب (إن) ، نحو : إنَّ زيداً قائم » [٢] .

أقولُ : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول : الاسم فى باب إنَّ أي : المنصوبُ بالحروف المشبَّهة بالفعل ، نحو : زيداً ، فى (قولك)[٣] : إن زيداً قائم ، وإنما ألحق بالمفعول لأن كلاً من هذه الحروف متضمّنة لمعنى [٤] فعلٍ كما سيجيء ، فأسماؤها [٥] مفاعيل فى الحقيقة .

* * *

---

(١) فى قولك : ليست فى ق .

(*) قال الزمخشرى : ويضمر العامل فى خبر كان فى مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً ، وإن شراً فشراً وقال ابن يعيش : والتقدير: إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً [شرح المفصل جـ ٢ ص ٩٦] .

(٢) فى ل : إنَّ زيداً منطلق .

(٣) ما بين القوسين : ليس فى ل . وفى ق و س : قولك غير موجودة .

(٤) فى ل : بمعنى ، وفى س : معنى أجاز البعض حذف الاسم فى هذا الباب للعلم به ، وفى ذلك مذاهب ١ - الجواز مطلقا ، ٢ - أنه خاص بالشعر . ٣ - أنه حسن فى الشعر ، ٤ - أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلى إنَّ وأخواتها اسم يصح عملها فيه - ٥- إن الحرف خاص بإن دون سائر أخواتها . [انظر همع الهوامع جـ ٢ ص ١٦٢ / ١٦٤]

(٥) فى ل : وأسماؤها .

{ ٦ - اسم (لا) النافية للجنس } (*)

قال : « واسم « لا » لنفى الجنس إذا كان مضافاً ، نحو : لا غُلامَ رجلٍ عندك ، أو مضارعاً له ، نحو : لا خيراً منك عندنا » .

أقول : الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لِنفى الجنس إذا كان مضافاً ، نحو : غلام ، فى : لا غلامَ (58) رجُلٍ عندك ، أو مضارعاً له : أى مشابهاً للمضاف ، نحو : خيراً ، فى : لا خيراً منك عندنا ، وإنما ألحق بالمفعول لأن لا بمعنى / النفى ، فما بعدها فى معنى المفعول . ٣٣ ق

قال : « وأمَّا المفردُ فمفتوحٌ نحو : / لا غُلامَ لكَ » . ٦٢ ل

أقول : اسم لا [1] لنفى الجنس إنما يكون منصوباً إذا كان مضافاً أو مضارعاً له ، كما مَرّ ، وأمَّا المفرد ، أعنى : غير المضاف والمضارع له فمفتوحٌ ، أى : يجب أن يُبنى على الفتح ، نحو : لا غلامَ لك ، أما

(*) قال المرادى : إن قلت لم عملت (لا) عمل إنَّ ؟ قلت : لشابهتها لها فى التوكيد فإن « لا » لتوكيد النفى و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لئلا يعتقد أنّه بـ « من » المنويه ، فإنّها فى حكم الموجودة ، لظهورها فى بعض الأحيان ، كقول الشاعر :

فقام ، يذود النَّاس عنها بسيفه ... وقال : ألا ، لا من سبيلٍ إلى هندِ

[الجنى الدانى ص ٢٩٢]

ويرى ابن الأنبارى أن (لا) تنحط عن درجة إن فى أربعة مواضع :

(الأول) أن (إنَّ) تعمل فى المعرفة والنكرة و (لا) لا تعمل إلاّ فى النكرة خاصة .

(والثانى) أن « إنَّ » لا تركب مع اسمها لقوتها ، و (لا) تركب مع اسمها لضعفها .

(والثالث) أن « إن » تعمل مع اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف ، وحرف الجر ، و « لا » لا تعمل مع الفصل .

(والرابع) أنّ « إنّ » تعمل فى الاسم والخبر عند البصريين و « لا » تعمل فى الاسم دون الخبر عندكثير من المحققين ، فانحطت « لا » التى هى الفرع عن درجة « إن » التى هى الأصل » [أسرار اللغة ص ٢٤٧ / ٢٤٨] .

(١) فى س : لا التى لنفى .

البناء فلأنه جوابٌ عن [1] سؤالٍ مقدرٍ ، فكأن سائلاً قال : هل من غلامٍ لى عندك ؟ فقيل [2] فى جوابه : لا غلام / لك ، وكان من الواجب أن يُقال : لا من غلام لك بزيادة (مِنْ) ليطابق السؤالُ الجوابَ [3] ، ولكنَّهم [4] حذفوها من الجواب بقرينة السؤال ، فتضمنها الجوابُ واحتاج إليها ، وأشبه [5] بذلك الحرفَ . وأما البناء على الحركة فللفرق بين البناء والعارض . وأما البناء على الفتح فللخفّة .

وقد يُحذف اسمُ لا (لنفى الجنس) [6] اذا كان معلوماً ، نحو : « لا عليك » أى لا بأس عليك .

[٧ - خبر « ما » و « لا » اللتين بمعنى ليس]

قال : « وخبرُ « ما » و « لا » بمعنى ليس ، نحو : ما زيدٌ منطلقا [7] وهى اللغة الحجازية . والتميمية (59) رفعهما على الابتداء » .

أقول : الضربُ السابع من ضُروب الملحق بالمفعول : خبرُ ما ولا بمعنى ليس ، أى المنصوب بهما ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجل أفضلَ منك وهى ، أى هذه اللغةُ ، أعنى النَّصبَ بما ولا بمعنى ليس [8] اللغة الحجازية ، واللغة التميميّةُ [9] : رفعهما على الابتداء ، أى رفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا [10] على أنّ الأولَ مبتدأ والثانى خبره . ودليل الحجازيّة / قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ [11] و ﴿ ما هنّ أمهاتِهم ﴾ [12] .

---

(1) فى ق و ل : جواب سؤال .

(2) فى ق : قال .

(3) فى ط : الجوابَ السؤالَ .

(4) فى س : قد حذفوها .

(5) فى ط : فأشبه .

(6) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .

(7) الشاهد غير موجودة فى ق و ط .

(8) بمعنى ليس : زيادة فى ل .

(9) المعنى : وأمّا اللغة التميمية .

(10) فى ل . بعدهما .

(11) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(12) الآية ٢ من سورة المجادلة .

ودليل التميميّة دخولهما على القبيلتين ، أعنى الأسماء والأفعالَ ، فإنَّ العاملَ يجب أن يختصّ بأحدهما ، (وإن عمّ لم يعمل) [١] .

قال : « وإذا تقدّم الخبرُ أو انتقضَ النفيُ بإلاّ فالرفع (لازمٌ لا غير) [٢] نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا منطلق » .

٦٤ ل

أقول : وإذا تقدّم / خبر (ما) و (لا) على اسمهما ، أو انتقض نفيُهما [٣] بإلاّ أى : بطل بأنْ يقع خبرهما بعد إلاّ ، فالرفعُ لازمٌ ، نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلاّ منطلقٌ ، ولا يجوز نصب منطلق ، لأنَّ ما

٤٠ س

ولا إنّما عملتا لمشابهتهما بليس من جهة النفى ، فيبطل عملهما / بتقديم الخبر لضعفهما فى العمل ، وكذلك [٤] يبطل [٥] بانتقاض (60) نفيهما بإلاّ لانتفاء وَجْه الشبه بينهما وبين ليس حينئذ .

وكذلك يَبْطل عمل ما بزيادة إنْ معها نحو : ما إنْ زيدٌ منطلق ، لضعف عملها [٦] بالفاصله .

* * *

---

(١) ما بين النوسين ليس فى ق و ل ، وفى ط : قبل جملة : فإن العامل

(٢) ما بين النوسين ليس فى ق ، ولا غير ليس فى س و ط .

(٣) فى ق : النفى

(٤) فى ق و ط وكذا .

(٥) يبطل : ليست فى ل .

(٦) عملها ليس فى س و ق و ط

{ القسم الثالث : المجرورات }

قال : المجرورات على ضربَيْن : مجرورٌ بالإضافة ، ومجرورٌ بحرف الجر كقولك : غلامُ زيدٍ ، وسرتُ مِن البصرة إلى الكوفة » [1] .

أقول : لمّا فرغ من القسم الثانى من أقسام المعرب وهو المنصُوبات ، شرع فى القسم الثالث أعنى المجرورات ، فقال : (المجرورات على ضربين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بحرف الجر) [2] .

وقوله مجرورٌ بالإضافة مجمَلٌ لا يُعلم منه أنَّ العامل فى المضاف إليه هو المضافُ ، أو حرف الجرّ [3] المقدَّرُ ، أو كلاهُما ، ولكلٍّ قائلٌ .

٦٤ قال : « / والإضافةُ على ضربين [4] : معنويّةٌ : وهى التى بمعنى اللاّم ، أو بمعنى (مِنْ) كقولك : غلامُ زيدٍ ، وخاتمُ فضةٍ .

أقول : « الإضافة » بمعنى اللاّم : إنما تكون إذا لم يكن المضاف إليه من [5] جنس المضاف ، ولا ظرفه ، نحو : غلامُ زيدٍ ، أى غلام لزيد ، وبمعنى (مِنْ) : إنما تكون إذا كان المضاف إليه جنس المضاف ، نحو : خاتمُ فضّةٍ ، أى : خاتمٌ من فضّة ، (وثوبُ قطنٍ ، أى : ثوبٌ من قطن) [6] وقد تكون [7] بمعنى فى ، وذلك إذا كانَ المضاف إليه ظرف المضاف ، نحو : ضربُ اليوم ، أى : (61) ضربٌ فى اليوم ، (وكقوله تعالى : ﴿ بَلْ مكْرُ اللّيل والنّهار ﴾ [8] أى مَكْركم فى اللّيل والنهار) [9] ولم يتعرض لها لقلّتها .

---

(١) إلى الكوفة ليس فى س و ط .

(٢) ما بين القوسين ليس فى ق و ل . وفيهما (فقال ما قال) .

(٣) فى س و ق : الحرف بدلا من حرف الجر .

(٤) فى ق : نوعين .

(٥) من : ليست فى ط و ل .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .

(٧) فى ق : يتقدم .

(٨) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٩) ما بين القوسين ليس فى ق .

قال : « ولفظيّةٌ : وهى إضافةُ اسم الفاعل إلى مفعوله ، نحو : ضاربُ زيدٍ ، أو الصفةِ المشبّهة إلى فاعلها ، كقولك : حَسَنُ الوجهِ »[1] .

أقول : يعنى بالمفعُول : المفعُول[2] الذى لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان منصوباً على المفعُوليّة ، وذلك / إنّما يكون إذا كان اسمُ الفاعل عاملاً بأن يكون إمّا[3] بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربُ عمروٍ الآنَ أو غداً ، فإنّ عمراً هاهنا لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان منصُوباً على المفعُولية ، وأمّا إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضى ، نحو : زيدٌ ضاربُ عمروٍ أمسِ ، فلا تكون الإضافة حينئذٍ لفظيّةً بل معنويّةٌ ، لأنّ اسمَ الفاعل لا يعمل النصبَ / بمعنى الماضى كما سيجئ.[4] . ومن الإضافة اللفظية إضافةُ اسم المفعُول إلى مفعوله[5] نحو : زيدٌ معمورُ الدار (الآن أوغدا)[6] ذكره المصنف فى المفصل[7] .

قال : « ولا بُدَّ فى المعنويّة مِنْ تجريدِ المضافِ عن التعريف » .

أقول : ولابُد من أن يكون المضاف فى الإضافة المعنويّة (62) نكرةً ، لأنّ الغرضَ منها إما تعريف المضاف وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة ، أو تخصيصُه وذلك إذا كان المضافُ إليه نكرةً ، فالمضاف إنْ كان معرفةً ، فإمّا أن يضاف إلى معرفة أو إلى نكرة . والأوّل يستلزم اجتماع التعريفين :

---

(١) يقابل مصطلح الإضافة المعنوية عند بعض النحويين : مصطلح الإضافة المحضة ، ويقابل مصطلح الإضافة اللفظية : مصطلح الإضافة غير المحضة « أصول النحو : جـ ٢ ص ٦/٥

(٢) المفعول : ليست فى س .

(٣) فى س و ل و ط : يكون بمعنى الحال والاستقبال .

(٤) هـ ل : فإن كان اسم الفاعل المتعدى للماضى أى للزمان الماضى وجبت الإضافة . أى إضافة اسم الفاعل المفعول به إضافة معنوية هو شرط الإضافة اللفظية ، مثل : زيد ضاربه أمس ، خلافا للكسائى .

(٥) فى س و ق و ط : معموله .

(٦) ما بين القوسين غير موجودة فى ل .

(٧) المفصل ص٨٢

التعريف الذاتي ، والمكتسب من المضاف إليه ، والثاني يستلزم تخصيصَ الأخصِّ بالأعمِّ ، وهو محال ، فلا يقال الغلام زيد (والغلام رجل) [١] ولا الخاتمُ فضَّةٍ ، ولا الضَّربُ اليَومِ .

والكوفيّون جوّزوا ذلك [٢] في أسماء العَدد ، نحو الثلاثةُ الأثواب ، والخمسةُ الدّراهمِ ، وهو ضعيفٌ لخروجه عن القياسِ واستعمال الفصحاء .

[قال : « وتقولُ في [٣] اللّفظية : الضّاربا زيدٍ ، والضّاربُو زيدٍ [٤] ، والضارب الرّجل ، ولا يَجوزُ : الضاربُ زيدٍ »] [٥] .

٤٢ ص أقول : « لمّا شرط تجريدَ المضاف عن التّعريف في الإضافة / المعنويّة ٣٦ ق – أراد أن يذكر أنّهُ لا يُشترط في اللّفظية ، لأن الغرض / منها ٦٦ ل التخفيفُ ، وهو يحصُلُ مع تعريف المضاف وتنكيره ، فتقول / الضّاربا زيدٍ والضاربُو زيدٍ ، (63) لحصول التخفيف فيه بحذف النون ، وتقول أيضاً الضاربُ الرّجل لأنه يشبه قولنا الحسنُ الوجه [٦] ، من حيث إن المضاف في الصُّورتين صفةٌ معرّفة [٧] باللاّم ، والمضافَ إليه أيضاً معرّفٌ باللاّم ، ولا يجوز أنْ يقال الضارب زيد ، لانتفاء هذه المشابهة مع عدم التخفيف ، وإنما جاز الحسنُ الوجه لأن أصلَه الحسن وجهه ، فحذف الضمير وجِيءَ باللاّم ، ففيه نوع [٨] خفّةٍ [*] .

---

(١) ما بين القوسين : ليس في ق وفي ط ورد في آخر الشواهد .

(٢) في ط : أي تعريف المضاف .
(٣) في ق أمّا .

(٤) زيد : ليست في ط .

(٥) في هـ ل : القياس أن يضاف النكرة إلى المعرفة ، أو النكرة إلى النكرة .

(٦) الوجه : ليست في س .
(٧) معرفة : ليست في ق .

(٨) نوع : ليست في س .

(*) لم يتعرض الشارح إلى « إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل » .

قال ابن السرّاج : قال الكوفيون : تضاف الأوقات إلى الأفعال وإلى كلام تم . وتفتح في موضع الرفع والخفض والنصب ، فتقول : أعجبني يومَ يقوم ، ويومَ قمت ، ويومَ زيد قائم . ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ وإذا ، كأنك إذا قلت : يوم قام زيد ، إذا قام

قال : « والمعنويّةُ تُعرّف كلَّ مضاف إلى المعرفةِ إلا نحو : غيرٍ ومثل وشبه [١] . تقولُ : مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلك وشبهك » [٢] .

أقول : « والإضافة المعنويّة تجعلُ كلَّ مضافٍ إلى المعرفة معرفةً [٣] ، نحو : غلام زيد ، فإنّ غلاماً قبل الإضافة نكرة عامة ، وبَعدها يصيرُ معرفةً خاصّةً [٤] ، إلاّ نحو : غيرٍ ومثل وشبه [٥] ، فإنها [٦] من الأسماء التي توغّلتْ في الإبهام ؛ فإنّها لا تصيرُ معرفةً بالإضافة إلى المعرفة ، لأنّها [٧] لا تختص بسببها ، فإنّك تقول : جاءني رجلٌ غيرُ زيد ، ولم [٨] يُعلم أنّ من هو غيرُ زيد ، أيُّ [٩] رجل من الرجال (64) والدليل على أنّ هذه الأسماء لا تصير [١٠] معرفةً بالإضافة إلى المعرفة أنّها [١١] تقع صفةً للنكرة مع وجود هذه الإضافة . فإنك تقول : مررتُ برجُلٍ غيرِكَ ومثلك وشبهك » [١٢] .

٦٨ ظ

قال : « وقدْ يُحذَفُ المضافُ ويقامُ المضاف إليه مقامه / كما في قوله تعالى : ﴿ واسألِ القرْيَة ﴾ [١٣] .

= زيد ، وإذا قلت : يوم يقوم زيد ، قلت : إذا يقومُ . وذلك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره ، كقولك : أتيتك زمن زيد أمير ، كما تقول : إذا زيد أمير ...

وحكى الكوفيون أن العرب تضيف إلى أنّ وأن . فتقول : أصحبني يوم أنك محسن ، ويَومَ أن تقوم » [الأصول في النحو جـ ٢ ص ١١/١٢] .

(١) في ط : شبه ومثل .
(٢) في ط : وشبهك ومثلك .
(٣) معرفة : ليست في ق .
(٤) في ق و ل : خاصاً .
(٥) في ط : وشبه ومثل .
(٦) (فإنها) غير موجودة في س و ل و ق
(٧) في ط : فإنّها .
(٨) في س : فلم .
(٩) أي : مكررة في س .
(١٠) لا تصير : في س : لا تكون .
(١١) في س : لأنها .
(١٢) في ط وشبهك ومثلك . وفي س : غيرك ومثلك (فقط) .
(١٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف . والتقدير في الآية واسأل أهل القرية وهذا وجه من أوجه التأويل ، أمّا إذا صرف المعنى على الاستعارة فإنّه لا وجه للتقدير . انظر باب ما جاء من حذف المضاف في التنزيل . [إعراب القرآن للزجاج جـ ١] .

٣٦ أقول : يجوزُ أن يحذف المضاف ويقام / المضاف إليه مقامَه أىْ يُعرَب بإعرابه إذا دلّ عليه قرينةٌ ، كما فى الآية ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ واسأل القريةَ ﴾ يدلّ على أن تقديره [١] واسألْ أهل القرية ، لأن السؤالَ من القرية غير معقول ، وأمّا إذا [٢] لم / يَدلّ عَلَيْه قرينةٌ فلا يجوز حذفُه[٣] ٣٧
فلا يقالُ : رأيتُ هنداً ، إذا كان المراد غلامَ هندٍ .

* * *

(١) فى س و ق : التقدير .
(٢) فى س : إن
(٣) فى ل : الحذف

الصنف الرابع من أصناف الاسم

{ توابع المعرب } (*)

(١ - التأكيد)

قال : «والتوابعُ : وهى خمسة أضرب [١] : التأكيد : نحو جاءنى زيدٌ نفسُه ، والرجلان كلاهما ، والقوم كلهم أجمعون [٢] . ولا تؤكَّدُ النكراتُ بها » .

أقول : لمّا فرغ من مباحث المعرب شرع فى توابعه ، وهى خمسة أقسام: الأوّل : التأكيد وهو على ضربين : لفظىّ ومعنوىّ : فاللفظىّ : تكريرُ اللّفظ الأوّل به ، أو بمرادفه ، ويجرى ذلك فى الاسم ، نحو : جاءنى زيدٌ زيدٌ (65) ، وفى الفعل ، نحو : ضربَ ضربَ زيد [٣] ، وفى الحرف ، نحو : إنّ إنّ زيداً قائم ، وفى الجملة ، نحو : قامَ زيدٌ قام زيدٌ ، وفى الضمير ، نحو : ما ضربنى إلاّ أنت أنتَ ، ومررت بك أنتَ .

والمعنوى [٤] : إنما يكون بألفاظ مخصُوصَة ، وهى : النفس [٥] ، والعينُ ، وكلا ، وكلتا ، وكلّ ، وأجمعُ ، واكتعُ وابتعْ ، وأبصَعُ . فالأولان أعنى النفس والعين - يؤكّد بهما المفرد والمثنى والمجموعُ ، من المذكر والمؤنث ، ويميز بين نوع ونوع آخر [٦] باختلاف صيغتهما

(*) عرف ابن عقيل التابع فى شرح الألفية بقوله : التابع هو : الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقا » [ابن عقيل ٣/١٩٠]

(١) أضرب زائدة فى ق . (٢) فى س : أجمعين .

(٣) زيد : ليست فى ل .

(٤) التوكيد المعنوى على ضربين : ١ - ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد ، وله لفظان : النفس والعين ، نحو جاء زيد نفسه ، فنفسه توكيد لزيد ، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: جاء خبر زيد ، أو رسوله .. ٢ - ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول ، والمستعمل لذلك كل وكلا ، وكلتا ، وجميع ، فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو : جاء الركب كله .. [ابن عقيل ٣/٢٠٧ / ٢٠٨]

(٥) فى س : النفوس . (٦) آخر : ليست فى ل .

بضميرهما / ، نحو : جاءني زيد نفسُه وعينُه ، وهند نفسها وعينها ، والزيدان والهندان أنفسُهما وأعينُهما ، والزيدون أنفسُهم وأعينهم ، والهنداتُ أنفسهنّ وأعينهنّ . وإنما جُمعت الصيغة في المثنى لأنّها مضافةٌ إلى ضمير / التثنية ، والمثنّى إذا أضيف إلى مثله يجوز أن يُجمَع للأمن عن اللّبس بالجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فقد صَغَتْ قلوبُكما ﴾ [1] (أي قلبيكما) [2] .

والثالث والرابع : أعني : كلا وكلتا لا يؤكد بهما إلا المثنى فيقال جاءني الرجُلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، والبواقي إنما يؤكّد بها غيرُ المثنّى ، أعني المفردَ والمجموع [3] من المذكّر (66) ، والمؤنث ، ويميّز في كلّ / باختلاف الضمير ، نحو : اشتريْتُ العبدَ كلّه ، والجارية كلّها ، وجاءني القوم كلُّهم ، وجاءني [4] والنسوة كلهُنّ ، وفي البواقي باختلاف الصّيغة ، نحو : اشتريتُ العبد أجمعَ اكتعَ ، وابتع وأبصع [5] والجاريةَ جمعاء كتعاء ، وبتعاء وبصعاء [6] ، وجاءني القومَ أجْمعون اكتعُونَ ابتعُون أبصَعُون ، والنسوة جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ .

وإنما لم يذكر الصنف التأكيدَ اللفظي : لأنّ التأكيد الحقيقي هو المعنويّ وإنما ذكر من ألفاظ المعنويّ بعضها للاختصار . فاكتفى بالنفس عن العين لاشتراكهما في جميع الأحكام ، (وبكلا عن كلتا / لاشتراكهما في تأكيد التثنيه) [7] وذكر الكل لاختصاصه باختلاف الضّمير من [8] بين أخواته ، واكتفى بأجمعين عن بقيّة الألفاظ لاشتراكها [9] في تمام الأحكام أيضاً .

وقوله : « ولا تؤكّدُ النّكرات بها » ، يعني بالتأكيد المعنويّ لأن البحث فيه ، وسببه أنّ هذه الألفاظ معرفةٌ ، فلو وقعَتْ تأكيداً للنكرات [10] لتناقَضَ الكلام ، إذ المؤكد حينئذٍ يقتضي العموم والمؤكدُ

---

(1) الآية 4 من سورة التحريم .
(2) أي قلبيكما : زيادة في ل .
(3) في س : والجمع .
(4) جاءني : زيادة في س .
(5) أبصع : ليست في ق .
(6) بصعاء : ليست في ق .
(7) ما بين القوسين ليس في س .
(8) من : ليست في س .
(9) في ق و ل : لاشتراكهما .
(10) في س و ط : للنكرة .

يقتضى (67) الخصُوصَ . واعلم أن أكتع وأبتع وأبصع كلها بمعنى أجمع، وأنها لا تُذكر بدون أجمع إلاَّ على ضعف ، ولا تتقدم عليه .

٥٥ س وفائدة التأكيد أمْنُ المتكلّم عن فوات المقصُود [١] ، / أمّا في اللفظىّ فلأنه إذا قال : جاءنى زيدٌ مثلاً ، فربّما لا يسمعه المخاطب أوّل مرّة فيفوته مقصوده ، وإذا أكّده أمِنَ عن ذلك . وأمّا فى المعنوى : فلأنه إذا قال : مررتُ بزيدٍ مجازاً [٢] ، مثلاً [٣] فربّما يتوهم السامع أنّه إنما مرّ بمنزلة زيدٍ ، وقال : مررتُ بزيدٍ مجازاً ، فإذا أكده بنفسه يعلم أنه أراد الحقيقة لا المجاز ، ويحصل المقصود به [٤] .

* * *

---

(١) فى ق و ل : مقصوده .
(٢) مجازاً : ليست فى س و ل .
(٣) مثلا : ليست فى ق .
(٤) به : ليست فى س و ق .

{ ٢ - الصفه } { أ - النعت الحقيقي }

قال : « والصفة : نحو جاءنى رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكريمٌ وهاشمىّ وعدلٌ وذو مال » (١) .

أقول : الثانى من التوابع الصّفةُ ، ويقال له الوصف والنعتُ ، وهو إمّا مشتقّ أو (٢) فى معناه . والمشتق : إمّا اسم فاعلٍ (٣) نحو : رجل / ضاربٌ ، أو اسم مفعُول / ، نحو : رجلٌ مضروبٌ ، أو صفة مشبّهة ، نحو : رجلٌ كريم .

٣٩ ق

٧٠ ل

وما فى معنى المشتق : إما مفرد أو مركبٌ ، والمركب إمّا إضافى ، أوْ غيرُ إضافى (٤) ، فالمركب الغير الإضافى (نحو : رجلٌ هاشمّى ،أى منسوبٌ إلى هاشم (68) ، والمفرد نحو :) (٥) رجلٌ عدلٌ أى عادل .

والمركب الإضافى : نحو رجلٌ ذو مالٍ أى متمولٌ .

وفائدة الصّفة فى المعارف التوضيحُ نحو : جاءنى (٦) زيدٌ الظّريفُ . وفى النكرات التخصيصُ نحو جاءنى رجُلٌ عالم (*) .

---

(١) اختلف الترتيب فى ل و ق .

(٢) فى ق وإمّا .

(٣) فى ق ل : الفاعل .

(٤) فى س و ق : أو غيره .

(٥) ما بين القوسين ليس فى ق .

(٦) جاءنى : ليست فى ق .

(*) جاء فى شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك :

النعت هو التابع المكمل متبوعة : ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به وهو سببه .

والنعت يكون : للتخصيص ، نحو : مررت بزيد الخياط ، وللمدح نحو : مررت بزيد الكريم ، والذم نحو .. بزيد الفاسق ، وللترحم نحو : بزيد المسكين ، وللتأكيد ، نحو : أمس الدابر لا يعود ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] فواحدة وصف مؤكد لنفخة لأن الواحدية مفهومة من نفخة .

[انظر ابن عقيل ٣/١٩٢]

ويرى ابن السراج أنه أصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة ، لأن المعرفة كان حتها أن تستغنى بنفسها ، وإما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة .. والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين فى اللفظ ، وهى تنقسم على خمسة أقسام ١ - حلية للموصوف تكون فيه أو فى شىء من سببه . ٢ - فعل للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شىء من سببه ٣ - وصف ليس بعمل ولا بحليه . ٤ - وصف ينسب إلى أب أو بلده أو صناعة أو ضرب من الضروب . ٥ - الوصف « بذى » فى معنى صاحب لا بذو الذى فى معنى الذى [الأصول فى النحو جـ ٢ ص ٢٣/٢٤] .

اقول : الصّفة إمّا فعلُ الموصُوف ، أو فعلُ مسبّبه . والثانى سيجيء ، والأوّل يجب أن يوافق الموصُوفَ فى عشرة أشياء وهى التى ذُكرَتْ فى الكتاب ، أى إذا وُجِدَ شيءٌ منها فى الموصُوف يجب أن يُوجدَ فى الصفة أيضاً . وهذه العشرة بعضُها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن [1] الاجتماع ، أمّا الثانى [2] فكالإعراب الثلاثة ؛ فإنه لا يمكن أن يجتمع بعضُه مع البعض الآخر / ، وكالإفراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً أن يجتمع بعضُ هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتّعريف والتنكير والتذكير والتأنيث [3] فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلاّ واحدٌ من المتقابلين .

٤٢ ق

وأمّا الأوّل أعنى ممكنَ الاجتماع فينتهى إلى أربعة : واحدٌ من الإعراب [4] ، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحدٌ من التعريف والتنكير ، وواحدٌ (70) من التذكير والتأنيث . نحو جاءنى رجلٌ عالمٌ ، فإنّ الصفةَ والموصوفَ متوافقان فى أربَعَة أشياء من العشرة [5] : الإعراب والتنكير والإفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيتُ رجلاً ، أو مررت [6] برجلٍ ، فالواجب عالمًا أو عالمٍ ، وإذا قيل رجلان أو رجالٌ ، فالواجبُ عالمان أو عالمونَ ، وإذا قيل الرّجُل فالواجب العالمُ ، وإذا قيل امرأةٌ فعالمةٌ ، وعلى هذا القياس (*)

٤٧ هـ

---

(١) فى ق : لا يمكن .

(٢) فى ق : وأما فى الثانى .

(٣) والتأنيث : فى س : والثالث .

(٤) فى س : الإعراب الثلاثة ، وفى هـ س / أى حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) فى ط : فى أربعة أشياء من العشرة : فى

(٦) مررت : ليست فى س .

(*) من القضايا التى تتصل بالنعت مجيء النعت لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وهنا وجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين -أو عملهما- وجب القطع وامتنع الاتباع ، فتقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل ، أى أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى هما العاقلان . (ابن عقيل ٢٠٢/٣)

ومن ذلك أن : الأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عُرِفت ، فلم تحتج إلى الوصف لذلك : اللّمع ص ١٣٩ .

أقول : الصفة إمّا فعلُ الموصُوف ، أو فعلُ مسببه . والثانى سيجىء ، والأولُ يجب أن يوافق الموصُوفَ فى عشرة أشياء وهى التى ذُكِرَتْ فى الكتاب ، أى إذا وُجِدَ شىءٌ منها فى الموصُوف يجب أن يُوجدَ فى الصفة أيضاً . وهذه العشرة بعضُها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن [١] الاجتماع ، أمّا الثانى [٢] فكالإعراب الثلاثة ؛ فإنه لا يمكن أن يجتمع بعضُه مع البعض الآخر / ، وكالإفراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً أن يجتمع بعضُ هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتّعريف والتنكير والتذكير والتأنيث [٣] فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلاّ واحدٌ من المتقابلين . ٤٢ ق

وأمّا الأولُ أعنى ممكنَ الاجتماع فينتهى إلى أربعة : واحدٌ من الإعراب [٤] ، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحدٌ من التعريف والتنكير ، وواحدٌ (70) من التذكير والتأنيث . نحو جاءنى رجلٌ عالمٌ ، فإنّ الصفةَ والموصوفَ متوافقان فى أربَعَة أشياء من العشرة [٥] : الإعراب والتنكير والإفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيتُ رجلاً ، أو مررت [٦] برجل، فالواجب عالمًا أو عالمٍ ، وإذا قيل رجلان أو رجالٌ ، فالواجبُ عالمان أو عالمونَ ، وإذا قيل الرّجُل فالواجب العالمُ ، وإذا قيل امرأةٌ فعالمةٌ ، وعلى هذا القياس (*) . ٤٧ ـ

(١) فى ق : لا يمكن . (٢) فى ق : وأما فى الثانى .

(٣) والتأنيث : فى س : والثالث .

(٤) فى س : الإعراب الثلاثة ، وفى هـ س / أى حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) فى ط : فى أربعة أشياء من العشرة : فى

(٦) مررت : ليست فى س .

(*) من القضايا التى تتصل بالنعت مجىء النعت لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وهنا وجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين -أو عملهما - وجب القطع وامتنع الاتباع ، فتقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل ، أى أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى هما العاقلان . (ابن عقيل ٢٠٢/٢)

ومن ذلك أن : الأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عُرِفت ، فلم تحتج إلى الوصف لذلك : اللمع ص ١٣٩ .

{ ب - النعت السببي }

قال : « ويُوصف الشيءُ بفعلِ ما هُو مِنْ سببه ، نحو : مررتُ برجلٍ منيعٍ جارُه ، ورحبٍ فِناؤهُ ، ومؤدَّبٍ خدّامُه » .

أقول : هذا هو القسم الثاني من قسمَيْ الصِّفة ، أعنِي صفة ذلك (١) الشيء بفعل مسببِّه ، أي يوصف الشيء بفعل شيء آخر يكون ذلكَ الشيء ، أعني الشيءَ الثانيَ حاصلاً بسبب الشيء الأوّل ، نحو مررت برجُلٍ منيع جارُه ، أي : مانعٍ جارُه : ورَحبٍ فِناؤه ، أي : واسعٍ فناؤه ، ومؤدَّب خُدّامه . فإنّ المنعَ والوسعةَ والتأديبَ ليس شيء منها فعلاً لرجل وإنما هي أفعالُ جارِه وفنائه وخُدّامه ، إلاّ أنَّ الجارَ والفناء والخدّامَ (٦١) لما كان متعلقاً به ، مضافاً (٢) إلى ضميره صار كل واحدٍ من الثلاثة مسبباً له ؛ لأنه إذا تعلّق شيءٌ بشيء فالمتعلّقُ به (٣) يكون سبباً للمتعلّق ، ولذلك لا يقال : مررتُ برجلٍ منيع جارك ، لانتفاء التعلّق الحاصل بالإضافة ، فلمّا كان كذلك نُزّلَ فعل المتعلّق بمنزلة فعل المتعلّق به (وجُعِلَ / وصفاً له فهو في اللّفظ صفة المتعلّق به) (٤)، وفي المعنى صفةُ المتعلّق. ولذلك وجب أن يوافق الموصُوفَ اللفظيّ ، وهو المتعلّقُ به في الأحكام اللّفظية ، أعني : الخمسةُ : (الأول من العشرة) ، وهي : الإعرابُ الثلاثة (٥) ، والتعريف والتنكير ، دون الأحكام المعنوية ، أعني الخمسةُ الباقية (٦) فإنه يوافق فيها الموصوفَ المعنويّ ، وهو المتعلّق ، فيُقال :

١٧٣ ل

٤١ ق

= ومن ذلك جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ أن اعمل سابغات ﴾ [سبأ / ١١] أي دروعا سابغات . وكذلك يحذف النعت إذا دلّ عليه دليل وهو قليل ومنه قوله تعالى : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ [هود / ٤٦] أي الناجين [ابن عقيل ٣/٢٠٥] .

(١) ذلك زيادة في ق .

(٢) في ق : بالإضافة .

(٣) به : ليست في ط .

(٤) ما بين القوسين مكرر في ق .

(٥) أي حركات الإعراب الثلاثة . وفي هـ ق و ل : الرفع والنصب والجر .

(٦) في ل : وردت عبارة أعني الخمسة في غير موضعها .

جاءنى رجلٌ حسنٌ غلامُه ، ورأيت رجلاً / حسناً [1] غلامُه ؛ ومررت ٤٨
برجلٍ حسنٍ غلامُه ، وجاءنى الرّجل الحسنُ غلامُه ، ورأيت الرجلَ الحسنَ
غلامُه ، ومررت بالرّجل الحسنِ غلامه ، فيوافق الوصف ، أعنى : حسناً ،
والحسن الموصُوفَ اللّفظىَّ ، أعنى : (72) رجلاً . والرجلَ ، فى الإعراب
الثلاثة - والتعريفُ والتنكير ، ولا يوافقه فى الإفراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث ، بل يعتبر حكمه فى ذلك بالقياس إلى ما بعده ،
فيكون حكمه [2] كحكم الفعل مع فاعله ، لأنَّ ما بعده فاعلُه ، فإن [3]
كان ما بعده [4] مقتضياً للإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث
فُعل به ذلك ، نحو : مررت برجلٍ حسنةٍ جاريته ، (ومررت برجلين حسنةٍ
جاريتهما ، ومررت برجالٍ حسنة جاريتهم) [5] مثلا ، كما سيجىء
تحقيقه إن شاء الله تعالى .

* * *

---

(١) فى س : الحسن غلامة - تقدمت على حسن غلامه .

(٢) فى ل : حكم . (٣) فى س فإذا

(٤) كان ما بعده : ليست فى ق . وما بعده ليست فى ل .

(٥) ما بين القوسين : ليس فى س .

{ ٣ - البَدَلُ } (*)

قال : والثالث من التوابع [١] : البَدَلُ : وهو على أربعة أضربٍ : بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ ، نحو : رأيت زيداً أخاك ، وبدلُ البعضِ مِن الكلِّ ، نحو: ضربتُ زيداً رأسَه ، وبدل الاشتمال : نحو سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، وبَدَلُ الغَلَطِ : نحو مررتُ برجلٍ حمارٍ ».

أقولُ : الضربُ الثالث من التوابع البدل ، وهو على أربعَة أضرب ، لأنَّه إن كان البَدَلُ كلَّ المُبْدَلِ منه فبدل الكل ، نحو : رأيت زيداً أخاك ، فإنَّ الأخَ كلُّ زيد .

وإلا ، فإنْ كان بعضَه / فبدلُ البعض ، نحو : ضربتُ زيداً رأسَه (73) فإنَّ الرأسَ بعض زيد .

٤٢ ق

وإلاَّ فإن كان البَدَلُ مشتملاً عليه فبَدل الاشتمال ، نحو : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه فإنّ الثوبَ مشتملٌ على زيد . وإلاّ فبَدَلُ الغَلَط ، نحو : مررتُ برجل حمارٍ ، ويسمّى بدلَ الغَلَط لوقوع الغَلَط في مبدَله [٢] ، فإنَّ القائلَ إنّما أرادَ أن يقول مررتُ بحمارٍ ، فغلط برجل ، ثمّ استدرك فقال بحمار ، فهو بدل مما فيه الغَلَط .

٤٩ س

وفائدةُ البدل رفعُ اللبس ، فإنك إذا قلتَ : ضربتُ زيداً ، مثلاً ، يحتمل أنْ تكون [٣]: ضربتَ رَأسَه ، وغير رأسه [٤] ، فإذا ذكرتَ رأسَه / رفعتَ اللَّبس . وتحقيقه [٥] أن يُذكَرَ اسمٌ أولا [٦] ثم يذكر اسمٌ آخر

٧٤ ل

ويُجعَل الأوَّل في حكم الساقط ليحصل بيان / لها لا يحصل بدون ذلك

(*) قال ابن هشام : أقسام البدل أربعة :

١ - بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، نحو : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ﴾ [الفاتحة / ٦] وسماه الكاظم البد المطابق .

٢ - بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر كقوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ ، أى منه .

٣ - بدل الاشتمال : وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ومثله قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ .. .

٤ - البدل المباين وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط ، وبدل نسيان ، وبدل الاضراب [أوضح المسالك ص ١٩٤] .

(١) والثالث من التوابع : زيادة في س (٢) في ق و س : في المبدل منه .

(٣) تكون : ليست في ق و ط . (٤) رأسه : ليست في ل .

(٥) في ق : في الحقيقة . (٦) أولا : ليست في ق وفي ل : الأول .

ويجب أن يكون فى بدل البعض والاشتمال ضميرٌ يرجع إلى المبْدَل منه ، ليرتبطا معاً كما عرفتَ فى المثال .

قال : « وتبدلُ النكرةُ من المعرفةِ ، وعلى العكس » كقوله تعالى : ﴿ لنَسْفَعَاً بالناصِيَةِ ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾ [1] . ويُشترطُ فى النكرة المبدَلةِ من المعرفةِ أن تكونَ موصوفةً » .

أقول : يجوز أن تبدلَ النكرةُ (74) من المعرفة ، والمعرفةُ من النكرة فالبَدل والمبدلُ منه [2] إذاً يكونان على أربعة أقسام ، لأنهما إما أن يكُونا معرفتَيْن ، نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، أو نكرتين ، نحو : رأيتُ رجلاً أخاً لك ، أو يكون البدلُ معرفةً والبدل منه [3] نكرة ، نحو : رأيتُ رجلاً أخاك ، أو على العكس ، نحو : قوله تعالى [4] : ﴿ لنسفعاً بالناصِيَة ناصية كاذبة ﴾ ويشترط فى هذا القسم ، أعنى : فى [5] النكرة المبْدلة من المعرفة أن تكون موصوفة مثل : ناصِيَة ، فإنها وصفت بكاذبة؛ وذلك لأن الأصْلَ فى الكلام هو البَدل ، فلو كان نكرةً غير موصُوفة ، والمبدلُ منه [6] معرفةً ، لكان للفرع مزيّة / على الأصْل .

٤٣ ق

ويبدل أيضاً الظاهرُ من الضمير ، وعلى العكس ، فيحصل بسبب [7] ذلك أربَعة أقسام آخر .

وأنا أذكرُ أمثلة (بَدَلِ الكلِّ من الكلّ كما فى أقسام المعرفةِ والنكرة ، فعليك باستخراج أمثلة) [8] سائر الأبْدال ، فالظاهر من الظاهر قد عرفته ، والضميرُ من الضّمير ، نحو : زيدٌ ضربتهُ إيّاه ، والظاهر من الضّمير نحو ضربتُه أخاك ، وعكسُه ، نحو : ضربتُ زيداً إيّاه .

* * *

---

(١) الآية ١٥ من سورة العلق .
(٢) منه : ليست فى ق .
(٣) منه : ليست فى ق .
(٤) قوله تعالى : لنسفعا : ليست فى ط .
(٥) فى : ليست فى ق .
(٦) منه ليست فى ق .
(٧) فى ط : فحصل بسبب .
(٨) ما بين القوسين ليس في س

{ ٤ - عطف البيان } (*)

قال : « وعطفُ البيان : وهو أن تُتْبِعَ (75) المذكورَ بأشهَرَ اسميه نحو : جاءنى أخوك زيد / وأبو عبدِ اللهِ زيدٌ » .

أقول : الرابع من التوابع عطف البيان ، وهو أن تتبع المذكور بأشهر اسمَيْه ، أى تجعل أشهرَ اسمَيْه تابعاً له بأن تَذكره بعده ، نحو : جاءنى أخوك زيد ، وأبو عبد الله زيدٌ : فإنّ الجائىَ هذا كما يقال له : الأخُ وأبو عبد الله ، يقال له أيضاً : زيدٌ ، فإنْ كان زيدٌ [١] أشهر اسمَيْه عند الناس من الأخ وأبو عبد الله يذكرُ ثانياً بياناً للأول ، وإن كان بالعكس ، فبالعكس ، نحو : جاءنى زيد أخوك ، وزيدٌ [٢] أبو عبد الله ، وهذا مذهب المصنِّف، والآخرون لا يَفرقون بين أن يُذكَر الأشهرُ أولاً أو آخرا ، وفائدة عطف البيان إيضاحُ المتبوع .

* * *

(*) عطف البيان هو : التابع الجامدُ المُشْبِهُ للصفة : فى ايضاح متبوعه : وعدم استقلاله فخرج بنزله : « الجامد » الصفة لأنها مشتق أو مؤوله ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيد ، وعطف النسق ؛ لأنهما لا يوضحان متبوعهما . والبدل الجامد . لأنه مستقل » ابن عقيل ٢١٨/٣ .

(١) زيد : ساقطه من ق .
(٢) زيد : زيادة فى ط .

{ ٥ - العطف بالحروف } [1]

قال : « والعطف بالحروف : نحو جاءنى زيدٌ وعمرو . وحروفُ العَطْفِ تُذكر فى باب الحروف إن شاء الله تعالى » .

أقول : الخامس من التوابع العطف بالحروف . ويقال له النَّسَق ، نحو جاءنى زيدٌ وعمرو ، فعمرٌو معطوفٌ على زيد ، وزيد معطوف عليه ، وحروف العطف تُذكَر فى باب الحروف إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) يسميه النحاة عطف النسق ، وهو تابع يتوسط بينه وبين تابعه أحد أحرف العطف ، وهى نوعان : ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى : اسما مطلقا ، وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وإمَّا مقيداً ، وهو : أو ، وأم ، فشرطهما ألاَّ يقتضيا إضرابًا .

وما يقتضي التشريك فى اللفظ دون المعنى : إمَّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو - بل - عند الجميع ، و - لكن - عند سيبوية وموافقه وإما لكونه بالعكس ، وهو -لا - عند الجميع ، وليس - عند البغداديين » . [أوضح المسالك ١٨٦]

{ الصنف الخامس من أصناف الاسم }
{ المبنى من الأسماء }

ل / قال : « المبنىّ : وهوَ الذى (76) سُكونُ آخرِهِ وحركتهُ لا بعاملٍ ، نحو : كم ، وأين ، وحيث ، وأمسِ ، وهؤلاء [١] . وسكونه [٢] . يُسَمَّى وقفاً ، وحركاتُه تسمى [٣] : فتحاً وضماً وكسراً » .

أقول : لمّا فرغَ من توابعِ المعربِ شرعَ فى المبنىّ فقالَ : المبنىُّ هو الذى سكونِ آخره وحركتُه لا بسبب / عاملٍ نحو سكون كَمْ ، وحركات أينَ وحَيثُ وأمسِ (وهؤلاء ، فإنّ كلّ ذلك مما ليس بسبب عاملٍ) [٤] وسكون آخر المبنى يُسمّى وقفاً ، وحركاتُه فتحاً وضمّا وكسراً . ومعنى المبنىّ فى اللغة [٥] المثبَتُ ، ويسمّى المبنىّ المصطلح [٦] مبنيًا لثباته على حالةٍ واحدةٍ مع اختلاف عامله » [٧] .

{ الأسباب الموجبة للبناء }

قال : « وسببُ بنائه مناسبَتهُ غيْرَ المتمكّن » (*) .

س أقول : سبَبُ بناء المبنىّ مناسبته لغير / المتمكن ، أعنى : الحروفَ والماضىَ والأمرَ بالصّيغة ، نحو : صَهْ وأفٍّ ، ورويْدَ [٨] ، فإن صَهْ

---

(١) وهؤلاء : ليست فى س .   (٢) فى ط . وسكون آخر المبنى .

(٣) تسمى : زيادة فى ل ، وفى ط : وحركة آخره .

(٤) ما بين القوسين ليس فى س .   (٥) فى الغة : فى س و ق : لغة .

(٦) المصطلح : ليست فى س .   (٧) فى ل : العامل .

(*) قال ابن يعيش : الأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبنى ، فكل مبنى من الأسماء فإنّما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إليه ، فأين وكيف ونظائرهما بنيا لتضمنهما معنى الحرف ، والأسماء المضمرة والموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف ، والفرق بين ماتضمن معنى الحرف وماضارعه أن مضارعة الحرف إنما هى مشابهة بينهما فى خاصة من خواص الحرف .... ألا ترى أن أين وكيف يفيدان الاستفهام كما تفيد الهمزة » [شرح المفصل جـ ٣ ص ٨٠]

(٨) رويد ليست فى ق ، وفى ق .

يناسب الحرف من حيث الصيغة ، وأفٍ يناسب الماضي من حيث المعنى ، لأن معناه تضجَّرتُ ، ورويدَ يناسب الأمْرَ من جهة المعنى أيضاً لأنه بمعنى أمْهِل .

{ ١ - المضمرات } [١]

قال : « ومِنْهُ المضمَراتُ : وهي على ضربين : متصلٌ نحو : أخوك وضربك ، ومَرَّ بِكَ ، ودارُه ، وثوبى ، وضربها ، (77) وضربُوا ، وضربْتُ ، وضَربنا ، وضربْن . وكذلك المستكن في زيد: ضرب ، وأفعَل ، ونفعَل ، وتفعَل ، ويفعَل . ومنفصل/ [٢] : نحو : هو ، وهى ، وأنا ، وأنتَ ، ونحنُ ، وإيّاكَ ، وإيّاه » [٣] .

أقول : بعض المبنىّ المضمراتُ ، وبُنيت لمناسبة بعضها الحروف في الصّيغة ، فَحُمِلَ الباقى عليه .

والمضمر على ضربين : ضربٌ [٤] متصلٌ ، أعنى الذى [٥] لا يمكن أن يُتلفظ به وحده ، وهو :

إمّا مجرورٌ بالإضافة مخاطبٌ ، نحو : أخوك ، أخوكما ، أخوكُمْ ، أخوكِ ، أخوكما ، أخوكنّ .

وإمّا منصوبٌ مخاطَبٌ ، نحو : ضَرَبَكَ ، ضربكما ، ضربكم ، ضربكِ ، ضربكما ، ضربكنّ .

---

(١) قال ابن يعيش : لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأمّا البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكنى ، وليس كل مكنى مضمراً ، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالاسم الظاهر نحو فلان ، وكيت وكذا .... وقد تكون الكناية بالأسماء المضمرة ... وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس » . شرح المفصل جـ ٣ ص ٨٤ .

(٢) في ل : والمنفصل . (٣) وإياهُ : في ط فقط .

(٤) ضرب ليست في ق و ل . (٥) الذى : ليست في ق .

أو غائب ، نحو : ضَرَبَه ، ضربَهُما ، ضربهم ، ضربها ، ضربهما ، ضربهن .

٧٥ل أو متكلمٌ ، نحو : ضربنى ، ضرّبنا .

وأمّا مجرور بحرف الجر مخاطَب ، نحو: مَرَّ بكَ ، مَرَّ بكما ، مرَّ بكم ، مرَّ بك ، مرَّ بكما ، مرَّ بكن :

أو غائب ، نحو : مَرَّ به ، مَرَّ بهما ، مرَّ بهم ، مَرَّ بها ، مر بهما ، مر بهن .

أو متكلم ، نحو : مَرَّ بى ، مَرَّ بنا .

٤٤ق وإمّا مجرورٌ بالإضافة غائب ، نحو: دارُهُ ، دارهما ، دارهم ، دارها ، دارهما ، دارهن .

وإمّا مجرور بالإضافة متكلِّم ، نحو : ثوبى ، ثوبنا .

وإمّا مرفوع متصل [1] بارزٌ ، نحو : ضَرَبَا ، ضربوا ، ضَرَبنا ، ضَرَبن ، ضربتَ ، ضربتما ، ضربتم (78) ضربتِ ، ضربتما ، ضربتنَّ ضربتُ ، ضربْنا .

وكذلك المستكن ، أى : المستتر ، فإنه أيضاً متصلٌ ، كهو فى : زيدٌ ضرب ، وأنا / فى : أفعَلُ / ، ونحن فى : نفعَلُ ، وأنت فى : تفعَلُ . إذا كان مخاطباً ، وهى [2] فيه إذا كانت غائبةً ، وهو فى يفعل وضرب .

٤٥ق ٥٢س

٧٧ل النوع الثانى [3] : منفصلٌ ، أعنى الذى / يمكن أن يتلفّظ به وحده ، نحو : هو ، هما ، هم ، هى ، هما ، هُنَّ ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتِ ، أنتما ، أنتن ، أنا ، نحن ، وإيّاكَ ، إياكما ، إيّاكم ، إيّاكِ ، إيّاكما ، إيّاكن ، إياه ، إياهما ، إياهم ، إياها ، إيّاهما ، إيّاهن ، إيّاى ، إيّانا .

* * *

(١) متصل : زيادة فى ل .

(٢) فى ط : ولفظ هى .

(٣) النوع الثانى : زيادة فى ط .

{ ٢ - أسماء الإشارة }

قال : « ومنه أسماء الإشارة نحو : ذا ، وتا ، وتى ، وته وذى ، وذهى ، وذهْ ، (وذانِ ، وذينِ ، وتانِ ، وتينِ) [١] وأولاءِ » .

أقول : وبعض المبنىّ : أسماءُ الإشارة ، نحو : ذا للمفرد المذكر العاقل، وغيره ، وذان وذين لمثنّاه فى الرفع وغيره ، وتا ، وتى ، وته وذى ، وذِهى ، وذِهْ للمفرد المؤنث العاقلة وغيرها ، وتان وتين لمثناها فى الرفع وغيره ، ولا شيء غير ذا وتا وأولاء بالمدّ والقصر لجمعهما .

وإنما بُنيت أسماء الإشارة لمناسبتها الحروف [٢] إمّا من جهة الاحتياج إلى مشارٍ إليه (79) وذلك فى الجميع ، وإمّا من جَهة أنّ وضْع بعضه وضعُ الحرف فَحُمِلَ الباقى عليه [٣] .

قال : « ويُلحَق بأوائلها حرفُ التنبيه ، نحو : هذا ، وهاتا وهاتى وهاتِهْ [٤] . وهذه ، وهؤلاء . ويتصلُ بأواخرها كاف الخطابِ نحو : ذاك وذلك [٥] ، وتلك ، وتيك ، وذانك تانك، وتالك وأولئك » .

---

(١) ما بين القوسين زيادة فى ط . (٢) فى س و ق و ط : الحرف .

(٣) قال ابن يعيش : أسماء الإشارة هى الأسماء التى يشار بها إلى المسمى ، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ، ولذلك كانت عاملة فى الأحوال ، وهى ضرب من المبهم ، وإنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعانى إنما هى الحروف ... وقال قوم إنّما بنى اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنا تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذى يسمى به ، إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسما له قبل ذلك ، فهو اسم للمسمى فى حال دون حال فلما وجب بناء المضمر ، وجب بناء المبهم كذلك . ويقال لهذه الأسماء مبهمات لأنه تشير بها إلى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب فلم يدر إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك ، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس » .

{ شرح المفصل جـ ٣ ص ٢٦ }

(٤) (هاتى ، وهاته) زيادة فى ط و س . (٥) ذلك : ليست فى ق و ط .

أقول : ويلحق بأوائل أسماء الإشارة حرف التنبيه ، أعنى هاء لتنْبيه
المخاطب ، لئلا يفوت غرضُ المتكلّم ، نحو / : هذا ، وهذان ، وهذين ٧٨ ل
وهاتا ، وهاتان ، وهاتيْن ، وهاتى ، وهاتِهْ ، وهذى ، وهذه ، وهؤلاء .

ويتصل بأواخر أسماء الإشارة كاف الخطاب ليُعلم أنّ الخطاب إلى أىّ
جنس من المذكّر والمؤنّث والمفرَد وغيره ، نحو : ذاك ، ذاكما ، ذاكم ،
ذاكِ ، ذاكما ، ذاكنّ ، / وكذلك : ذانكَ ، ذينك ، وتاك ، وتانك ، ٥٣ س
وتينك وأولئك ، فإذا قيل ذاك تكون الإشارةُ والخطابُ كلاهما إلى مفرد
مذكر ، وإذا قيل ذانِكَ تصير [1] الإشارة إلى تثنية المذكّر والخطابُ بحاله
وإذا قيل : ذاكما / ينعكس ، وإذا قيل : تاك ، تكون الإشارة إلى مفرد ٤٦ ق
مؤنث ، والخطاب إلى مفرد مذكّر ، وإذا (80) قيل : ذاكِ ، بكسر
الكاف ينعكس ، وإذا عرفت ذلك نقس الباقى عليه ، ويقال : ذا للقريب ،
وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد .

* * *

(١) فى ق : تكون .

[٣ - الموصولات]

قال : « ومنهُ الموصولاتُ ، نحو : الذى ، والتى ، واللذان، واللذين ، واللتان ، واللتيْن ، بالألف والياء ، والّذين ، والألى ، واللاتِ ، واللاتى واللاءِ ، واللاتى واللاءِ ، واللواتى ، وما ، ومن ، وأىّ ، وأيّه » .

أقول : « وبعضُ المبنىّ الموصولاتُ نحو : الذى للمفرد المذكر عاقلا وغيره ، وتثنيته اللّذان فى الرفع ، واللّذينِ فى النصب والجر ، وجمعه الّذينَ في الأحوال الثلاثة ، والتى للمفرد المؤنث / عاقلةً وغيرها ، وتثنيتها : اللّتان واللتين ، وجمعها اللاتىّ بالياء الساكنة بعد التاء ، واللاتِ بالتاء المكسورة ، واللاتى بالياء الساكنة بعد الهمزة المكسورة ، واللاءِ بالهمزة المكسورة ، واللايى بالياءين [١] ، واللاى بالياء المكسورة [٢] واللّواتى (بالواو المفتوحة والتاء المكسورة قبل [٣] ياء ساكنة) [٤] و « ما » بمعنى الذى أو التى (أو اللذين أو اللواتى) [٥] غير عاقل غالبا . و « مَن » بمعنى الذى أو التى أو الذين أو اللذان واللواتى (81) عاقلاً غالبًا ، و « أىّ » للمفرد المذكر « وأيةُ » للمؤنث .

٢٩

وإنما بنيت الموصولات لاحتياجها إلى الصّلة كما سيجىء ، (إن شاء الله تعالى) [٦] [*] .

ومن الموْصُولات (ذو) بمعنى الذى أو التى فى لغة طىّءٍ ، [٧] كقولهم جاءنى ذو قام ، وذو قامت . أى الذى قامَ ، والتى قامت .

---

(١) واللايى بالياءين : زيادة فى ط .

(٢) واللاى : فى س : بكسر الياء وسكونها .

(٣) فى ق و ط : بعدها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من س .

(٥) ما بين القوسين زيادة فى ل .

(٦) ما بين القوسين : ليست فى ط و س .

(*) قال ابن الأنبارى : إن الأسماء الموصولة قد بنيت لأنها « تنزلت منزله بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى » [انظر أسرار اللغة ص ٣٠] .

(٧) جاء فى ط بعد طىء : أعنى قبيلة من العرب .

وذا بعد (ما) الاستفهامية بمعنى الذى أو التى ، نحو : ماذا صنعتَ ، (أى : أى شىء الذى صنعت ؟ ، أو أيّة شىء التى صنعت .

ل٧٨

ومنها [١] / الألف واللام (فى اسم الفاعل) [٢] بمعنى الذى أو التى نحو : الزانية والزانى ، أى : التى زنت ، والذى زنى . والمصنف (رحمة الله عليه) [٣] لم يذكر هذه الثلاثة اختصاراً على ما هو أكثرُ استعمالاً [٤] .

٥٣س

قال : « والموصُولُ ما لا بدّ له مِنْ جملةٍ تقعُ صلةً له ، ومن ضمير يعُودُ إليه ، نحو : جاءنى الذى أبوه منطلقٌ ، أو ذهب أخوه ، أوْ مَن عرفتَه أو ما طلبتَهُ » .

أقول : الموصُول اسمٌ [٥] لابدّ له من جملة تقع تلك الجملةُ صلةً لذلك الاسم ، وتلك الجملة / إمّا اسمية كـ (أبوهُ منطلقٌ) ، فى نحو : جاءنى الذى أبوه منطلق ، وإمّا فعليّة كذهب أخوه ، (فى نحو : جاءنى الذى ذهب أخوه) [٦] ، وكعرفتَه / ، (فى نحو مَنْ (82) عرفته) [٧] ، وكطلبتُه في نحو : جاءنى ما طلبتُه . وإنما احتاجت الموصولاتُ إلى الصّلة لأنها مبهمَةٌ فى أصل وَضْعِها ، ولذلك سميّت مبهمات ، فلابدّ لها من جملة توضحها ، وسُمّيَتْ تلك الجملةُ صلةً لاتّصالها بالموصول .

ل٤٦

ل٨٠

(١) ومنها : ليست فى ط .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ق .

(٣) مابين القوسين زيادة فى س .

(٤) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٤) فى الأصل الأستعمال .

(٥) اسم : ليس فى س .

(٦) ما بين القوسين ليس فى ل

(٧) ما بين القوسين ليس فى س .

وسميت الموصُولات موصُولاتٍ لاتصال الصلة بها [١] ، وصلة الألف واللأم لا تكون إلا اسم فاعل أو اسم مفعُول ، كما مرّ .

ولابد فى الصّلة من ضمير يعود إلى الموصول ليرتبط الصّلةُ بالموصول، ويسمّى عائداً كما عرفتَ ، وقد يحذف إذا كان مفعولاً ، كقوله تعالى : ﴿ اللّه يبسُط الرِّزقَ لمن يشاءُ ﴾ [٢] أى لمن يشاؤه .

*   *   *

(١) من اللافت للنظر أن جملة الصلة تفيد معنى بنفسها قبل أن تسبك مع اسم الموصول لكنها بعد . أن تتصل بالموصول تصبح هى والموصول فى مقام الاسم المفرد ففى قوله تعالى: ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ [الفرقان / ٤١] تجد أن قوله : [بعث الله رسولاً] مكتفٍ بنفسه . فلما اتصلت بالاسم الموصول وصار : [الذى بعث الله رسولاً] لم تعد الجملة مكتفية بنفسها؛ لأنها مع الموصول بمعنى المبعوث من الله رسولاً ، ولهذا فإنها لا تتم إلا بالموصول ، ولا يتم الموصول إلا بهذه الصلة . وهما معاً فى موضع المفرد الذى يحتاج إلى ما يسند إليه ليكون الكلام مفيداً .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الرّعد .

{ ٤ – أسماء الأفعال }

قال : « ومنه أسماءُ الأفعال كرُوَيْد زيداً ، هلُمَّ شهداءكم ، وحيّهل الثريدَ [١] ، وهيهاتَ ذاكَ ، وشتّان ما بينهما ، وأفٍّ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ودونك ، وعليك » .

أقول : وبعض المبنىّ أسماءُ الأفعال ، أى أسماءٌ بمعنى أفعال ، وهى كثيرة ، والمصنف لم يَذْكرْ إلا المشهُورةَ منها وذلك : إما بمعنى الأمر ، أو الماضى ، أو المضارع .

س والذى بمعنى الأمر : إمّا متعدٍ ، أو لازمٌ / والمتعدّى : إمّا مفرد ، أو مركّب ، والمركب : إمّا (83) آخرُه كافُ الخطاب أو غيرها . والذى آخره كاف الخطاب : إمّا أوله اسمٌ ، أو حرفٌ ، والذى آخرُه غيرُ كاف الخطاب [٢] : إمّا حُذف منه شىء بالتّركيب / ، أو لا . واللازم إمّا ل مشتقٌ من فعل ، أوْ لا . والذى بمَعْنى الماضى : إمّا جُوِّزَ فى آخره غير الفَتحْ ، أوْ لا . والذى بمعنى المضارع لفظةٌ واحدةٌ ، فهذه عشرة أقسام :

الأوّل : المتعدى المفرد الذى بمعنى الأمر ، كرويد زيداً ، أى أمهله .

والثانى المتعَدّى المركّب الذى [٣] حُذف منه شىءٌ الذى بمعنى الأمر ، وآخِرُهُ غير كاف الخطاب [٤] كهَلُمَّ شهداءكم ، أى قرّبوهم ، فإنّه مركبٌ من هاء التنبيه بعد حذف ألفِها مع لُمَّ .

والثالث : المتعدّى المركّب بلا حذف شىءٍ منه [٥] الذى بمعنى الأمر وآخِرهُ غير كاف الخطاب [٦] كحيهَلَ الثّرِيدَ أى إيته ، فإنه مركّب من حى وهَلاً .

---

(١) فى س : وحيهل إلى ثريدٍ .
(٢) فى س : غير الكاف .
(٣) الذى : ليست فى ل .
(٤) فى س : غيرالكاف .
(٥) منه : ليست فى س .
(٦) فى س : غير الكاف .

والرابع : الذى بمعنى الماضى مع جواز غير الفتح فى آخره كهَيهاتَ ذاك ، أى : بَعُدَ ؛ فإنّه يجوز فى تاته الحركات الثلاثُ .

والخامس : الذى بمعنى الماضى بلا جواز غير الفتح فى آخره ، كشتّانَ ما بينهما ، أى : افترقا ؛ فإنّه لا يجوز في نونِه غيرُ الفتح .

والسادس : الذى بمعنى (84) المضارع كأفٌ أى أتضجّر .

والسابع : اللازم الذى بمعنى الأمر [١] اشتقاق الفعل عنه ، كمَهْ ، أى: اكففْ ؛ فإنّه يقال [٢] مهمهتُ به أى زجَرْته .

والثامن : اللازمُ الذى بمعنى الأمر بلا اشتقاق الفعل عنه [٣] كصَهْ أى اسكت .

والتاسع : المتعدّى بمعنى الأمر المركّب الذى فى [٤] آخره الكاف وأوّلُه الاسم ، كدونَكَ زيداً ، أى : خُذْه .

والعاشر : المتعدّى بمعنى الأمْر المركب الذى [٥] آخره كافٌ وأوّلُه حرف كعليك زيداً ، أى الزمه .

[علة بناء أسماء الفعل]

وإنما بُنيت أسماء الأفعال لأنّ / وضعَ بعضها / وضعُ الحرف فحُمل الباقى عليه (*) .

---

(١) فى ط مع اشتقاق .

(٢) فى س : فإنك تقول

(٣) عنه : ليست فى س .

(٤) فى : ليست فى س .

(٥) الذى : ليست فى س .

(*) قال السيوطى : ذهب كثيرون إلى أن من أسباب بناء الاسم شبه الفعل المبنى ، ومثله بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بنيا لشبههما بـ (انزل) و (بَعُد) فى المعانى ... والذى جزم به ابن مالك فى كتبه : أنّه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط ، وهذا هو المختار . (همع الهوامع جـ ١ ص ٤٨) .

= وقال ابن مالك « أى اسم وجد غير متعلق بعامل فقد أشبه الحرف شبها يوجب له البناء كـ (نزال ، و شتان) ، و (أف) وغيرها من أسماء الأفعال . (عمدة الحافظ ص ٢٣)

{ المبنى من الظروف }

قال : « ومنه بعضُ الظروف نحو : إذْ ، وإذا ، ومتى ، وأيان ، وقبلُ ، وبعدُ » .

أقول : وبعض المبنى بعض الظروف ، وإنما قيّد الظروف [1] بالبَعْض ؛ لأن أكثر الظروف معربة ، فمن المبنى ما ذكره المصنف [2] . وذلك نحو :

« إذْ » وهى للزمان الماضى وتقع بعدها الجملتان ، نحو : اجلسْ إذ جلس زيد ، وإذْ زيد جالس ، وبُنيت لأنّ وضعها وضعُ الحروف .

و « إذا » وهى للمستقبل ولا تقع بَعْدها إلا الجملة الفعليّة على مذهب المصنف [3] (85) كقوله تعالى : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ [4] [*] / وبنيت لاحتياجها إلى الجملة التى تضاف إليها [**] .

٤٦ ق

٤٧ ق

و « متى » : وهى إمّا للاستفهام ، نحو : متى القتال ؟ أو للشرط نحو : متى تأتنى اكرمك ، وبُنيت لتضمنها همزة الاستفهام أو « إن » الشرطية .

و « أيّان » وهى للاستفهام نحو ﴿ أيان يوم الدين ﴾ [5] وبنيت لتضمّنها الهمزة .

والجهات الست : أعنى : قبلُ وبعدُ وفوقَ وتحتَ ويمينَ ويسارَ ، وما فى معناها ، من نحو : قُدّامَ ، وخلف ، ووراء وأمام ، وأسفل ، وأعلى [6]

---

(١) الظرف ليست فى س و ط . وفى ط : قيد المصنف بالبعض .

(٢ ، ٣) فى ط : المصنف رحمه الله .

(٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(*) هذا الجزء السابق من آخر ٤٦ ق إلى ٤٧ ق ساقط من المخطوطة ق .

(**) يرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد إذا مرفوع ؛ لأنه مبتدأ : إمّا بالتراجع أو بالابتداء فى نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) (الانشقاق / ١) .

أمّا البصريون ومن ذهب مذهبهم فيرون أن يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، لأن إذا معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل . (الإنصاف م ٨٥) .

(٥) الآية ١٢ من سورة الذاريات .

(٦) أعلى : ليست فى س و ق

وهي لا تخلو من أن تكون مضافةً أو مقطوعةً عن الإضافة ، فإنْ كانت مضافة كانت معربَةً . إمَّا منصوبة ، نحو : جئتك قبلَ زيدٍ ، أو مجرورة نحو : جئتك من قبلِ زيد ، وإن كانت / مقطوعة فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه مَنْوياً ، أو منسيًا . فإن كان منسيًا كانت معربة أيضاً ، كقول الشاعر : [1]

فساغ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً أكادُ أغَصُّ بالماءِ الفُرات

وإن كانت منويًا كانت مبنية على الضمّ ، كقوله تعالى : ﴿ للّه الأمرُ من قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾ [2] أي : من قبل غلبة الفرس على الروم ، ومن بعد غلبة الروم على الفرس [3] . (86) [*]

أمَّا البناء فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنويّ ، وأما الحركة فلفرق بين اللازم والعارض من / البناء . أما الضمُّ فلتخالف حركتُهَا البنائية حركتها الإعرابية ، ومنه ما لم يذكره المصنف [4] ، وذلك نحو : الآنَ ، وحيثُ ، ولَمّا ، وأمسِ ، وقطُّ ، وعوَضُ ، ومُنْذُ ، ومُذْ ، وكيفَ ، وأنّى ، وأينَ ، ولَدى .

---

(١) جاء في المفضل في شرح أبيات المفصل أن أبا عبيدة أنشد عجز البيت هكذا (أغصُّ بنقطه الماء الحميم) وقال إنّه ليزيد بن الصعق ورواه العيني : لأكاد أغص بالماء الحميم) وقال إنّه لعبد الله بن يعرب بن معاوية ، وأنشده جار الله والثعالبي (أكاد أغص بالماء الفرات) وجاء الظرف (قبلاً) نكرة ومنونًا لأن المضاف إليه حذف ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه » [المفصل ص ١٦٨] ، شرح المفصل ٨٨ .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم . (٣) فيما عدا المطبوعة : فارس .

(*) قال ابن الأنباري : وأمَّا قبل وبعد فإنَّما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما ، فلمَّا اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وإنما بنيا على حركة ؛ لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة إعراب ، نحو من ، وكمْ » [أسرار اللغة ص ٣١] .

(٤) المصنف : ليست في س .

{ ٦ - المركبات }

قال : « ومنه المركبات [١] ، نحو : عندي خمسةَ عشرَ ، وآتيك صباحَ مساءَ ، وهو جاري بيتَ بيْتَ ، ووقعوا في حيصَ بَيْصَ » .

أقول : وبعض المبنيِّ المركباتُ ، وهي كلّ اسمٍ مركب من كلمتين ليست بينهما نسبة ، والمركبات كثيرةٌ ، لكن المصنف لم يذكُرْ إلا أربعة أمثلة (وهي خمسة عشر ، وصباح مساء ، وهو جاري بيت بيت ، ووقعوا في حيص بيص) [٢] . والأصل / [٣] فيها : خمسةٌ وعشرة ، وكل صباحٍ / ومساءٍ ، وبيتٌ إلى بيتٍ ، أي ملاصقاً ، وفي حيصٍ وبيصٍ ، أي فتنةٍ شديدة . فحذف منها ما حُذِف ثم بُني الجزآن من الجميع : أما الأوّل : فلكونه بمنزلة أوّل الكلمة ، وأما الثاني : فلتضمّن مَعْنى الحرف المحذوف وإنّما بُنيا على الحركة لِمَا [٤] مرّ من الفرق بين البناء اللازم والعارِض ، وبنيا على الفتح للخفة .

واعلم أنّ الأعداد (87) المركبة [٥] أعني : أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشر كلّها ، كخمسة عشر في بناء الجزئين ، إلا اثني عشر ، فإنّ أوّله معربٌ لشبهه بالمضاف [٦] في حذف النون [*] .

---

(١) في ط : المركب .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ط .
(٣) في غير ط : والأصل فيها .
(٤) في س و ل : كما .
(٥) في ق : المركبات .
(٦) في س : بالمضارع .

(*) قال ابن الأنباري : فإن قيل : لم لَمْ يبنوا اثنين في « اثني عشر » ؟ قيل : لوجهين :
١ - أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعو منه الإعراب لسقط معنى التثنية .
٢- أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه . وبنى « عشر لوجهين » :
١ - أن يكون بنى على قياس أخواته لتضمنه معنى الحرف . ٢ - أن يكون بني لإنه قام مقام النون من « اثنين » فلما قام قيام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه ، لأنه كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشر (أسرار اللغة ص ٢٢٠) .

{ ٧ - الكنايات }

قال : « ومنه الكنايات ، نحو : كَمْ مالك ، وعندى كذا درهماً ، وكان مِن الأمرِ كيت كيت ، وذيت ذيت » [١] .

أقول : « وبعض المبنىّ الكناياتُ ، وهى ها هنا ألفاظٌ مبهَمة يعبَّر بها عن أشياء مفسَّرة [٢] ، فكم لا تكون من الكنايات على هذا ؛ لأنها ليست كذلك ، لكنْ لما كانت مثل (كذا) فى العدد أُجْرِيت مجراها . وإنما بُنيت (كم) ، لأنّ وضعها وضعُ الحرف ، وكذا لأنّ أصلها ذا فزيدَتْ الكاف عليه ، وركبت ؛ لأنها كناية عن الجملة المبنية . واعلم أنّ كم إما / استفهامية أو خبرِّية ، وعلى هذين [٣] التقديرين لابدّ لها من ٥٨ مميِّز ، فمميزِ الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ ، نحو : كم درهماً مالك ، ومميزُ الخبرية مجرور مفردٌ أو مجموع نحو : كم رجلٍ أو رجالٍ / ضربْتَ ، وقد ٨٥ يحذف المميِّزُ إذا كان معلُوماً كما فى الكتاب [٤] ، وأصْلُ كيتَ : كيَّتٌ بتشديد الياء ، فخففت ، وكذلك ذيتَ ذيّتَ [٥] ، ومعناهما بالفارسية جنينْ جنين ، ولا (88) يستعملان إلا مكررتين ، ويجوز فى تائهما الحركاتُ الثلاث (*) .

* * *

---

(١) وذيت ذيت : زيادة فى ط .
(٢) فى ط : عن الأشياء المفسرة .
(٣) هذين : ليست فى س ، وفى ط : كلا .
(٤) فى ق : كما فى هذا الباب .
(٥) فى ق و ل : ذيت فقط .

(*) جاء فى شرح المفصل أن (كيت وذيت مخففتا من كية وذية وكثير من العرب يستعملونها على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف ، كالوقف على بنت وأخت » [شرح المفصل جـ ٣ /١٧٦ / ١٣٧]

{ الصنف السادس من أصناف الاسم }
{ المثنى }

قال : « المثنىٌ : هو ما لحِقَتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها لمعنى التثنية ، ونونٌ مكسورة، عوضاً عن الحركةِ والتنوين » (*) .

أقول : لمّا فرغَ من الصّنف الخامس شرع فى الصنف السادس ، أعنى المثنى ، وهو : اسم لحقت آخِرَهُ ألفٌ أو ياء مفتوحٌ ما قبلَ تلك الياء لمعنى التثنية ، ولحقت بعد الألف والياء نون مكسورة / حال كونها عوضاً عن الحركة والتنوين اللّتين فى المفرد ، نحو رجلان ورجلين ، فإن الألف والياء فيهما إنما [1] لحقتا لتدلاّ على مَعْنى التثنية ، والنونَ إنما لحقت لتكون عوضاً عن حركة رجلٍ ، وتنوينه فقوله « ما » شاملٌ لجميع الأسماء ، وقوله « لحقت آخرَهُ ألفٌ أو ياء » يُخْرِجُ ما لا يكون كذلك . لكنه شامل لمثل عثمان وحسَيْن ، وقوله « لمعنى التثنية » يُخرِجُ ذلك (*) .

٤٩ ق

قال : « ويَسقُطُ النونُ عند الإضافة ، نحو : غلاما زيدٍ ، والألفُ إذا لاقاها ساكنٌ ، نحو : غلاما الحسن ، وثوبًا ابنك » (*) .

أقول : أمّا سقوط النون فلكونها بدلاً مِمّا / يسقُط عند الإضافة (89) أعنى التنوين ، وأمّا سقوط الألف (من اللفظ) [2] فلالتقاء الساكنين

٨٦ ل

(*) التثنية ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً . [شرح جمل الزجاجى ص ١٣٥]

(١) إنما : ليست فى ط . (٢) من اللفظ : زيادة فى ل .

(*) قال السهيلى : الواو والألف فى يفعلون ، ويفعلان ، أصل للواو والألف فى الزيدون والزيدان ، والمسلمون والمسلمان ، وإنما جعلنا ما هو فى الأفعال أصلا لما هو فى الأسماء ؛ لأنهما إن كان فى الأفعال كانت اسما وعلامة جمع ، وإذا كانت فى الأسماء كانت علامة جمع . [نتائج الفكر ١٠٧] .

(*) قال السهيلى : النون فى تثنية الأسماء وجمعها ، أصل للنون فى تثنية الأفعال وجمعها. [نتائج الفكر ١٠٩] .

/ قال : « وما فى آخره ألفٌ مقصورةٌ [١] إن كان ثلاثياً رُدّ إلى أصْله ٥٩ ب
عند التثنية نحو : عَصْوان ورَحَيَان » .

أقول : الاسم الذى فى آخره ألفٌ مقصُورة إن كان ثلاثيًا يجب أن يُردُّ عند التثنية إلى أصله بقلب ألفه واواً إن كان واويًا ، وياء إن كان يائيًا ، وذلك لأنه يجتمع عند التثنية ألفان ولا يمكن حذف إحديهما لأنه حينئذٍ[٢] يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة ، نحو : عصا زيد ، فيجب أن يتحرك احداهما ، والتحريك إنما يمكن بعد القلب بحرف يقبل الحركة ، فإذا كان المقلوب ذا أصلٍ يكون القلب به أولى .

قال : « وليسَ فيما يجاوزُ الثلاثى إلاّ الياء ، نحو : أعْشيان ، وحبليان ، وحُباريان ، ومُصطفيان » .

أقول : ليس فى كل اسمٍ مقصُور [٣] يزيدُ على الثلاثىَ إذا أُريد أن يُثنى إلاّ الياءُ ، أى يجب أن ينقلب ألفه ياء لأنها أخفُّ من الواو . ومزيد الثلاثى ثقيلٌ سواء كانت ألفه [٤] فى الأصْل واواً أو ياءً ، نحو : أعشيان ومُصطفيان فى أعشى [٥] وهو الذى لا يبصر باللّيْل / (90) ، ٥٠ أ
(وفى مصطفى ، أصله مصطفو ، قلبت الواو ياءً) [٦] .

وهو اسم [٧] مفعُول من الاصطفاء ، أو للتأنيث / نحو حُبْليان [٨] فى ٨٧ أ
حبلى وهى الحاملة ، أو لتكثير الكلمة نحو حُباريان فى حبارى وهو اسم[٩] طائر يقال له جُرْذ .

قال : « وإنْ كانَ آخِرُ الممدودِ ألفَ التأنيثِ كحمراءَ قلبت حمراوان » .

---

(١) مقصورة : ليست فى س .
(٢) حينئذٍ : ليست فى ط .
(٣) فى ق و ل : مقصورة .
(٤) ألفه : ليست فى س و ط .
(٥) فى س : لأعشى .
(٦) ما بين القوسين زيادة فى ل
(٧) اسم : ليست فى ل .
(٨) نحو حبليان : ليست فى ل .
(٩) اسم ليست فى س و ط .

أقول : أمّا القلبُ فلئلا يكون علامة التأنيث في وسط الكلمة ، وأما الواو فلئلا يجتمع ياءان قبلهما ألفٌ في النّصْب والجر ، نحو (رأيتُ حمرايَيْن ومررت بحمرايَيْن) [1] والحمراء تأنيث الأحمر

قال : « وتقولُ في كِساءٍ ، ورواء [2] ، وقراء ، وحرباء : كساءان ، ورواءان ، وقراءان ، وحرباءان » .

أقول : إذا كانت الهمزةُ الممدودة [3] بدلاً من حرف أصلي أو همزةً [4] أصليّة أو للإلحاق تكون ثابتةً عند التثنية ، فتقول في كساءٍ / كساءان ، وكذلك البواقي . وأصل كساءٍ كساوٌ أبدلتْ الواو بالهمزة فصار كساءً وهو بالفارسية كليم [5] . والقّراء هو [6] العابدُ ، وهمزته أصليّةٌ ، والحرباء : دُوَيْبة تدور مع الشمس ، وهمزته للإلحاق بحملاق وهو باطن الجفن .

* * *

(1) ما بين القوسين ليست في س و ق .

(2) رواء ، رواءان : زيادة في ق .

(3) في ق و ط : همزة الممدود .

(4) همزة : ليست في ل و ق و س .

(5) في ط : كليم سياه .

(6) هو : زيادة في س .

{ الصنف السابع من أصناف الاسم }

{ المجموع }

(أ - السالم - ١ - جمع المذكر السالم)

قال : « والمجموعُ على ضربَيْن : مُصَحَّحٌ : وهو ما لحقتْ آخرهُ واوٌ مضمُوم ما قبلها ، أو ياء مسكورٌ ما قبلها ، لمعنَى[١] (91) الجمعِ ، ونونٌ مفتوحةٌ عوضاً عن الحركة والتنوين فى المذكر . وذلك[٢] كمسلمون ومسلمِين »[*] .

أقول : لمّا فرغ من الصنف السادس شرع فى الصنف السّابع أعنى المجمُوعَ ، وهو على ضربين / لأنّ بناءَ الواحد إن كان سالماً فيه[٣] فمصحّح ، وإلاّ فمكسر ، والمصحح : اسم لحقت آخرَهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلها ، أو ياء مكسورٌ ما قبلها ، للدلالة على معنى الجمع ، ولحقت بعد الواو والياء نونٌ مفتوحَة حال كونها عِوَضاً عن الحركة والتنوين اللتين[٤] فى المفرد ، وذلك فى المذكر كمسلون ، ومسلمِين ، فإنّهما جَمْعَان مذكَّرانِ[٥] والواو والياء تَدلاّن على معنى الجمع ، والنّون عِوضٌ عن الحركة فى مسلمٍ وتنوينه . فقوله « ما » شامل لجميع الأسماء ، وقوله « لحقت آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها / أو ياء مكسورٌ ما قبلها » يُخرج ما لا يكون كذلك ، لكنّه شامل لمثل مجنونٍ ومسكين ، وقوله « لمعنى الجمع » يُخرج ذلك .

(*) الجمع : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعانى أو كون المعنى الموجب للتسمية فيها واحداً [شرح جمل الزجاجى ص ١٤٥] .

(١) فى س : بمعنى .

(٢) وذلك : زيادة فى ل .

(٣) فيه : ليست فى ط .

(٤) اللتين : زيادة فى ط .

(٥) هكذا فى ل ، وفى باقى النسخ جَمْعَا مُذكَّرٍ .

قال : « ويَخْتصُّ ذلك بِمَنْ [١] يَعْلَمُ » .

أقول : ويختصّ جمعُ المذكَّر السّالم بذوى العلم ، لأنه أشرفُ الجموع[٢] ، لصحَّة بناء الواحد فيه . وذو [٣] العلم أشرفُ من غيره ، فاختُصَّ (92) الأشرفُ بالأشرف .

واعلم أنّ اللفظ الذى يُراد أن يُجمَع جع المذكر السّالِم إمّا أن يكون اسماً أو صفةً ، فإن / كان اسماً فشرطه أن يكون مذكّراً عَلَماً عالماً [٤] فلا يقال هِنْدون لانتفاء التذكير ، ولا رجلون لانتفاء العَلَمية ، ولا أعْوجُون فى أعْوج وهو عَلَمُ فرسٍ لانتفاء العالِميّة . ٦١ س

وإن كان صفة [٥] فشرطه أن يكون مذكّراً عالماً ، فلا يقال مسلمون فى مسلمةٍ / لانتفاء الذكُورية [٦] ، ولا كُمَيْتون فى كُمَيْت [٧] لانتفاء العالِمية . ٨٩ ل

* * *

(١) فى ل و ق : لمن .	(٢) فى س : المجموع .

(٣) ذوى فى كل النسخ وأرى أن صحتها ، وذوو العلم لأنها مستأنفه لا يصح عطفها على سابقتها ولا يصح عمل العوامل السابقة فيها ، أو : ذو لأن الخبر اسم مفرد

(٤) فى س : عاقلاً .	(٥) فى ق : صفة لفظا .

(٦) فى ط : الذكوره .

(٧) الكميت من الخيل ما كان لونه بين الأسود والأحمر

{ ٢ - جمع المؤنث السالم }

قال : « أو ألفٌ وتاءٌ فى المؤنث ، وتكون مضمومةً فى الرفع ومكسورةً فى النصب والجرّ كمسلماتٍ وهنداتٍ » .

أقول : لمّا ذكر المصحّح من الجمع المذكر [١] أرادَ أن يذكره من جمع المؤنث فقال : أو ألفٌ وتاء ، أى المصحّح : اسمٌ لحقت آخره ألف وتاء فى جمع المؤنث ، وتكون تلك التاء مضمومةً فى الرّفع ومكسورةً فى النصب والجرّ ، كمسلماتٍ فى الصفة ، وهندات فى الاسم ، وإنما كانت التاء مكسورة فى النصبِ والجرّ [٢] ؛ لأن جمْعَ المؤنث فرعٌ لجمع المذكر ، وقد عرفتَ أنْ النصب فى جمع (93) المذكر محمولٌ على الجرّ ، فلو لم يُحمَل فى جمع المؤنث للزم للفرع مزيّةٌ [٣] على الأصل .

* * *

(١) فى ط : جمع المذكر السالم .

(٢) الجر : ليست فى س و ق .

(٣) فى س : للزم مزية فرع على أصله

{ ب - الجمع المكسر }

قال : « ومُكَسَّرٌ : وهو ما يتكسَّرُ فيه بناءُ الواحدِ كرجالٍ وأفراس ، ويَعُمُّ ذوى العلمِ وغيرهم » .

أقول : « لما بيّن الجمعَ المصحّح شرعَ فى المكسَّر فقوله : « ومكسرٌ » عطف على قوله « مصحّحٌ » أى المجموع إمّا [1] مصحّح كما مرّ وإمّا مكسر [2] وهو الذى يتكسّر أى يتغيّر فيه بناءُ الواحد / كرجالٍ فى رجُلٍ وأفراسٍ فى فرس ، فإنّ بناءَ رجلٍ وفرسٍ قد تغيّر فى الجمع . ويعمّ جمعُ المكسّر ذوى العلم وغيرَ ذوِى العلم ، ولذلك مثّل بمثالين .

٥٢ ق

قال : « والمذكرُ والمؤنثُ مِن المصحّحَ / يُسَوَّى [3] فيهما بين لفظَىْ الجرّ والنصب . تقول : رأيتُ المسلمين / والمسلماتِ ، ومررتُ بالمسلمين والمسلماتِ » [4] .

٩٠ ل
٦٢ س

أقول : « يسوّى » مبنىٌّ للمفعول من التسوية ، والقائمُ مقامَ فاعله «فيهما » ، و « بين » ظرف له . والمعنى يُجعَلَ فى المذكر والمؤنث لفظُ النصب مساوياً للجرّ ، وهذا الكلام تكرارٌ لأن التسوية فى المذكر قد عُلِمَتْ فى أول الكتاب ، وفى المؤنث قبيل هذا .

* * *

(١ ، ٢) إمّا ليست فى س و ل .

(٣) فى ق : يستوى

(٤) فى ل : مسلمان .

{ جـ - جموع القلة والكثرة }

قال : « والجمع المصحَّح مذكرُهُ (94) ومؤنثه للقلّة ، وما كان من المكسَّر على وزن [1] أفْعُل وأفعال وأفعِلَةٍ وفِعْلَةٍ ، فهو [2] جمعُ القّلة وما عدا ذلك فهو [3] جمعُ كثرة » .

أقول : « الجمع إمَّا جمعُ قلة ، أو [4] جمعُ كثرة ، وجمع القلة ما يُطلق على العشرة فما دُونها من غير قرينة ، ويطلق على ما فوق العشرة مع قرينته [5] . وجمع الكثرة بخلاف ذلك ، والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقله ، والذى يكون من الجمع المكسَّر على وزن أفْعُل كأفلس ، وأفْعَال كأفْراس ، وأفْعِلةَ كأغْلِمَة ، وفِعْلة كغِلْمة جمع قلة أيضاً ، وما عدا المذكور من الجموع جَمْعُ الكثرة فيقال فى جمع القلة : عندى أفْلُسٌ من غير قرينةٍ إذا كان المرادُ عشرةً فما دونها ، وعندى إثنا عشر [6] أفلسٌ مع قرينة ، وهى اثنا عشر مثلا إذا كان المرادُ ما فوقَ العشرة ، ويقال فى جمع الكثرة / على خلاف ذلك نحو « عندى رجالٌ » من غير قرينةٍ إذا كان المرادُ ما فوق العشرة ، وعندى ثلاثة رجال مثلاً، إذا كان المرادُ ما دُونها (*) .

---

(١) وزن : ليست فى س و ط . (٢، ٣) فهو : ليست فى ل .

(٤) فى س : و . (٥) فى ط : القرينة .

(٦) اثنا عشر : ليست فى ل .

(*) من جموع الكثرة : و فُعْل : لأفعل وفعلاء ، أحمر وحمراء جمعها : حُمْر ...

- فُعُل : يطرد فى فَعُول نحو صبور جمعها : صُبُر ..

- فُعَل : يطرد فى اسم على وزن فُعْلة نحو غرفة جمعها : غُرَف ..

- فِعَل : يطرد فى اسم على وزن فِعْلة نحو فِرقة ، جمعها : فِرَق ..

- فعال : لفَعْل غير يائى العين نحو كلب ، جمعها كلاب ، وصعب جمعها : صِعَاب .

فُعُول : يطرد فى اسم على فَعْل نحو : كعب ، جمعها كعوب .

قال : « وما جُمِعَ بالألف والتاء من فِعْلةٍ صحيحةِ العين ، فالاسم منه متحركُ العين ، نحو : تَمَرات . (95) ، والصفة مُبقَاة العينِ على سكونها نحو ضَخْمات . وأما مُعتلُها فعلى السكونِ كَبَيْضَات وجَوْزَات » .

أقول : اللفظ / الذى يُجمَع بالألف والتاء مما هو على وزن فَعلة مع صحّة عين الفعل فالاسم منه متحركُ العين ، أى يتحرك عينُ فِعله فى

= فُعَّل : يطرد فى وصف على فاعل وفاعله ، نحو : ضارب وضاربه بجمعهما : ضُرَّب .

فُعَّال : يطرد فى وصف مذكر على فاعل نحو : ضارب ، جمعها ضُرَّاب ، صائم تجمع على صُوَّام .

فِعَلة : لاسم صحيح اللام على فُعْل نحو : قرط ، يجمع على قِرَطة .

فَعْلى : الفعيل ، نحو : قتيل ، وقَتْلى ، وصريع وصرعى ، جريح وجرحى .

فِعْلى : لظربان : ظربى ، وحجل : حِجلى .

فُعَلاء : لفعيل : كظريف : ظرفاء .

أفعِلاء : مثل غنى : أغنياء ، ولى : أولياء .

فِعْلان : نحو : فتى : فتيان ، وغلام : غلمان ...

فُعْلان : نحو : رغيف : رغفان ..

فواعل : ونحو : حائط : وحوائط .

فُعَالى : نحو : سكران : سُكارَى .

فَعَالى : نحو : صحرى : صَحَارى .

فَعَالِىّ : نحو : كرسِىّ : كراسِىّ .

فعائل : نحو صحيفة : صحائف ، قبيلة : قبائل .

[للمزيد انظر : ارتشاف الضرب جـ ١ ص ١٩٨/ ٢١٠]

الجمع ، نحو تمرات [١] بفتح الميم فى تمرة ، والصفة مبقاة العين ، أى يبقى عين فعلها على السكون ، نحو : ضَخْمات بسكون الخاء (فى ضَخْمة ، وهى الغليظة ، وذلك للفرق بين (الاسم) [٢] والصفة ، ولم يُفعل بالعكس لأنّ الصفة ثقيلة فهى بالسكون أولى [٣] .

وأما مُعتل العين من فَعْلة فعلى السكون ، أى يبقى عين فعله على السكون وقت الجمع ، وإن كان اسماً واوياً أو يائياً كَبَيْضات فى بيضة ، وجوزات فى جوزة) [٤] . وذلك للفرق بين الصّحيح [٥] والمعتلّ ، ولم يُفعل [٦] بالعكس لأنّ الخفّة بالمعتلّ أولى .

قال : « وفواعلُ يُجمع عليه « فاعلٌ » إذا كان [٧] اسماً نحو كواهل، أو صفةً إذا كانت بمعنى فاعله ، نحو : حوائضَ ، وطوالقَ ، / و « فاعلةٌ » اسماً أو صفةً (96) نحو كواتب ، وضوارب ، وقد شذّ نحو فوارس ونواكس » [٨] .

أقول : وزنُ فواعلَ إنّما يُجمَع عليه كلمةٌ تكون على وزن فاعل إذا كانت اسماً ، نحو : كواهلَ فى كاهل ، وهو ما بَيْن الكتفين ، أو صفةً إذا كان ذلك الفاعلُ بمعنى فاعلة ، نحو : حوائض وطوالقَ (فى حائضٍ وطالقٍ) [٩] ، إذا كانتا بمعنى حائضة وطالقة . ويجمعُ أيضا على وزن فواعلَ كل كلمة تكون على وزن فاعلة ، سواء كانت نحو كواثب فى كاثبة ، وهو ما يقعُ عليه يدُ الفارس من عُنُق الفرس (ويسمّى بالفارسيّة « يال اسب ») [١٠] أوصفة نحو ضوارب فى ضاربة وقد شذّ ، نحو : فوارس فى جمع فارس لأن فاعلَ الصفة إذا لم يكن بمعنى فاعلة فالقياس أن يُجمَعَ على [١١] فُعَّل أو فُعّالٍ أو فَعَلة ، كجُهَّل / وجُهّالٍ وجَهَلة .
وإنما قال نحو : فوارس لأنه قد جاء غير هذا اللّفظ ، مثلُ : هوالك فى هالك ، ونواكسَ فى ناكس ، وهو الذى يخفض رأسه .

---

(١) فى ل : فى جمع ثمرات .
(٢) ما بين القوسين ناقص من ق .
(٣) فى ط : أولى بالسكون .
(٤) ما بين القوسين ناقص من ق . وفى ط : كبيضات وجوزات فى بيضة وجوزة .
(٥) فى ل : الصحيح .
(٦) فى ق : ولم يفعل الأمر بالعكس .
(٧) إذا كان : زيادة فى ط .
(٨) ونواكس : زيادة فى ل .
(٩) ما بين القوسين ناقص من ق .
(١٠) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .
(١١) فى ط على وزن .

{ جمع الجمع }

قال : « ويُجمَع الجمعُ نحو أكالبَ (١) وأساوِرَ وأناعيمَ ورحالات وجمالات » (*) .

٥٤ ق
أقول : قد يجمعُ الجمعُ للمبالغة فى / التكثير ، نحو : أكالبَ (٢) فى أكلبٍ (٣) جمع كلب ، وأساور فى إسورةٍ جمع سوارٍ ، وهو ما تضعُ المرأة فى يدها من الحلى ، وأناعيم فى أنْعام جمع نِعَم ، وهو ما يُرعَى من الحيوان ، / ورجالات فى رجالٍ جمع رجل ، وجِمالات فى جِمال جمع جَمَل ، وهو المذكّر من الإبلِ .
١٦٣

واعلم أن الفرق بين الجمع وجمع الجمع : أنَّ الجمعَ إنما يدل على آحادٍ كلٌّ منها يكون فرداً من ذلك الجنس .

والمجموع (٤) فى جمع الجمع يدل على جموع كلٌّ واحدٍ (٥) منها يشمل على أفرادٍ من ذلك الجنس ، فالجموع فى جمع الجمع بمنزلة الآحاد فى الجمع ، (فإذا قيل أكْلُبٌ فالمراد أفراد الكلب) (٦) ، وإذا قيل أكالبُ فالمراد جمُوعٌ من الكلب ، ولذلك قيل إنَّ جمَع الجمع لايُطلقَ على أقلّ من تسعَة من أفراده ، كما أن الجمعَ لا يُطلَقُ على أقل من ثلاثة .

* * *

(١) فى س : أكاليب .

(*) قال أبو حيان : لا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة ، وأجاز ابن مالك جمع جمع التكسير إلا ما وازن مفاعل أو مفاعيل ، أو فعلة أو فعلة ... ومذهب الجرمى أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقا لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع إلاَّ ما جمعوا (ارتشاف الضرب جـ ١ ص ٢١٨) .

(٢) فى ق : أكاليب . (٣) فى أكلب : ليست فى س .

(٤) والمجموع : ليس فى غير ل . (٥) واحد : زيادة فى ل .

(٦) ما بين القوسين ليس فى ق .

{ الصنف الثامن والتاسع من أصناف الاسم }
{ المعرفة والنكرة }

قال : « المعرفةُ والنكرةُ .

المعرفةُ : ما دلَّ على شيءٍ بعينه [١] وهى على خمسة أضربٍ :

العلمُ المضمَرُ المبهَم : وهو شيئان : أسماء الإشارة . والموصُولاتُ ، المعرَّف باللام ، والمضاف إلى أحدَها إضافةً حقيقةً .

والنكرةُ : ما شاع فى أمّته نحو : جاءنى رجلٌ ، وركبتُ فرسًا » [*] .

أقول : لمّا فرغ من الصنف السابع شرع فى الصَّنف الثامنِ والتاسع (98) أعنى المعرفةَ والنكرةَ ، فقال : « المعرفة ما دلّ على شىء بعينه » وقد عرَفْتَ فى أوّل الكتاب معناها [٢] .

والمعرفة على خمسة أضرب : العلم والمضمر والمبهم والمضاف إلى أحدها [٣] وقد ذُكِرَتْ ، والمعرَّف باللام / سيجىء / وقيّدَ المضاف بقوله « إلى أحدها » أى : إلى أحد المذكُوراتِ [٤] لأن الإضافة إلى غير المعارف لا توجب التعريف ، بل توجب التخصيص ، مثاله غلام رجل . وقيّد بقوله « إضافةً حقيقةً » أى معنويّةً ؛ لأن الإضافةَ اللّفظيةَ لا تفيدُ

٦٥
٩٤

---

(١) فى ق : معين .

(*) قال ابن السراج : كل اسم عَمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر . والنكره تنقسم قسمين : وأحد القسمين أن يكون الاسم فى أول أحواله نكره مثل : رجل ، وفرس ، وحجر ، وجمل وما أشبه ذلك . والقسم الثانى : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة ...

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها « ربَّ فيصلح ذلك فيها . أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة ، أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها » الأصول جـ ١ ص ١٤٨ .

(٢) معناها : زيادة فى ط .
(٣) إلى أحدها : ليست فى س و ق .
(٤) فى ق : إلى أحدها .

التعريف بل تفيد التخفيف كما مرّ [1] ؛ وقال « النكرة ما شاع في أمّته نحو : جاءني رجُلٌ ، وركبتُ فرساً » وقد عرفتَ معناها أيضا ، وشاع أي انتشر في أمّته ، أي [2] في أفراده ، فإنّ رجُلا وفرساً منتشرٌ شامل لكلّ / واحدٍ من أفراد الرِّجال والأفراس على البدلية .

٥٥ ن

* * *

(١) وردت « كما مر » قبل : بل تفيد التخفيف في س ، و ل .

(٢) أي : في ليست في س . وفي ق و ل : أي أفراده .

{ الصنف العاشر والحادى عشر من أصناف الاسم }
{ المذكر والمؤنث }

قال : « المذكَّرُ والمؤنَّثُ : المذكر : ما ليس فيه تاءُ التأنيث ولا ألفه المقصورة والممدودة [١] والمؤنَّثُ ما فيه (أحديهما) [٢] كغُرفةٍ وحُبْلى وحمراء » [٣] .

أقول : لمّا فرغَ من الصّنف الثامن والتاسع شرع فى الصنف العاشر والحادى عشر ، أعنى المذكّرَ والمؤنّث ، فعرَّفَ المذكَّرَ بأنه اسم ليس فيه تاء (99) التأنيث ولا ألفه المقصورة أو الممدودة كرجل ، والمؤنثَ بأنَّهُ اسمٌ فيه (إحديهما) [٤] أى التاء كغرفة ، أو الألف المقصورة كحبلى ، أو الألف [٥] الممدودة كحمراء .

قال : « والتأنيثُ على ضربين : حقيقى : كتأنيث المرأةِ والحبلى والناقةِ ، وغيرُ حقيقى : كتأنيث الظلمةِ والبشرىَ » .

أقول : التأنيث على ضربين : (حقيقى وغير حقيقى) [٦] لأن المؤنّثَ/ لا يخلو من أن يكون لها مذكر من الحيوان فى الإزاء [٧] ، أوْلا فإن كان فهو الحقيقى كتأنيث المرأة والحبلى والناقة فإنّ لها الرجلُ والجملُ وإن لم يكُنْ (مذكر من الحيوان) [٨] فهو الغير الحقيقى كتأنيث الظلمة والبشرى وهى من البشارة .

* * *

---

(١) المقصورة والممدودة : ليست فى س و ط .

(٢) هكذا فى النسخ جميعها ، والصحيح إحداهما .

(٣) وحمراء : ليست فى ط .

(٤) فى الأصل وباقى النسخ : أحديهما .

(٥) الألف : فى ط فقط .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى ق .

(٧) فى الإزاء : ليست فى س و ق .

(٨) ما بين القوسين زيادة فى ط .

{ إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر }

قال : « والحقيقى أقوى ، ولذلك امتنعَ : جاء هندٌ ، وجاز: طلعَ الشمسُ ، فإنْ فَصل جازَ ، نحوُ : جاء اليومَ هندٌ ، وحَسُنَ : طلع اليومَ الشمسُ » .

أقول : التأنيث الحقيقى أقوى من التأنيث الغير حقيقى / لوجود معنى[1] التأنيث فيه ، بخلاف الغير الحقيقى فإنّه إنّما يُقال له : التأنيث[2] ، لوجُود علامَة التأنيث فى لفظه .

ولأجل أنّ الحقيقى أقوى امتنع أن يقال : جاء هندٌ بتذكير الفعل المسند (100) إلى هند التى هى المؤنث الحقيقى ، لأن المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقىّ فى التأنيث واجبٌ ، وجاز فى الغير الحقيقى ، نحو : طلع الشمس ، لضعف تأنيثه ، فإنْ فُصِل بين الفعل والفاعل المؤنث / بشىء جاز ترك التاء فى الحقيقىّ ، نحو : جاء اليومَ هندٌ ، لضعفه بالفاصلة ، مع أنّ عدمَ الترك أولى ، وحَسُنَ التركُ فى غير الحقيقى نحو طلع اليومَ الشمُس ، لزيادة ضعفه ، مع أنّ عدمَ الترك جائز .

{ إسناد الفعل إلى الضمير }

قال : « هذا إذا / أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهر الاسم ، أمّا إذا أُسْنِدَ إلى ضميره فيتعيّنَ إلحاقُ العَلامة نحو : الشمسُ طلعتْ » .

أقول : جوازُ تركِ التاء فى الفعل المسند إلى المؤنّث إنّما هو إذا أسند ذلك الفعل إلى ظاهر ذلك الاسم المؤنث ، أمّا إذا أُسْنِد الفعلُ إلى ضمير الاسم المؤنث فيتعين إلحاق العَلامة أى التاء بفعله ، سواء كان الاسمُ مؤنثا حقيقيًا أوغير حقيقىّ ، وذلك لأنه لو لم يُلحق التاء لتُوهم أنّ الفاعلَ مذكرٌ يجىء من بَعْد نحو : الشمسُ طلعتْ ، فلا يجوز : الشمسُ طلع

---

(١) فى س : لوجود علامة التأنيث . (٢) التأنيث : ليست فى س .

(101) لِمَا مَرَّ ، وإذا لم يَجُزْ في غير الحقيقيّ ففي الحقيقي أولى ، ولذلك اقتصر في المثال على غير الحقيقي .

قال : « والتاء تُقدَّر في بَعْضِ الأسماء [1] نحو أرضٍ ونعلٍ (فإن التاء مقدرة) [2] بدليل أُرَيضة ونُعَيْلة (فإن التاء التي تظهر في المصغر تدل على ذلك) [3] .

أقول : « تاء التأنيث قد تكون مقدَّرة في بعض الأسماء المؤنثة ، نحو : أرضٍ ونعلٍ ، فإنَّ التاء فيهما مقدَّرةٌ بدليل تصغيرهما على أُرَيْضة ونُعَيْلة ، فإنَّ (التَّصغير يرد / الأشياء إلى أصولها) [4] التاء التي تظهر في المصغَّر تدلّ على أن المكبَّر مؤنثٌ ، وهذا الدليل إنما يكون في الثلاثي ، ومن الدلائل المشتركة بينه وبين غيره تأنيثُ الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ وأَخْرَجت الأرض أثقالها ﴾ [5] و ﴿ بُرِّزت الجحيم ﴾ [6] .

والصِّفة ، كقوله تعالى : ﴿ فيها عينٌ جارية ﴾ [7] ﴿ والسماء ذات البروج ﴾ [8] .

/ والإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ هذه النار التي ﴾ [9] و ﴿ قل هذه سبيلي ﴾ [10] .

والإضمار ، كقوله تعالى : ﴿ والأرضَ فرشناها ﴾ [11] ﴿ والسماء بنيناها ﴾ [12] .

---

(1) في ط : الأسماء المؤنثة .

(2) ما بين القوسين زيادة في س

(3) ما بين القوسين زيادة في ل .

(4) ما بين القوسين زيادة في س .

(5) الآية ٢ من سورة الزلزلة [فالتاء في (أخرجت) دليل تأنيث الأرض] .

(6) الآية ٣٦ من سورة النازعات ، ٩١ من سورة الشعراء [فالتاء في برزت) دليل تأنيث الجحيم] .

(7) الآية ١٢ من سورة الغاشية [تأنيث جارية دليل تأنيث عين] .

(8) الآية ١ من سورة البروج [فتأنيث (ذات) دليل تأنيث السماء] .

(9) الآية ١٤ من سورة الطور [فالاشارة بهذه التي للمؤنث دليل تأنيث النَّار] .

(10) الآية ١٠٨ من سورة يوسف [فالإشارة بهذه دليل تأنيث سبيلي] .

(11) الآية ٤٨ من سورة الذاريات [فالضمير المؤنث في (فرشناها) دليل تأنيث الأرض] .

(12) الآية ٤٧ من سورة الذاريات [الضمير (ها) العائد على السماء دليل تأنيثها]

« والخبرُ كقوله)[1] تعالى : ﴿ وقالت اليهود يدُ الله مغلولة ﴾ [2] ﴿ وإذا السماء انشقَّتْ ﴾ [3] .

والحال كقوله تعالى : ﴿ ولسليمانَ الريحَ عاصفةً ﴾ [4] وقولنا : سَقَتْنا السماءُ ممطرةً .

قال : « ومما يَستَوِى فيه المذكرُ والمؤنثُ : فَعُولٌ وفَعِيلٌ (إذا كان)[5] بمعنى (102) مفعُول ، نحو : حلوب وبَغِىٍّ وقتيلٍ وجريح » .

أقول : ومن الأسماء التى يستوى فيها المذكرُ والمؤنثُ : فعُولٌ كحلوبٍ وبغىٍّ ، فإنه يقال : رجلٌ حلوبٌ وبَغىٌّ ، أى حالبٌ [6] وباغ بمعنى زانٍ ، وامرأة حلوبٌ وبغىٌّ أى حالبه وباغية بمعنى زانية ، وأصل بغىّ بَغوىٌ قُلبت الواو ياء ، وأدْغمتْ وكُسر ما قبلها ، وفعيل بمعنى مفعولٍ كقتيلٍ وجريحٍ ، [7] فإنّه يقال : رجلٌ وجريح بمعنى مقتول ومجروح ، وامرأة قتيلٌ وجريح أى مقتولة ومجروحَة . وإنما قال فى الفعيل بمعنى مفعول لأنّه إذا كان بمعنى فاعلٍ يجبُ إلحاقُ التاء فى المؤنّث ، نحو : امرأةٌ قتيلةٌ وجريحَةٌ ، أى قاتلةٌ وجارحَة . وإنما قلنا إنَّ قوله بمعنى مفعول قيْدٌ فى الفعيل (الذى يكون بمعنى المفعول) [8] ، لا قيد فى الفعولَ ؛ لأنّ مذهبَ المصنِّف أنّ فعولاً لايكون إلا بمعنى / الفاعل ، وهو الحق

٩٨ ل

قال : « وتأنيثُ الجمُوعِ غيرُ حقيقىّ ، ولذلك قيل : فعل الرِّجالُ ، وجاء المسلماتُ ، ومضى الأيامُ » .

أقول : النحويُّون اصطلحُوا على أن كلَّ جمعٍ مؤنثٌ الا جمعَ المذكّر السالم ، أمّا تأنيث غيره ، فلأنّه فى معنى الجماعة ، فإنّ قولنا : (103)

---

(١) ما بين القوسين ليس فى س .

(٢) الآية ٦٤ من سورة المائدة : وقوله : قالت اليهود ليس فى ط و س و ق [وتأنيث الخبر (مغلولة) دليل تأنيث (يد)] .

(٣) الآية ١ من سورة الانشقاق [تاء التأنيث فى (انشقت) دليل تأنيث السماء] .

(٤) الآية ٨١ من سورة الأنبياء [تأنيث الحال (عاصفة) دليل تأنيث الريح] .

(٥) إذا كان : زيادة فى ل .

(٦) فى ل : حلوب .

(٧) وجريح : ليست فى س .

(٨) ما بين القوسين ليس فى ط .

« الرجالُ والمسلماتُ والأيام » بمعنى جماعةِ الرّجال وجماعةِ المسلمات وجماعة الأيّام ، وأمّا تذكيرُه فلسلامة بناء الواحد فيه » . فقال : «تأنيث الجموع غير حقيقى » لأن الجماعة ليست مما فى إزائها مذكر من الحيوان . ولأجل أنّ تأنيث الجمُوع غير حقيقىّ قيل : فَعَلَ الرّجال ، وجَاء المسلماتُ ومضى الأيّامُ . بترك التاء فى الأفعال المسنَدة إلى هذه الجمُوع، وإنما مَثّلَ / بثلاثة أمثلة ليُعلَم أنّ تأنيث الجموع غير حقيقىّ سواء كان مفردُها مؤنثا حقيقًا ، أو مذكراً حقيقياً ، أو غير حقيقى . ٨

قال : « وتقول فى الضمير : الرجالُ فعَلوا وفعَلَتْ ، والمسلماتُ جِئْنَ وجَاءَتْ ، والأيّامُ مَضَيْن ومضَتْ » .

أقول : لمّا بيّن حكمَ الفعل المسند إلى ظاهرِ الجُموع أراد أن يبيّن حكم الأفعال المسندة إلى ضميرها ، فقال : « وتقول فى الضمير إلى آخره » بمعنى أنّ الضمير إذا كان لجمع المذكر العاقل يجوز أن يؤتَى به جمعاً مذكّراً على الأصل نحو الرّجال / فَعَلُوا ، أو مفرداً مؤنثا لكونه فى معنى الجماعة نحو الرّجال فَعَلَتْ ، وإذا كان لجمع المؤنّث : يجوز أن يؤتَى به جَمْعاً مؤنّثا (104) على الأصل نحو : المسلماتُ جِئْنَ ، أو مفرداً مؤنّثا لكونه بمعنى الجماعة ، نحو : المسلمات جاءت ، وكذلك إذا كان لجمع المذكر الغير العاقل [١] نحو : الأيّام مَضَيْنَ ومضَتْ . ٩٩

قال : « ونحو النّخل والتمر مما يُفْرَق بينه وبين واحده بالتاء: يُذكَّر ويؤنّثُ » .

أقول : أسماءُ الأجناس إذا أطلقت وأريد بها الجنس فلا يَدخلها التّاء، وإذا أطلقت وأريد بها واحدٌ من ذلك الجنس يدخلها التاء ، فأرادَ أن يشير إلى حكم ذلك فى التأنيث والتذكير ، فقال « ونحو النخل والتمر »

---

(١) فى ل غير العاقل .

من أسماء الأجناس « التى يُفرّق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء يُذكّر ويؤنّثُ » فإنّ النخل والتّمر إنّما يقال للجنس ، والنخلةُ والتمرة للواحد منه . أمّا التذكير فلأنّ اللّفظ مذكرٌ ، وأمّا التأنيث ، فلأنّهما بمعنى جماعَة النخل وجماعَة التمر . وقد وَرَدَ فى القرآن والأمثلة : قال اللّه تعالى : ﴿ كأنّهُمْ أعجازُ نخلٍ خاوية ﴾ [1] . « وأعجاز نخل منقعر » [2] ويقال : تمر طيبة وتمر طيب



(١) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة القمر .

{ الصنف الثانى عشر من أصناف الاسم }

{ المصغر }

قال : المُصَغَّر: وهو ما ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ثانيه ولحقته ياءٌ ساكنة.

أقول : لمّا فرغ من الصّنف العاشر والحادى عَشر شرَعَ (105) / فى الصنف الثانى عشر ، أعنى المصَغَّر ، فعرَّفه بما عرَّفه ، وهذا التعريف إنما هو للمتمكّن من الأسماء المصغّرة ، وإنما ضُمّ أوله لأنه فرع المكبر ، كالمبنى للمفعول فرعٌ للمبنىّ للفاعل . فكما أنّ أوّلَ ذلك / مضمومٌ ضُمّ أول هذا المصغر [١] ، وإنما فُتِحَ ثانيه لأنّه ربما لا يحصُل الفرق بين المكبر والمصغر [٢] بضم الأول نحو قُفل وقُلك ، وإنّما زيدت الياء لأنّه قد لا يحصُل الفرقُ أيضا بدونها كما فى « صُرَدٍ » بضم الصاد ، وفتح الراء وهو اسمٌ [٣] لطائر . وإنما خُصّت [٤] الزيادة بحرف اللّين لكونها أخفّ الحروف [٥] ، وبالياء لأنّها أخف من الواو ، وإنّما لم يُزَد الألف مع أنها أخفّ من الياء لأنّها زيدت فى الجمع المكسّر الذى بينه وبين المصَغّر مؤاخاةٌ ، فإنّ التّصغير والتكسير متناسبان . وإنما لم يُفعَل بالعكس لأنّ الألفَ أخفُّ والجمعَ أثقلُ ، وإنّما زيدت ياءُ ثالثةً لأنها [٦] فى الأول يلتبس بالمضارع ، [٧] وبينه وبين الثانى يَلزَمُ تحريكها ، وفى الآخر تلتبس بياء الإضافة . فلما تعيّنت فى الثلاثى حمل الباقى عليه ، وإنما كانت ساكنة (106) لئلاّ ينقلبَ ألفاً / .

قال : « وأمثلته : فُعَيْل كفُلَيْسٌ ، وفُعَيْعِل كدُرَيْهم ، وفُعَيْعِيل كدُنَيْنِير » .

أقول : أمثلة المصَغّر فعَيْل / فى الثلاثى المجرّد كفُلَيْس / فى فَلْسٍ ،

---

(١) المصغر زيادة فى ل .

(٢) فى ط : المصغر والمكبر .

(٣) وهو اسم : ليست فى ل .

(٤) فى ط : اختصت .

(٥) الحروف : زيادة فى ط .

(٦) فى ط : لأنها إن كانت .

(٧) فى ط : وإن كانت بينه .

وفعَيْعل في الرباعيّ بلا مَدّة كدُرَيْهم في دِرْهم ، وفعَيْعيل في الخماسيّ مع مدّة كدنينير في دينار ، فإنّ أصْله دنّار بنونين قلبت الأولى ياءً (لسكونها وانكسار ما قبلها)[1] فصار ديناراً ، فَرُدَّ في التصغير إلى أصْله ، وقلبت ألفه ياءً لكثرة ما قبلها .

قال : « وقالوا : أجَيْمال وحُميراء وحُبَيْلى وسكَيران ، للمحافظة على الألفات » .

أقول : كأنه جوابٌ عن سؤال مقدّر تقديرُه أن يُقال : لِمَ لم يكسر ما بعد ياء التصغير في الأمْثلة المذكورة حتى ينقلب ألفاتُها ياءً لكسرة ما قبلها ، كما في دينار ؟ وجوابه أنّهم قالوا أجَيْمال إلى آخره (على خلاف القياس محافظةً لألفاتها)[2] فإنّها لو انقلَبتْ ياءً انتفَتْ معانيها المقصُودة ، أعني : الجمعيّةَ في أجيمال ، والتأنيثَ في حميراء وحُبَيْلى ، والتذكير في سكِران .

٦ ق

قال : « وتقولُ في ميزانٍ وبابٍ ونابٍ وعصاً / : مُوَيْزِين وبُوَيْب ونُيَيْبٌ وعُصَيَّةٌ (107) ، وفي عِدة : وُعَيْد ، وفي يد : يُدَيَّة ، وفي سنةٍ : سُنَيهة ، يُرْجَع إلى الأصل » .

أقول : كل اسم غُيِّرَ من أصله إمّا[3] بالقلب أو الحذف يجب أن يُرجَع إلى الأصل عند التصغير إن لم يبق ما يقتضي تغيُّرَهُ . أمّا القلبُ ، فتقول في تصغير ميزان : مويزين ، بردِّ يائه إلى الواو ، وفي تصغير بابٍ ، ونابٍ[4] : بُوَيْب ، ونُيَيْب ، بردِّ ألفهما إلى الواو والياء ، وفي تصغير (عصاً : / عُصَيّة ، بردِّ ألفها إلى الواو ، ثم قلبها ياء وادغامها في ياء التصغير)[5] لأنّ أصلَ ميزان موزان في الوزن قلبَت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصل بابٍ ونابٍ وعصاً : بوَبٌ ونَيَب وعصو ، قُلِبَت الواوُ والياء ألفاً لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما ، فلمّا زال في التصغير

١٠ ل

(١) ما بين القوسين ليس في س و ل .
(٢) ما بين القوسين ليس في ل .
(٣) إمّا : ليست في س .
(٤) ونابٍ : ليست في س .
(٥) ما بين القوسين ليس في س .

مقتضى [١] هذه التغيّرات [٢] وجب أن يُرجَع / كلُّ واحد [٣] من المغيّرات إلى أصلِه . والناب سنّ من الأسنان .

وأمّا الحذف فنقول فى تصغير عدة : وُعَيْد بردّ واوه التى حذفت وعوّضَتْ عنها التاء ، وفى تصغير يد : يُدَيّه ، بردّ لامه المحذوفة (وادّغامها فى ياء التصغير ، وفى تصغير سه سُتَيْهَة (108) يردّ عينه المحذوفة) [٤] لأن أصْلَ [٥] عدة وِعْد فنُقلَت كسرةُ الواو [٦] إلى العين ، وحُذفت الفاء[*] للتخفيف ، ثم عوضت التاء عنها .

وأصْلَ يد : يَدْىٌ ، على وزن فَعْل حذفت لامُه خلاف القياس .

وأصْلَ سه ستَبهٌ وهو الإسْت [٧] حذفت عينه على خلاف القياس ، فلّما زال مقتضَى الحذف وجَبَ ردّ المحذوف إلى الأصل [٨] .

وإنّما مثل بثلاثة أمثلة ليُعْلم أنّ ردَّ المحذوف واجبٌ ، سواء كان عَيْناً أو فاء أو لاماً ، وإنما حُذفَ تاء عدة فى التصغير / لئلا يجتمع العوض والمعوّضُ عنه [٩] فإنها عوضٌ من الواو كما مَرّ ، وإنّما أتى / بالتاء فى عُصَيّة ويُدَيّة وسُتَيْهة لأنها مقدرة فيها فيجب أن تُظْهرَ فى التصغير كما سيجىء بعد هذا .

قال : « وتاءُ التأنيث المقدّرة فى الثلاثى تثبت فى التّصغير إلا ماشَذّ من نحو : عُرَيْب ، وعُرَيْس ،ولا تثبتُ فى الرباعى كقولك : عُقَيْرِب ، إلاّ ما شَذّ مِنْ نَحوِ قُدَيْدِيمة [١٠] وَوُرَيْئة » .

أقول : لا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى [١١] ، فتقول: هنيدة فى هند ، وشُمَيْسة فى شمس [١٢] ، وذلك لأن التّصغير

---

(١) فى ط وس : ما يقتضى .
(٢) فى س : التصغيرات .
(٣) واحد : ليست فى س و ط .
(٤) ما بين القوسين ناقص من س .
(٥) أصل ليس فى س .
(٦) فى س و ط : فائه .
(*) أى فاء الكلمة وهى الواو .
(٧) جاء فى شرح المفصل أن فى إست ثلاث لغات : است وسه وست . (٥/١٨٨)
(٨) إلى الأصل ليست فى س و ق و ط .
(٩) عنه : ليست فى ل ، وفى ق عنها .
(١٠) فى س : قد يديه .
(١١) فى ل ، و باقى النسخ : وغيره .
(١٢) فى ق : فى تصغير شمس . وفى شمس : ليست فى س .

كالصفة ، فكما أنه يجب تأنيثُ (صفة المؤنث ، نحو : هندٌ المليحة ، والشمس(109) المضيئة ، كذا يجب تأنيثُ) [1] مصغَّرهما . والعُرَيْب تصغير العُرْب ، والعريس تصغير العِرْس [2] بكسر العين وهى امرأة الرجُل ، وكان قياسهما : أن يقال [3] عُرَيْبة وعريسة . وإنما قال [4] لم يُثبَت فى الرباعى لطوله سواء كان حقيقيًا كزُيَيْنَب فى زينب ، أوغيره كعقيرب فى عقرب . والقُدَيْدِيمَة تصغير [5] / قدّام ، ووُرَيِّئة تصغير وراء.

٧٠ س

قال : « وجمع القلة يحَقَّر على بنائه نحو أكَيْلب وأجَيْمال ، وأغيلمة[6] وجمع الكثرة يردّ إلى واحده ، ثم يصَغَّر [7] ، ثم يجمع جمعَ السلامَة ، نحو شوَيْعرُون ومسَيْجدات فى شعراء ومساجد ، أو إلى جمعِ القلّة إنْ وُجِد نحو غُلَيْمَة فى غِلمان ، وإن / شئتَ غليْمُونَ » .

١٠٤ ل

أقول : لمّا تناسبَ التصغيرُ والقلّةُ جازَ أن يُحقَّر ، أى يُصَغَّر (جمعُ القلّة على بنائه ، نحو : أكَيْلب فى أكلب ، وأجَيْمَال فى أجْمال ، وأغيلمة فى أغلمة) [8] ، وغُلَيْمة فى غِلمة . ولمّا لم يكن جمعُ [9] الكثرة والتصغير متناسبَيْن وجب أن يُردَّ الكثرةُ فى التحقير [10] : إمّا إلى واحده [11] : إذا لم يوجَدْ جمعُ قلّته ، ويجبُ أن يجمع بعد التصغير حينئذ إمّا [12] بالواو والنّون أو بالألف والتاء على (110) ما يقتضيه القياس ، ليصير جمعُ السّلامة كالعوضِ من جمع الكثرة ، نحو : شُوَيْعرون فى شعراء ، فإنه رُدّ إلى شاعر ثم صُغِّر [13] على شوَيْعر ، ثم جمع بالواو والنون [14] على

---

(١) ما بين القوسين ليس فى س .
(٢) فى ق : العرض .
(٣) أن يقال : زيادة فى س .
(٤) قال : ليست فى ط .
(٥) فى س : فى التصغير .
(٦) وأغيلمة : ليست فى : س و ط .
(٧) ثم يصغر : ليست فى س .
(٨) ما بين القوسين ليس فى س ، وأغلمة فى ق : غلمة .
(٩) جمع : زيادة فى ط .
(١٠) فى ط : فى تحقيره .
(١١) فى ل : واحد .
(١٢) إمّا : زيادة فى ط .
(١٣) فى س : يصغر على .
(١٤) بالواو والنون : زيادة فى ل .

شُوَيْعِرُون [1] . ونحو مسيجدات / فى مساجدَ ، فإنه رُدَّ إلى مسجد ثم صُغِّر ثم جمع ، وإما إلى جمع القلّة : إنْ وُجِد جمع القلّة ، نحو : غُلَيْمَة [2] فى غلمان ، فإنه رُدَّ إلى غلمة ثم صُغِّر ، ويجوز أن يرد هذا أيضاً إلى الواحد كالذى ليس له جمع القلّة . وأشار إلى ذلك بقوله : «وإن شئت قلتَ [3] غليّمون » أى وإن شئتَ قلت غليّمون فى غِلمانٍ بردِّه إلى غلامٍ [4] وتصغيره ثم جمعه [5] جمعَ السلامة [6] .

والحاصل أنّ جمعَ الكثرة إن لم يوجد جمع قلّته يجب ردّه إلى واحده [7] ، ثم جمعه جمعَ السلامَة ، وإن وُجِدَ يجوز الرَّد [8] إلى جمعُ القلّة من غير تغيير آخر ، ويجوز ردّه [9] إلى الواحِد ثم جمعه جمع السّلامة .

/ قال : « وتحقيرُ الترخيم أن يُحذفَ منه [10] الزوائد [11] ثم يصَغّرَ [12] نحو : زُهَيْر وحُرَيْث فى أزهر وحارث » .

أقول : ومن التحقير نوعٌ يسمّى تحقير التّرخيم وهو أن يحذَف منه [13] زوائد / الاسم ثم يصغّر نحو : زُهَيْر فى أزهَر بحذف الهمزة وحرَيْث فى حارث بحذف (111) الألف .

قال : « وتقول فى [14] ذا ، وتا : ذيّا ، وتيا ، وفى الذى والتى : اللذيّا ، اللّتيّا » .

---

(1) على شريعرون : زيادة فى ط .
(2) فى ل : غليمون .
(3) قلت : زيادة فى ل .
(4) فى ق : غلمان .
(5) جمعه : ليست فى ل .
(6) السلامة : ليست فى س .
(7) فى ما عدا ل : الواحد .
(8) فى ط : أن يرد .
(9) فى غير ط : أو إلى .
(10) منه : ليست فى س و ط .
(11) فى ط : زوائد الاسم .
(12) ثم يصغر : ليست فى س و ل .
(13) منه : زيادة فى ل .
(14) فى : ليست فى س .

أقول : لما خالفت الأسماءُ الغيرُ المتمكنة الأسماءَ المتمكنة ناسب أن تصغّر على خلاف تصغيرها ، فتبقى أوائلها على الفتح ، ويُزاد قبل آخرها ياء ، وبعدها ألف ، وتقلب ألفاتُها ياءً ، وتدغم ، وذلك فى المفرد ، فتقول فى ذا وتا : ذيّا وتيّا ، بتشديد الياء ؛ لأنه إذا زيدت قبل آخره [1] ياء ، وبعده ألفٌ يجتمَعُ ألفان فتقلب الأولى ياء وتدغم .

وتقول فى الذى والتى : اللّذيا واللّتيا أيضاً ، لأنه إذا زيدت [2] قبل الآخر ياء ، وبعدها ألفٌ يجتمع ياءان فتدغم .

* * *

(١) فى س و ل : الآخر .

(٢) فى ط : زيد .

{ الصنف الثالث عشر من أصناف الاسم }
{ المنسوب }

قال : « المنسوبُ : وهو الاسم المُلحَقُ بآخره ياءٌ مشدَّدةٌ للنسْبة إليه » .

أقول : لمّا فرغ من الصِّنف الثانى عشر شرع فى الصنف الثالث عشر، أعنى المنسوب ، فعرَّفه بما عرفه ، وإنما احتاجت النسبة إلى زيادةٍ لأنها / معنىً حادث كالتثنية والجمع ، فلابُدّ لها من علامةٍ تدلُّ عليها ، وإنما / تعيَّنت الياء لأنها من حروف اللّين ، وإنما لم يُزَد الواو لأن الياء أخفّ من الواو [١] وإنما لم يزد الألفُ مع أنّها أخف من الياء لأنّ النسبة فى معنى الإضافة ، فإنّ قولنا : (112) رجلٌ بغداديّ فى معنى رجلٍ مضاف إلى بغداد . والياء قد تقع مضافاً إليها ، نحو : غلامى ، وإنما شُدِّدت الياءُ [٢] لئلا يلتبس بياء الإضافة ، وإنما خُصّت الياءُ [٣] بالآخر قياساً على ياء الإضافة ، فالألف واللام فى الملحق بمعنى الذى ، وهو عبارةٌ عن الاسم ، فيكون بمنزلة الجنس ، أى : الاسمُ الذى ألحق بآخره ياء مشدده . وبقوله « ألحق بآخره ياءٌ » يخرج ما لم يلحق) [٤] بآخره شىءٌ أو ألحق غيرُ الياء ، كرجلٍ [٥] ورجلان ، وبقوله « مشدّدة » يخرج نحو غلامى ، وبقوله « للنّسبة إليه » / يخرج نحو كرسيٍّ ، وفائدة النسبة فائدة الصّفة .

قال : وحقُّه أن يُحذَف منه تاء التأنيث ونونُ التثنية والجمع، كبصرىّ وقِنِّسرِيٍّ .

أقول : حقّ المنسُوب أن يُحذف من المنسوب إليه تاء التأنيث إن كانت فيه تاء التأنيث [٦] ، نحو بَصرىّ فى بصرة ، لئلا تقع علامةُ التأنيث فى الوسط [٧] ، وأن يحذف زيادةُ التثنيةِ والجمع ، نحو : زيدىّ / فى زيدانِ

---

(١) من الواو : ليست فى س و ط .
(٢) الياء : ليست فى س و ق
(٣) فى ما عدا ط : اختصرها .
(٤) ما بين القوسين ليس فى س .
(٥ فى ق : كرجال .
(٦) تاء التأنث : ليست فى س و ط .
(٧) فى س : الأوسط .

وزيدين [١] وزيدون ، لئلا يلزمَ إعرابان فى اسم واحد : إعراب بالحروف وإعراب بالحركة ، وكذا قِنَّسرِيٌّ بتشديد النون فى قنسرين ، (لأن نونه بمثابة نون الجمع) [٢] ، وهو اسم بلدة بالشام (113) .

قال : « وأن يقال فى نحو : نَمِر ودُئِل : نَمَرِىٌّ ودُئَلىٌّ » .

(أقول : وحقّ المنسوبُ أن يقال فى نَمِر ودُئِل بكسر العين - اسمٌ لقبيلتين - : نَمَرِىّ ودُئَلىّ بفتح العين ، لئلا ، يجتمع كسرتان) [٣] مع اليا ، .

قال : « وفى نحو حنيفة : حنفىّ » .

أقول : وحق المنسوب أن يقال فى نحو حنيفة ، مما هو على وزن فعيلة مع صحة العَيْن واللاّم / ومع عدم التضعيف فيه [٤] حَنَفىّ ، أى يحذف تاؤه كما مرّ ، ثم ياؤه ؛ للفرق بينه وبين فعيل ، نحو : كريمىّ فى كريم ، ولم يعكس [٥] ، لأن المؤنثَ لثقله أولى بالحذف ، وحينئذٍ يصير على وزن نَمِر فيفتح ثانيه . ولا تحذف الياء [٦] من معتَل [٧] العين ، نحو : طَويلىّ فى طويلة ، ولا من المضاعف ، نحو : شديدىّ فى شديدةٍ .

وأما معتلّ اللام فيجىء [٨] (عقيب هذا) [٩] .

قال : وفى غَنِيّة وضَرِيَّة وأمَيّة : غَنَوِىّ وضَرَوِىّ وأمَوِىّ .

أقول : وحقُّ المنسوب أن يُقال فى فَعيلة بفتح الفاء ، نحو : غَنِيَّة وضَرِيَّة (اسم قرية) ، وفُعَيْلة بضمها نحو أميّة (اسم قبيلة) من المعتلّ اللام : غَنَوِىّ وضَرَوِىّ وأمَوِىّ أى يحذف تاؤه [١٠] ثم / ياؤه الأولى ثم تقلب الياء الأخيرة واواً (114) لئلا يجتمع ثلاثُ ياءات ، ثم يفتح ثانيه ، إن لم يكن مفتوحًا ، وتكسر الواو مناسبةً للياء .

---

(١) زيدين : ليست فى ط .
(٢) ما بين القوسين زيادة فى ط .
(٣) ما بين القوسين ليس فى س .
(٤) فيه : زيادة فى ق .
(٥) فى س و ق : ينعكس .
(٦) الياء ليست فى س و ل .
(٧) فى س : المعتل .
(٨) فى س و ق : فسيجىء .
(٩) ليس فى ط ، أمّا فى س : عقب هذا .
(١٠) فى س : تحذف تاؤه الأولى .

٧٣ س قال : « وفيما آخره ألف ثالثة أو / رابعة منقلبة عن الواو كعصاً وأعشى : عَصَوِىّ وأَعْشَوِىّ » .

أقول : وحق المنسوب فى الاسم الذى آخِره ألف ثالثةٌ أو رابعَة منقلبة كعصاً وأعشى ، أو الياء كرحًى وأعمى : عصَوِىّ وأعشوِىّ ، ورحوِىٌّ وأعموِىٌّ ، يقلبُ الألف واواً لالتقاء الساكنين » .

قال : وفى الزائدة الرابعة : القلبُ والحذفُ ، كحبلوِىّ وَحَبلِىّ فى حبلى »[1] .

أقول : وحقّ المنسوب[2] فى الألف الزائدة الرابعة : القلب والحذف ، مثل : حُبلِى الحذف قياساً على تاء التأنيث كحبلِىٍ فى حبلى : والقلب قياسا على أعشى كحبلوِىّ .

قال : وفى الخامسةِ : الحذفُ لا غير ، كحبارِىّ فى حُبارَى[3] .

أقول : وحق المنسوب[4] فى الألف الخامسة الحذفُ لا غير ، يعنى : لا يجوز القلب للاستثقال ، كحبارىٌّ فى حبارى[5] ، ويُعلم من ذلك أولويّة وجوب الحَذْف فى السادسة ، نحو : قبعثرىّ فى قَبَعْثَرى ، وهو الأبل / القوى[6] . ٦٥ ق

قال : « وفيما فى آخره ياءٌ ثالثةٌ كعَمٍ : عموِىٌّ ، وفى[7] (115) الرابعَة كقاضٍ : قاضِىّ وقاضوِىّ ، والحذف أفصح . وفى الخامسة : الحذف / لاغير[8] كمشترِىّ فى مشترٍ » . ١٠٩ ل

أقول : وحق المنسوبِ فى الاسم الذى آخِرهُ ياءٌ ثالثة كعمٍ أى جاهلٍ ، وأصله عمِىٌ أعِلّ إعلالَ قاضٍ عموِىٌّ ، أى القلبُ بالواو لاجتماع الياءاتِ

---

(١) فى حبلى ليست س و ل .

(٢) فى س وحق الألف الزائدة .

(٣) فى حبارى ليست فى س .

(٤) فى س : والمنسوب .

(٥) فى حبارى : ليست فى س .

(٦) القوى : ليست فى ط .

(٧) وفى : ليست فى س .

(٨) الحذف لاغير ليست فى س .

وفى الياء [١] الرابعة كقاضٍ : قاضىٌ ، أى الحذف ، وقاضَوِىّ : أى القلب ، والحذف أفصحُ لثقل الرباعىّ ، وفى الياء الخامسة كمشترىّ فى مشترٍ أي الحذفُ لا غيرُ لزيادة الثقل . ويُعلم من ذلك أولويّةُ وجوب [٢] الحذف فى السادسة ، كمستسقِىّ فى مُستَسْقٍ .

قال : « وفى المنصرف من الممدود : كسائىٌّ وحربائىّ وقرائىّ [٣] ، وفى غير المنصرف : حمراوىّ وزكريّاوىٌّ [٤] » .

أقول : وحق المنسوب فى الممدود المنصرف [٥] أى الذى همزته بَدلٌ من الأصل [٦] ، نحو : كساء (أصله كساوٌ) [٧] ، أو للإلحاق نحو حرباء : كسائىٌّ [٨] وحربائىّ [٩] ، أى بإثبات الهَمزة . / ويُعلم منه أنّ إثباتَ الهمزة الأصليّة بالطّريق الأولى [١٠] ، نحو : قُرائىٌّ فى قُرّاء .

وحق المنسُوب فى الممدود الغير المنصرف : أى الذى همزته (116) للتأنيث ، نحو : حمراء وزكرياء [١١] : حمراوىّ وزكرياوىّ [١٢] أى القلب بالواو .

أمّا القلبُ فلأن الحذفَ يُخلُّ بمعنى التأنيث ، والاثبات يستلزم كونَ علامة التأنيث فى الوسط ، وأمّا الواو فلئلا يجتمع الياءات . وزكريّاءُ وإن كان أعجمياً لكنه أجرِى مجرى العربىّ .

/ قال : « وإذا نُسب شىء [١٣] إلى الجمع رُدَّ إلى واحدِه كفرضى وصُحَفى » فى الفرائض والصحائف » [١٤] .

أقول : الفرضى : الماهر فى الفرائض ، والصحفى : الكثير النظر فى الصحف ، منسوبان إلى الفرائض والصحائف ، بعد أن رُدّا إلى فريضه وصحيفه ، ففعل بهما ما فعل بحنيفة .

٦٤ س

١١٠ ل

---

(١) الياء : ليست فى ط .
(٢) وجوب : زيادة فى ط .
(٣) قرائى : زيادة فى ط .
(٤) فى س : زكَرِاوى .
(٥) فى س : وفى المنصرف من الممدود المنصرف .
(٦) فى ط : بدل من الحرف الأصلى .
(٧) أصله كساو : زيادة فى ط .
(٨) كسائى : ليست فى س .
(٩) حربائى : ليست فى ل .
(١٠) فى س و ل : أولى .
(١١) فى س : وزكراء .
(١٢) فى س : وذكراوى .
(١٣) فى ل : وإذا نسبت الشىء ، وفى س و ق : وإذا نسبت إلى الجمع .
(١٤) فى الفرائض والصحائف : زيادة فى ل .

{ الصنف الرابع عشر من أصناف الاسم }
{ أسماء العدد }

قال : « أسماء العدد : تقول ثلاثة إلى عشرة فى المذكّر / وفى المؤنث ثلاث إلى عشر » .

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثالث عشر شرع فى الرابع عشر ، أعنى أسماء العددِ [١] . وقد عرفتَ معناها فى أوّل الكتاب ، والغرض ها[٢] هنا بيانُ كيفية استعمالها . وإنما لم يَذكر واحداً واثنين : لأنهما لا يستعملان إلاّ على القياس ، ففى المذكّر تقولُ : واحدٌ واثنان بالتذكير ، وفى المؤنث : واحدة واثنتانِ أو ثنتانِ بالتأنيث ، وبعد ذلك (117) يكون بخلاف القياس ، أى يؤنثُ فى المذكّر ويذكّر فى المؤنث ، فتقولُ : ثلاثة رجال وأربعَة رجال إلى عشرة رجالٍ بتاء التأنيث ، وثلاث نسوة وأربع نسوة إلى عشر نسوةٍ من غير تاء التأنيث ، وذلك لأنّ ثلاثةً فما [٣] فوقها بمعنى جماعَة ، فهى فى المعنى مؤنّثٌ ، فينبغى أن تُزاد علامةُ التأنيث ، أعنى التاءَ فى / اللّفظ ليطابق المعنى ، والمذكر / لكونه أصْلاً وهو أولى برعاية هذه المطابقة ، وإذا روعِيَتْ فيه ففى المؤنث لا يمكن ، وإلاّ لم يبقَ فرقٌ بينهما .

قال : « والمميِّزُ مجرورٌ ومنصوبٌ ، فالمجرور مفردٌ ، وهو مميِّزُ المائة والألف ، ومجموعٌ . وهو مميِّز الثلاثة إلى العشرة ، نحو : مائة درهم ، وألف دينار ، وثلاثة أثواب ، وعشرةُ غلمة. وقد شذّ نحو ثلثمائة وأربعمائة » .

أقول : العدد لإبهامه لابدّ له من مميز يمتاز به المعدود [٤] عن غيره ، وتقسيمه مع الأمثلة ظاهر ، وإنما يجوز الجر لإضافة العدد إليه ، وإنما

---

(١) فى س : المعدود .

(٢) ها : ليست فى س .

(٣) فى ط : وما .

(٤) فى ل : العدد

يكون فى المائة وتثنيتها ، والألفِ وتثنيته وجمعه مفرداً ، لاستغنائه عن الجمع ، وإنما يكون فى الثلاثة إلى العشرة مجموعاً ليطابق (118) العددُ المعدودَ . وأمّا الشّذوذُ فى ثلثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة فلأنَّ مائةً مفردٌ ، وقد وقعَتْ مميِّزَ الثلاثة إلى التسعة وقد قلنا إنّ مميِّزَ ذلك يجب أن يكون جمعاً ، فالقياس / أن يقال ثلاثمات أومئين إلى تسعمآت أو مئين .

٦٠ ق

قال : « والمنصوبُ مميِّز أحد عشرَ إلى تسعَة وتسعين ، ولا يكونُ [١] إلاّ مفرداً » .

أقول : أما النصْبُ : فلامتناع إضافةِ المركب لأنه يمتنع أن يصير ثلاثةُ أشياء كشىءٍ واحدٍ ، وأمَّا الإفراد : فلاستغنائه عن الجمع ، ومثاله / عندى أحَدَ عشر درهماً وعشرون ديناراً وتسعة وتسعون ثوباً .

١١٠ ل

قال : « ومميز العَشرة فما دونها حقّهُ أن يكُونَ جمعَ قلّة ، نحو : عشرة أفلسٍ ، إلاّ إذا أعْوزَ ، نحو : ثلاثة شُسوع » .

أقول : معناه ظاهر ، وسببُه أن العَددَ لمّا كان من مرتبة الآحاد التى هى أقلُّ مراتب العَدد ، جُعِل مميِّزه ما يطابقه فى القلّة إلا إذا أعْوزَ ، أى فُقِد جمع القلة ، بأن لا يكون / من [٢] ذلك المميز مسمُوعاً من العربِ ، فيؤتى بجمع الكثرة ، نحو : ثلاثة شُسوع ، فإنّه لم يُسمَع من العرب جمع القلّة مِن الشسْعِ (119) وهو زمام النَّعل .

٧٠ س

قال : « وتقول فى تأنيث الأعداد المركّبَة : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة وثلاثَ عشرة وأربع عشرة [٣] إلى تسع عشرة [٤] (يؤنث الأول فى المذكر، والثانى فى المؤنث ، تقولُ : ثلاثة عشر رجلا [٥] ، وثلاث عشرة امرأة) [٦] .

---

(١) فى ط : ولا يكون ذلك .
(٢) من : فى س : فى
(٣) وأربع عشرة : ليست فى ط .
(٤) إلى تسع عشرة : ليست فى س .
(٥) ثلاثة عشر رجلاً : ليست فى س .
(٦) ما بين القوسين ليس فى ط .

أقول : يعني بالأعداد المركبة ما يتركب من الآحاد والعشرة ، أعني إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، فنقول في تأنيثها : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة ، إلى تسع عشرة (امرأة ، وأمّا تأنيث إحدى واثنتا فقياساً على حالة الإفراد ، وأما تأنيث ثلاث إلى تسعٍ) [1] فكذلك أيضاً ، وأمّا [2] إدخالُ التاء في عشرة مع ثلاثٍ إلى تسعٍ فلأنَّ إسقاطها حالةَ الإفراد / إنّما كان للبس [3] بالمذكر ، ولا لبسَ في [4] حالة التركيب لحصُول الفرق بالجزء الأوّل . وأما إدخالها فيها مع إحدى واثنتا فلإجراء الباب على نهج [5] واحدٍ . فقوله « يؤنّثُ الأوّل » معناه أنّ الجزءَ الأوّل من إحدى عشرة واثنتا عشرةَ وثلاث عَشرة [6] إلى تسع عشرة يؤنّث به على ما هو القياس في المؤنث ، أي بإدخال الألف والتاء في إحدى واثنتا ، وبإسقاط التاء في ثلاث إلى تسع في المؤنث (120) إذ الإسقاط فيه دليل التأنيث .

١٢

قال : « وتُسكّنِ الشينَ في عشرة أو تكسُرها »

أقول : الإسكان حجازية ، وذلك لئلا يلزم توالي أربع حركاتٍ في الكلمة الواحدة ، والكسرة تميمية ، وذلك لئلاً يتوالى أكثر من ثلاث فتحات في كلمة واحدة .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ليس في س

(٢) في س : وإنّما .

(٣) في ط : لئلا يلتبس .

(٤) في : ساقطه من س و ط .

(٥) في س : نهج .

(٦) ثلاث عشرة : ليست في ط ، وفي س : (اثنتا عشر) .

{ الصنف الخامس عشر من أصناف الاسم }

{ الأسماء المتصلة بالأفعال }

أو مشتقات الأسماء { ١ - المصدر }[1]

قال : « الأسماء المتصلة بالأفعال : فالمصدَرُ هو الاسمُ الذى يُشتق منه الفعلُ ويَعْمَلُ عمل فعله ، نحو : عجبتُ مِنْ ضربِ زيدٌ عمراً ومن ضرب عمراً زيدٌ » .

أقول : لما فرغ من الصّنف الرابع عشر ، شرع فى الصنف[2] الخامس عَشَر ، الذى هو آخر أصناف الاسم ، أعنى الأسماءَ / المتصلةَ بالأفعال فمنها المصَدرُ وهو الأسمُ الذى يُشتق منه الفعل ، فقوله الاسم شامِل لجميع الأسماء ، وقوله يشتق منه الفعل يُخرج غيْرهُ . ويعمل / المصدرُ عمل فعله الذى يشتقّ منه سواء كان بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال نحو : عجبتُ من ضرب زيدٍ عمراً أمسِ ، أو الآن ، أوغداً . برَفع زيداً على الفاعلية وينصب عمراً على المفعُوليّة ، كما فى : عجبتُ من أنْ ضربَ أو يضربَ الآن أو غداً زيدٌ (121) عمرا .

٧٧ س

١١٤ ل

---

(١) لم يشر لأبنية المصدر وهى : فَعْل : مثل ضَرَبَ ضربًا ، وجَهِلَ جهلا ، ووعد وعداً وباع بيعا وقال قولاً . وفَعَل : كفَرِحَ فرحًا . وفُعول : كركع رُكوعًا . وفُعَال : كسعل سُعَالاً وفَعيل كصهل صَهِيْلاً . وفَعَلان : كخَفَق خفقانا . وفِعال : كنفر نِفاراً . وفعالة : كتب كتابة . وفعوله : صَعُبَ صعوبة . وإفعال : أكرم إكرامًا . واستفعال : استخرج استخراجًا . تفعيل وتفعلة : كرّم تكريما وتكرمه . وفعللة : دحرج دحرجة . وفعلال : زلزل زلزالا . وفعال ومفاعلة : قاتل قتالاً ومقاتلة .

والمصدر المطرد لما أوله تاء وهو تفعلل : تدحرج تدحرجًا . وتفاعل : تقاتل تقاتلاً . وتفعل : تكرّم تكرمًا .

والمصدر المطرد لذى الهمزة كاجتمع اجتماعًا ، وانقطع انقطاعًا ، واستخرج استخراجًا . وجاء المصدر على وزن مفعول كميسور ، ومعقول . وعلى وزن فاعلة كباقية وعافية . انظر : [همع الهوامع جـ ٦ ص ٤٨ : ٥٢] .

(٢) الصنف : ليست فى ط .

فإن شئتَ قدّمتَ المفعُول على الفاعل نحو عجبت من ضرب عمراً زيدٌ .

قال : « ويضاف إلى الفاعل فيبقى المفعُولُ منصوباً نحو : عجبتُ من ضرْبِ زيدٍ عمراً ، أو إلى المفعُول ، فيبقى الفاعلُ مرفوعاً نحو : عجبْتُ من ضربِ عمرٍو زيدٌ » .

أقول : إنما جُوِّزت الإضافة للتخفيف ، وهذه الإضافة [1] إضافة معنويةٌ [2] / بمعنى اللام ، بدليل قولهم : عجبتُ من قيامك الحَسَنِ ، فإنّ الحسنَ صِفَةٌ [3] القيام مع أنّه معرَفَةٌ . ٦٧

قال : « ولا يتقدّمُ عليه مَعْمولُه » .

أقول : المراد بالمعمُول المفعُولُ ، وسبَبُهُ أنّ المصدرَ مُقَدَّرٌ بأنْ مع الفعل ، فكما لا يتقدم ما بَعدَ أن عليْها ، لا يتقدم ما بعد المصدر عليه ، فلا يقال : زيداً ضَرْبُكَ خيرٌ له ، كما لا يقال : زيداً أنْ تضرب خير له .

* * *

---

(١) الإضافة : زيادة في ل .

(٢) الجزء السابق ساقط من المخطوطة ق بمقدار صفحتين .

(٣) في س : صلة .

{ ٢ - اسم الفاعل }[1]

قال : واسمُ الفاعلِ يَعْمل عمل يفْعَل من فعله ، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربٌ غلامه عمراً اليوم ، أو غداً ، و / لو قلت : أمس ، لم يَجُزْ ، إلاّ إذا أريد ١١٥ ل **به حكايةُ الحال الماضية » .**

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسمُ الفاعِل ، وهو : المشتق من الفعل [٢] لِمَن قام به الفعلُ على (122) معنى الحدوث ، ويعمل عمل يفعَل من فعله ، أى عمل المضارع / المبنىِّ للفاعل المشتقِّ [٣] من ٧٨ س مصدره، بشرط أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربٌ غلامُه عمراً اليوم أو غداً .

وإنما اختصَّ بعمل المضارع ، واشترط فيه مَعْنى [٤] الحال أو الاستقبال، لأنه إنما يعمل لمشابهته [٥] الفعل ، وهو فى اللفظ مشابهٌ للمضارع من حيث الحُروف والحركاتِ والسُّكنات ، فإنَّ ضاربًا مثل يضرب فى الحروف والحركةِ والسّكونِ ، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كان مشابهاً له فى المعنى أيضاً ، فيقوى مشابهته بالفعل لفظاً ومعنىً ، بخلاف المصدر فإنّه [٦] إنما يعمل لأنّه أصلُ الفعل ومشتملٌ [٧] على معناه ، ولذلك قال : ويَعْمل عمل فعله مطلقا [٨] سواء كان ماضياً أو غيره ، وإذا كان كذلك فلو قلت : « زيدٌ ضارب غلامُه عمراً أمسِ » . لم يَجُزْ ، لفقدان المشابَهة المعنوية (حينئذٍ إلاّ إذا أُريدَ [٩] بذلك الماضى [١٠] حكايَةُ عن حال ماضية [١١] ، فحينئذٍ

---

(١) يصاغ من الثلاثى على وزن (فاعل) كضارب وعالم ، ومن غير الثلاثى بإبدال أوله ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره .
(٢) فى ط : من فعل .
(٣) فى ل : مشتق .
(٤) معنى : زيادة فى ط .
(٥) فى س ر ق : بمشابهة .
(٦) فى ط : فإنّ المصدر .
(٧) فى ط : مشتمل .
(٨) مطلقا : زيادة فى ل .
(٩) فى ل : إذا كان أريد ، وفى س : إن أريد .
(١٠) فى س : المعنى الماضى .
(١١) فى ل : حكاية الحال الماضيه . وفى ق : حكاية حال ماضيه .

يجوز أن يعمل ، كقوله تعالى / ﴿ وكلبُهم باسطٌ ذراعَيْه بالوصيد ﴾[1]
(123) ، فإن ذراعَيْه منصوبٌ بباسِطٍ / ، مع أنّ هذا البسط في قصة
أصحاب الكهف وهي[2] ماضية ، لكن لما ورَدتْ مورد[3] الحكاية
صارت كالموجود في الحال .

* * *

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف ، وفي ق : بالوسيط .
(٢) في ق : أي . (٣) في ل : في مورد .

{ ٣ - اسم المفعول } [١]

قال : « واسمُ المفعُول يعملُ عملَ يُفْعَل من فعله نحو : زَيدٌ مضروبٌ غلامُه » .

أقول : ومن الأسماء المتّصلة بالأفعال اسمُ المفعول ، وهو المشتق من فعلٍ [٢] لمن وقع عليه الفعل ، ويعمل عملَ يُفعَل من فعله ، أى : يعمــل [٣] عملَ المضارع المبنىّ للمفعُول المُشْتقّ من مصدره ، نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامُه وسبب ذلك ما مَرّ [٤] فى اسم الفاعل ، ويُشترطُ هاهنا [٥] ما اشتُرطَ هناك [*] .

* * *

---

(١) يصاغ من الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره . قال ابن هشام : وقد ينوب فعيل عن مفعول ، كدهين وكحيل وصريع وجريح ، ومرجعه إلى السماع . [أوضح المسالك ١٦٣] .

(٢) فى ل : يفعل .

(٣) يعمل : زيادة فى ق .

(٤) فى ل كما مر .

(٥) ها : ليست فى س .

(*) قال ابن هشام : ويعمل عمل المفعول ، وهو كاسم الفاعل فى إنه إن كان بأل عمل مطلقا ، وإن كان مجرداً عمل بشرط الاعتماد ، وكونه للحال والاستقبال . تقول : زيد مُعْطى أبوه درهمًا الآن أو غداً . كما تقول : زيد يُعْطى أبوه درهما . وتقول المعطى كفافا يكتفى - كما تقول : الذى يُعطى أو أعطِىَ . فالمعطى مبتدأ ومفعوله الأول مستتر عائد إلى آلْ وكفافاً مفعول ثان . ويكتفى خبر .

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به فى المعنى . وذلك بعد تحويل الاسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه (بالمفعول به) . تقول الورع محمودة مقاصده . ثم تقول الورع فمحمودٌ المقاصدَ . بالنصب ومحمودُ المقاصدِ بالجر . [أوضح المسالك ١٥٨] .

{ ٤ - الصفة المشبهة }

قال : « والصِّفَة المشبَّهة نحو : كريم . وحَسَن عملُها كعَمَلِ / فِعلِها ، نحو : زيدٌ كريمٌ حَسَبُه وحَسَنٌ وجهُه » . ٧٩ س

أقول [١] : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال الصفة المشبَّهة ، وهى ما اشتُقَّ من الفِعل اللازِم ، لمن قام به الفعل [٢] على مَعْنى الثبوت ، نحو : كريم وحسنٍ ، فإنهما مشتقَّان من الكرامة والحُسْن لذاتين متَّصفتين بهما وعملُ الصفة [٣] المشبَّهة كعمل فعلها الذى (124) اشتقَّ من مَصْدرها ، نحو : زيد كريمٌ حسبُه ، وحسَنٌ وجهه . فرُفِع حسَبُه بكريم . ووجهُه بحسن، كما فى : زيد كرُم حسَبُه وحسن وجهُه ، وسمِّيت هذه [٤] صفة مشبَّهة لشبهها باسم الفاعل [٥] فى الإفراد [٦] والتثنية والجمع ، والتَّذكير والتأنيث ، فإنَّه يقال : حسَنٌ ، حسنان ، حسَنون ، / حسَنَةٌ ، ١١٧ ل حسنتان ، حسنات ، كما يقال : ضاربٌ ، ضاربان ، ضاربون ، ضاربة ، ضاربتان ، ضاربات مع اشتراكهما فى قيام الفعل بهما ، ولذلك لم تشبه باسم المفعُول ، وإنما لم يُشترط فى عملها أنْ تكُون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت ، والحال والاستقبال من خواصِّ الحدوث(**) .

---

(١) فى س : قال .
(٢) الفعل : ليست فى س .
(٣) فى ل : صفة .
(٤) هذه : ليست فى ط .
(٥) فى س : بالفاعل .
(٦) فى الإفراد : ليست فى س و ل و ق .

(*) نعرب : زيد مبتدأ ، وكريم : خبر ، ووجه : فاعل للصفة المشبهة ، والهاء : مضاف إليه .

(**) قال ابن هشام : تختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :
١- أنها تصاغ من دون المتعدى ، كحسن وجميل ، وهو يصاغ منهما كقائم وضارب .
٢ - أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون للأزمنة الثلاثة .
٣ - أنها تكون مجازية وغير مجازية للمضارع فى تحركه وسكونه ، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجازياً له .
٤ - أن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه .
٥ - إنه يلزم أن يكون معمولها سببياً ، أى متصلاً بضمير موصوفها بخلاف اسم الفاعل فإنه لايلزم أن يكون معموله سببياً مؤخراً . [أوضح المسالك ص ١٦٣ / ١٦٤] .

{ ٥ - أفعل التفضيل }

قال : وأفعَل التفضيل لا يعملُ فى الظاهر ، فلا يقال : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه / أبوه » . ٦٩ ق

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال أفعَلُ التفضيل وهو المشتقّ [١] من فعل الموصوف بالزيادة [٢] على غيره ، نحو : الأفضل ؛ فإنّه مشتقّ من الفضل لذاتٍ موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ، ولا يعمل أفعَلُ التفضيل فى ظاهر الاسم (125) لضعف عمله ، فإنّه لا فعلَ بمعناه بخلاف باقى المشتقات ، فلا يقال : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، بفتح أفضلَ ، حتى يكون مجروراً صفةً لرجلٍ ، وأبُوه فاعله ، بل برفعه حتى يكون أبوه مبتدأ ، وأفضلُ / خبرُهُ ، ومنه متعلق به ، والجملة صفةٌ لرجل . ٨٠ س

قال : « ويَلزَمُه [٣] التنكيرُ مع مِنْ ، فإذا فارَقَتْه فالتعريفُ باللام أو الإضافة ، نحو : زيدٌ الأفضلُ ، وزيد [٤] أفضلُ الرِّجال » .

أقول : ويلزم أفعَلَ التفضيل التنكيرُ مع (مِنْ) أى : إذا استعمل مع (مِن) لا يجوز أن يكُون مضافاً / أو معرفاً باللأم ، فإذا فارقَتْ مِنْ عن أفعَلِ التفضيل فيلزمُه [٥] التعريفُ إمّا [٦] باللأم أو بالإضافة ، نحو : زيدٌ الأفضل ، وزيدٌ أفضلُ الرجال ، والحاصِلُ أنّ أفعَلَ التفضيل يجب أن يكون مستعملاً مع أحد الأمور الثلاثة ، أعنى (مِنْ) (واللأم) (والإضافة) لإنّه لابدّ له من مفضّل عليه [٧] . وذكر المفضّل عليه لايمكن إلا بأحد هذه الطرق ، فلايجوز الجمع بين اثنين منها ، نحو : زيدٌ الأفضلُ من عمرو ، ولا يُترك الجميع ، نحو : زيدٌ أفضَلُ ، إلا إذا عُلِمَ ، كقول المكبِّر : اللّهُ (126) ، أكبَرُ ، أى من كلّ شىء [٨] . وفى كلامه نظرٌ ، لأنّه ١١٨ ل

---

(١) فى س و ق : مشتق .
(٢) فى ل : الزيادة الفضل .
(٣) فى س : ويلزم .
(٤) زيد : ليست فى
(٥) فى س : فيلزم .
(٦) إمّا : ليست فى س .
(٧) فى ط : من ذكر المفضل عليه .
(٨) فى ط : من كل شىء أكبر .

يوهم بأنَّ أفعلَ التَّفضيل إذا لم يكن [1] مع مِنْ يلزم أن يكونَ مضافاً إلى المعرفة [2] أو معرّفاً باللاّم ، وليس كذلك ، إذْ يجوز أن يكون مضافاً إلى نكرة ، نحو : مررتُ بأفضل رجل ، وأفضل رجال [3] .

قال : « وما دامَ مُنَكراً استَوى فيه الذكورُ والإناثُ والمفردُ [4] والاثنانُ والجمعُ » .

أقول : ما دام أفعَلُ التفضيل منكراً ، أى مستعملاً مع مِنْ ، استوى فيه الذكُورُ / والإناثُ والمفردُ والاثنان والجمع ، نحو : زيد أفضلُ من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أجملُ من دَعْدٍ ، / والهندان أجمل من دعد ، والهندات أجملُ من دعْدٍ ، وذلك لأنَّ أفعَلَ التَّفضيل يشبه أفعَلَ التعجّب فى اللّفظ والمعنى ، أعنى: المبالغة ، ولذلك لا يُبنى إلاّ مما يُبنَى منه أفعَلُ التعجّب ، أعنى ثلاثيّاً مجرّداً ليس بلونٍ ولا عيبٍ ، وأفعَل التعجُّب لا يُثنى ، ولا يُجمع ، ولا يُؤنث ، لأنّه فعلٌ ، فكذلك ما يشبهه .

قال : « فإذا عُرِّف باللام / أنّث وثُنِيَّ وجُمع ، نحو زيد الأفضل » [5] .

أقول : إذا عُرِّف أفعَل التفضيل باللام أنّث (127) وثُنِيَ وجُمع ، نحو : زيدٌ الأفضَلُ ، والزيدان الأفضلان ، والزيدونَ الأفضلون [6] ، وهندٌ الفُضلى ، والهندان الفضليان ، والهنداتُ الفضليات ؛ وذلك لأنه يخرج بسبب اللام عن شبه الفعل لأنّها من خواصّ الأسماء ، فلا جَرَمَ يدخله التثنية والجمع والتأنيث [7] .

---

(1) فى ل : يذكر . (2) فى س و ق : معرفة .

(3) وأفضل رجال : زيادة فى ط .

وفى هـ ل : ويمكن أن يجاب عنه بأن إضافه التفضيل إلى الرجال للتخصيص وهو نوع من التعريف .

(4) المفرد : ساقطه من ق . (5) نحو زيد الأفضل : زيادة فى س .

(6) فى س : أفضلون .

(7) فى ط : يدخله علامة الجمع والتثنية والتأنيث .

قال : وإذا أضيف ساغ فيه الأمران .

أقول : وإذا أضيف أفعل التفضيل جاز فيه الأمران ، أى التسوية[1] بين المذكّر والمؤنّث والمفرَد وغيره ، وعدم التسوية ، ويعبّر عن الأمرين بالمطابقة وعدم المطابقة ، نحو : زيدٌ أفضل النّاس ، والزيدان أفضلُ الناس ، وأفضلا الناس ، والزيدون أفضَلُ الناس ، وأفضَلُو الناس ، وهندٌ أفضَلُ النساء ، وفُضلى النساء ، والهندان أفضَلُ النساء ، وفُضْليَا النساء ، / والهندات أفضَلُ النساء ، وفضليات النساء .

١٢ ل

أمّا المطابقة فلضَعْف شبهه بالفعل لدُخول الإضافة ، وأمّا عدمها فلشبهه بالذى مع (مِنْ) فى ذكر المفضل عليه .

* * *

---

(١) فى س : تسوية .

{ الباب الثانى : باب الفعل }

قال : باب الفعل : وهو ما صح أن [١] (128) يدخله قَدْ وحروفُ الاستقبال ، والجوازِمُ ، واتصل به الضميرُ المرفوع ، وتاءُ التأنيث الساكنةُ، نحو : / قَدْ ضربَ ، وسَيضرب ، وسوف يَضربُ ، ولم يضرِبْ ، وضَرَبْتُ ، وضربتْ » [٢] .

٧١ ق

أقول : لمّا فرغ من القسم الأوّل من أقسام الكلمة [٣] - أعنى الاسم - شرع فى القسم الثانى ، وهو الفعلُ ، فعرّفه ببعض خواصّه المشهُورة ، وإنما قَدّمه على الحرف [٤] لأصالته ، لوقوعه أحَدَ جُزئى الكلام ، أعنى المسنَدَ . وسبَبُ الاختصاص فى قَدْ : لأنها لتقريب الماضى من الحال ، (أو لتقليل الفعل فى المستقبل) [٥] وهما لايوجَدان / إلاّ فى الفعل ، وفى حرف [٦] الاستقبال ، والجوازِم : لأنَّ [٧] الاستقبالَ والجزمَ لا يُوجَدان أيضاً إلاّ فى الفعل وفى الضّمائر المرفوعَة ، أعنى : الألف والواو والياءَ والتاء [٨] والنون ، فى نحو [٩] : ضربا وضربُوا واضربِى وتضربِين وضربْتَ وضربْن وتَضرْبن وضربْنا ، لأنّها فواعِلُ ، والفاعِلُ لا يكون بالأصالة إلاّ للفعل . وفى تاء التأنيث الساكنة : لأنّها دليلُ [١٠] تأنيث الفاعِل ، وقد قلنا إنّ الفاعِلَ إنما يكون بالأصالة للفعل / وإنما قُيِّد التاء [١١] الساكنة لأنّ المتحركة (129) من خواص الاسْم كطلْحة [١٢] (*) .

٨٢ س

١٢١ ل

---

(١) صح أن : ليست فى ط .
(٢) وضربتَ : ليست فى ط .
(٣) من أقسام الكلمة : ليست فى ل .
(٤) فى س : المعرف .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ق و ل . وسقط قوله : (فى المستقبل) من س .
(٦) فى ط : حروف .
(٧) فى ل و ق و ط : أن .
(٨) والتاء : ليست فى ط و س .
(٩) نحو : ليست فى ق و ل .
(١٠) فى ل : دليل على .
(١١) التاء : ليست فى ل .
(١٢) كطلحة : ليست فى ق .
(*) قال ابن يعيش : الفعل كل كلمة تدلّ على معنى فى نفسها مقترنه بزمان » [شرح المفصل ٢/٧] .

{ أصناف الفعل }

قال : « وأصنافُهُ [1] : الماضى ، والمضارعُ ، والأمر ، والمتعَدىّ ، وغير المتعَدى [2] ، والمبنىّ للمفعُول ، وأفعال القلوب ، والأفعال [3] الناقصة ، وأفعالُ المقاربة ، وفِعْلا المدح والذمّ ، وفعلا التعجب » .

أقول : كما أنّ الاسم كان ذا أصناف ، كذلك الفعلُ له أصنافٌ ، وقد عرفتَ مَعْنى الصِّنف . وأصناف الفعل المذكُورَةُ فى هذا الكتاب أحَدَ عشرَ [4] ، وستعرف كلَّ واحدٍ منها فى موضعه .

* * *

(1) فى غير ط : أصناف .

(2) فى س : والنهى .

(3) فى س و ل : وأفعال .

(4) فى ق : أحد عشر صنفا .

{ ١ - الفعل الماضى }

قال : « الماضى : وهو الذى يدلّ على حَدَثٍ فى زمانٍ قبل زمانك ، نحو : ضرب » .

أقول : لمّا ذكَر أصناف الفعل على طريق الإجمال شرَعَ فى ذكرها على طريق التّفصيل ، مع رعاية ترتيب السابق فى اللاّحق . فابتدأ بالماضى الذى هو أولُ الأصناف ، وعرّفه بأنه الفعل الذى يدلُّ على حدثٍ ، أى على[١] مَعْنًى واقعٍ فى زمان قبل زمانك ، نحو : (ضرب) ، فإنه يدلّ على ضرب واقع[٢] فى الزمان الماضى .

قال : وهو[٣] مبنىّ على الفتح ، إلا إذا اعترض عليه[٤] ما يوجِبُ سكونَه أو ضمَّه .

أقول : الماضى مبنى على الفتح ، أمّا البناء فلعدم احتياجه إلى الإعراب ، وأمّا الحركة فلوقوعه موقع (130) الاسم ، نحو : زيدٌ ضَرَبَ، فإنّه فى معنى زيدٌ ضاربٌ ، /[٥] / وأما[٦] الفتح فلخفته إلاّ إذا اعترض عليه[٧] شىء يُوجبُ ذلك الشىء سكونَ آخر[٨] الماضى كالضمير المرفوع المتحرك[٩] نحو : ضربْتُ ، أو يوجب ضمَّه كالواو فى نحو[١٠] : ضربُوا ، فإنّه حينئذ يُبنى على السكون أو الضم ؛ أما السكُون للكراهيّة[١١] توالى الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة ، فإنّ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، بخلاف المفعُول ، فإنه كالمنفصل ، ولذلك لم يغيَّرْ ما قبله ، نحو : ضربَك ، وأمّا الضمّ فلمجانسة الواو .

١٢٢ ل

٨٣ س

---

(١) على : ليست فى س . (٢) فى س و ق : وقع .

(٣) فى س : وهى . (٤) عليه : ليست فى ق .

(٥) فى ق : (فلمناسبه الاسم من حيث وقوعه موقعه مثل : مررت برجل ضارب وضرب)

(٦) أما : ليست فى س . (٧) عليه : ليست فى س و ق .

(٨) آخر : زيادة فى ط . (٩) فى ل : المتصل وفى س و ق : المتحركة

(١٠) نحو : ليست فى ق و س . (١١) فى ق : فلكراهتهم .

{ ٢ - الفعل المضارع }

قال : « والمضارع : وهو ما اعْتَقبَ فى صدره إحدى الزَّوائد الأربع ، نحو : يَفْعَل ، وتفْعَل ، وأفعَل ، ونفعَلُ » .

أقول : لَمَّا فرغَ من الصِّنف الأوّل من أصناف الفعل ، شَرعَ فى الصِّنف الثانى ، أعنى المضارعَ ، وهو الفعلُ الّذى وُجِد فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، من الياء ، نحو : يفعَل ، أو التاء ، نحو : تفعَل ، أو الهمزة ، نحو : أفعل ، أو النون ، نحو : نَفْعَل .

وتسمَّى هذه الحروفُ حروفَ المضارَعَة ، أى المشابَهَة ؛ لأن الفعلَ بسببها يَشْبَه الاسم ، كما سيجىء . ولذلك [١] يسمَّى مضارِعاً [٢] (131) .

وإنما اختصت الزيادة بهذه الحروف ؛ لأنّ هذه الحروف [٣] بعضها من حروف اللّين وهى الياء ، وبعضُها قريبُ المخرَج / منها وهى الهمزة ، فإنها قريب المخرج من الألف ، وبعضُها تُبدَل منها وهى التاء لأنها تُبدَلُ من الواو [٤] نحو تراث فى وُراث [٥] بمعنى الميراث ، وبعضها يشْبُهها فى سهُولة التلَفظ وهى النّون فإنّ غُنتها تشبَهُ حروف اللّين .

١٢٣ ل

واعلم أنّ الاعتقاب والتعاقبَ بين الشيئين أن يجىء أحدُهما عقيبَ الآخر ، فمعناهما فى الحروف أن لا يجوز خلوّ الكلمة عن جميعها ، ولا وجودُ أكثر من واحدٍ منها ، والزوائد الأربع [٦] كذلك ، فإنّ المضارع لا يجوز أن يخلوَ [٧] عنها / ولا أن [٨] يجتمع فيه أكثرُ من واحدة منها /.

٨٤ س
٧٣ ق

---

(١) فى س : وكذلك .

(٢) فى س : مضارعًا أى مشابها .

(٣) هذه الحروف : زيادة فى ط .

(٤) فى س : وبعضها تبدل منها من الواو وهى التاء لأنها تبدل من الواو .

(٥) فى ل : ووراث . وفى ق : رواث .

(٦) الأربع : ليست فى ط .

(٧) أن يخلو : ساقطه من ق .

(٨) أن : جاءت فى س بعد يجتمع (سهوا) .

/ قال : « ويشتركُ فى المضارع : الحاضِرُ والمستقبَلُ ، إلاّ إذا دخله اللامُ أو سوفَ » .

أقول : يشترك فى المضارع الحاضرُ والمستقبلُ ، أى يصلح كليْهما نحو : يفعَل زيدٌ ، فإنّه يحتمل أن يفعَل الآنَ أو غداً ، إلاّ إذا دخَل المضارعَ لامُ الابتداء ، فإنّ يختص (حينئذ) بالحاضر نحو « زيدٌ ليَقوم » أى الآن ، أو دخله سوفَ (132) فإنّه حينئذ يختص بالمستقبَل ، نحو : سوف يقومُ . وكذا إذا دخله السّينُ نحو زيد سَيقومُ ، وإنما لم يذكرها استغناءً بأختها عنها . وهذا المعنى ، أعنى العُمومَ والخُصُوصَ ، هو الذى يضارِعُ المضارع ، (أى يُشبِه) الاسْمَ بسببهما ، فإنّ الاسم أيضاً يحتمل العمومَ والخصوصَ كرجُلٍ والرَّجل .

قال : « ويُعْرَبُ بالرفع والنصبِ والجزْم » .

أقول : إنّما أعْربِ المضارعُ لأنّه مُشابِهُ الاسم كما مَرّ ، وإنّما دخل فيه الجزم ليكونَ عوَضاً عن الجرّ فى الأسماء .

(رفع المضارع)

قال : « وارتفاعه بعامل معنوى [١] ، وهو وقوعه موقِعَ الاسم ، نحو: زيدٌ يضربُ » .

أقول : وارتفاعُ المضارع بعاملٍ معنوىّ ، وهو وقوع المضارع (فى [٢] موقع الاسم نحو « زيد يضرب » فإنه فى معنى زيدٌ ضاربٌ ، فوقوع يضربُ) [٣] فى موقع ضارب عاملٌ فيه وهو أمرٌ معنوىّ .

---

(١) فى ل و ط : بمعنى .

(٢) فى : ليس فى ط .

(٣) ما بين القوسين ليس فى س .

[نصب المضارع]

قال : « وانتصابه بأربعة أحرف ، نحو : أنْ يخرجَ ، ولن يضربَ ، وكى يكرمَ [1] ، وإذنْ يذهبَ »

أقول : وانتصاب المضارع بأربعةِ أحرف : الأوّل : أنْ وهى [2] لا تخرج [3] من أن يكون ما [4] قبلها فعل علمٍ أو ظنٍّ او غيرهما ، فإن كان (133) غيرَهُما تكون ناصبةً ، نحو : أريد أنْ يخرجَ زيدٌ

وإن كان فعلَ العِلم فليسَتْ بناصبةٍ بل مخفّفَةٌ من الثقيلة [5] ، نحو : « علمتُ أنْ سيقومُ زيدٌ » برفع يقومُ وزيادةُ السينِ للفرْق .

وإنْ كان فعلَ الظّنّ جازَ الوجهان ، نحو : ظننتُ أن يقومَ بالنّصب ، وأن سيَقُومُ بالرفع .

والثّانى : « لن » نحو لن يضربَ زيدٌ . [ومعنى « لن » لنفى الاستقبال ، ولهذا لا يُستعمَل / إلاّ مع الفعل / المستقبَل] [6] /

٤٧ ق
١٢٥ ل
٨٥ س

والثالثُ « كىْ » ، نحو : جئتُكَ كى تكرمنى .

والرّابع « إذن » وهى إنّما تنصب المضارع [7] بشرطين :

الأوّل : أن لا يكون [8] ما بعدها معتمِداً على ما قبلها ، أى لا يكون بينهما تعلق .

والثانى : أن يكونَ مدخولُها مستقبلا : نحو إذنْ يذهبَ .

فإنْ فُقِدَ الشرطان أوأحدهما لا تنصب

---

(١) فى ل : وكى يضرب .
(٢) فى ل : وهو .
(٣) فى س : لا تخلو .
(٤) ما : ليست فى ل و ق .
(٥) فى س ول : المثقلة .
(٦) ما بين القوسين ليس فى س
(٧) المضارع ليس فى ط و ل .
(٨) فى س : أن يكون (سهو) .

أما انتفاء الأول ، فنحو قولك لمن قال : « آتيك » « أنا [1] إذَنْ أكرمُك » فإنّ أكرمك متعلّق بما قبله لأنه خبره [2]

وأما انتفاء الثانى فنحو قولك لمن حدثك : « إذَنْ أظنك كاذبا » فإنه للحال .

وأمّا انتفاؤهما فنحو قولك له : أنا إذَنْ أظنُّكَ كاذباً [*] .

قال : « ويُنصَبُ بإضمار « أنْ » بعد خمسةِ أحرفٍ : وهى [4] : حتى ، واللام ، «أو» بمعنى (134) إلى ، وواو الجمع ، والفاء فى جواب الأشياء الستة : وهى [5] : الأمر ، والنّهى ، والنفىُ ، والاستفهامُ ، والتمنّى ، والعرض . نحو : سرتُ حتى أدخلَها ، وجئتُك لتكرمَنى ، ولألزَمنّك أوْ تعطيَنى حقى ، ولا تأكلَ السمك وتشربَ اللبَنَ ، وإيتنى فأكرمَك ، « ولا تطغَواْ فيه فيحلّ عليكم غضبى » [6] ، وما تأتينا فتحدثنا ، وهل أسألك فتجيبَنى ؟ وليتنى عندك فأفوزَ (فوزاً عظيما) [7] ، وألا تنزل بنا فتصيبَ خيراً » .

أقول : يُنصَب المضارع بإضمار (أنْ) بعد الحروف المذكورة . أمّا بعد حتى / واللامِ فلأنهما حرفا جَرٍّ فيجبَ أن يُضمر (أنْ) بعدهما حتى يصير [8] ما بعدهما فى تأويل الاسم المفرد [9] ؛ فإنّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على الأفعال . وأمّا بعد أوْ فلأنها بمعنى حرف الجر أيضاً ، أعنى: إلى ، فالتقدير : سرتُ [10] حتّى أن أدخلَها ، ولأن تكرمنى ، وإلى أن

١٢٦ أ

---

(١) أنا ليست فى س .
(٢) فى ل : لأنه جنسه ، وفى س : لأنه خبر أنا .
(*) ذكر السيوطى أن لنصب « إذن » للمضارع ثلاثة شروط : أحدها كونه مستقبلاً ، ثانيها : أن يليها المضارع وأجاز بعضهم الفصل بالقسم أو النداء أو الظرف ، ثالثها : أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة . [انظر همع الهوامع جـ ٤ ص ١٠٥ ومابعدها]
(٤) هى : زيادة فى س .
(٥) هى : ليست فى س .
(٦) الآية ٨١ من طـه .
(٧) فوزا عظيما : زيادة فى ط .
(٨) حتى تصير : ليست فى س .
(٩) المفرد : زيادة فى ط .
(١٠) سرت : زيادة فى ط .

تعطيني حقي ، أي سرت [١] حتى دخولي إيّاها [٢] ، ولإكرامك إيّاي ، وإلى إعطائك حقّي .

وأما بَعْد الواو والفاء فلأنّ ما قبلهُما في غير النفي [٣] إنشاءٌ ، وما بعدهما إخبارٌ ، وعطفُ الإخبار على الإنشاء غير (135) مناسب [٤] ، فيجب أن يؤوّلَ ما قبلهما بما هو في معناه ، وحينئذ يصيرُ المعطوف عليه بالضرورة اسما [٥] / كما سيتحقق [٦] عند بيان معنى الأمثلة ، فيلزم أن يُجعلَ المعطوفُ ، أعنى (المضارع / أيضاً [٧] في تأويل الاسم ، وذلك لا [٨] يمكن إلاّ بإضمار أنْ .

٨٦ س
٧٥ ن

وأمّا في النفي فلحمله على النهي لأنهما أخوان ، فالتقدير . وأنْ تشرب اللّبنَ ، فأنْ أكرمَك ، فأنْ يحلّ ، فأن تحدّثنا [٩] فأنْ تجيبني ، فأنْ أفوزَ ، فأنْ تصيبَ . والمعنى : لا يكن منك أكلُ السمكَ وشربَ اللّبن [١٠] وليكن إتيانٌ منك فإكرامٌ مني ، ولا يكن طغيانٌ منكم فحلول غضبٍ منّي ، ولم يكن منك إتيانٌ ، فحديثٌ [١١] منا ، أي لو تأتينا لتحدّثنا ، ولما لم تأتِنا فكيف تحدّثنا . وهل يكونُ / سُؤالٌ منّي فإجابةٌ منك [١٢] ؟ وليت لي عندك حصُولاً ففوزاً ، وألا نزولَ لك بنا فإصابة خير مني [١٣] .

١٢٧ ل

واعلم أنّ النّصب بإضمار أنْ بعد الواو والفاء مشروطٌ بشرطين :

أحدهما مشترك ، والآخر مختصّ . أمّا المشتركُ : فهو أن يكون ما قَبْل الواو والفاء أحد الأمور الستة المذكورة في الكتاب ، وأمّا المختص (136) بالواو : فالجمعيةُ بين ما قبلها وما بَعْدها ،

---

(١) سرت ، ليست في س .
(٢) إياها ، ليست في س ، و ق .
(٣) في ل : المنفي .
(٤) في س : غير جائز ، أي غير مناسب .
(٥) في ط : اسما بالضرورة .
(٦) في ط : كما يتحقق .
(٧) أيضا : ليست في س .
(٨) لا : ليست في س .
(٩) فأن تحدثنا : سقطت من س
(١٠) في س : مع شرب .
(١١) في ط : فتحديث .
(١٢) منك : ليست في س .
(١٣) في ط : منا .

وأمّا المختصّ [1] بالفاء ، فسببية ما قبلها لما بَعْدها . والمصنف خلط أمثلة الواو والفاء ، اعتماداً على فهم [2] المتعلّم ، فإنّ كلّ مثال بالواو يجوز أن يُقْرأ بالفاء وبالعكس . واعلم أنّ هذه المواضع [3] تستدعي زيادة تحقيقٍ ، ولكن هذا مختصرٌ لا يسَعُ ذلك .

* * *

(1) في س : والمختص .
(2) فهم : ليست في س .
(3) في ط : هذا الموضع .

{ جزم المضارع }

قال : « والجزامُه بخمسة أحرفٍ ، نحو : لم يخرُجْ ، ولمّا يحضرْ ، وليَضرِبْ ، ولا تفعَل ، وإن تكرمْني اكرمْك ، وبتسعة أسماءٍ متضمنة بمعنى إنْ ، وهي : مَنْ ، ومَا ، وأيّ ، وأينَ ، وأنّى ، ومتى ، وحَيْثُما ، وأينما ، ومَهْمَا ، نحو : من يكرمْني أكرِمْهُ ؛ وعليه فَقِس » .

أقول : انجزام المضارع إمّا بالحُروف ، وإمّا [1] بالأسماء . والحروف الجازمَة / خمسةٌ : أربعَة منها تجزم فعلاً واحداً وهي لَمْ ، ولَمّا ، ولام الأمر ، ولا الناهِية ، وواحدة [2] تجزم فعلين وهي : إن الشّرطيّة .

٨٧ س

والأسماءُ الجازمة هي التسعَة / المذكورة ، وهي إنما (تجزم / فعلين لأنّها متضمنة بمعنى إن الشرطيّة [3] ، فإنّ قولنا مَنْ يكرمني أكرِمه ، في معنى : إن يكرِمْني هو أكرِمْه أنا [4] ، فتجزمُ فعلَيْن كما) [5] تجزمهما (137) إنْ ، والمذكورة من الأمثلة ظاهرة والبواقي : ما تصنَعْ أصنَعْ ، وأيّا تضرب أضرب ، وأين تكُنْ أكُنْ ، وأنّى تجلس أجلس ، ومتى تقعد أقعُدْ ، وحيثما تذهب أذهَبْ ، وإذْ ما [6] تفعَل أفعَلْ ، ومهما تضحَكْ أضحَك .

٧٦ ق
١٢٨ ل

وأصل مهما « ما » زيدت عليه ما للتأكيد فصار : ما ما ، ثم أبدلت الألف هاءً لتحسين اللفظ فصار « مهما » [7] .

قال : « وينجزم بإنْ مضمرةً في جواب الأشياء السّتّة التي تجابُ بالفاء إلا النفي منها [8] نحو : إئتني أكرِمْك ، وعليه فَقِس » .

---

(1) في غير ط : أو .

(2) في ل : وواحد منها .

(3) الشرطية : زيادة في ط .

(4) في ل : إن تكرمني أكرمك أنا .

(5) ما بين القوسين ساقط من س .

(6) في س : وإذ تفعل .

(7) فصارمهما : زيادة في ط .

(8) منها : زيادة في ق .

أقول : وينجزم المضارع أيضاً [١] بإن الشرطية حال كونها مضمرة في جواب الأشياء الستة التي تجيءُ في جوابها الفاءُ ، أعني : الأمرَ والنهي والاستفهامَ والعرضَ ، إلاّ النفي منها [٢] ، فإنّ « إنْ » لا تضمَر بعده. والأمثلة نحو « ائتني اكرمْك » أيْ : ائتني ، فإنّك إنْ تأتني أكرمْك ، ولا تكفر تدخل الجنّة ، أي : لا تكفر فإنك إنْ لا تكفر تدخل الجنة ، و « أين بيتك أزُرْكَ » أي : أين بيتك فإنّي إنْ أعرفْ بيتك أزُرْكَ ، وليت لي مالاً أنفقه » أي ليت لي مالاً فإني / إنْ يحصُلْ لي [٣] مالٌ (138) أنفقْه و « ألا تنزل بنا [٤] تصبْ خيراً ، أي : ألا تنزل فإنك إن تنزلْ تصبْ خيرا

وإنّما أضمرت « إنْ » بعد المذكورات لأن كلاً منها يدل على أنّ الجزءَ الثاني مشروط بالأول ، فيدلّ على أنّ [٥] هناك شرطاً مقدّراً ، بخلاف النفي ، فإنّ مدخوله قُطع ، فلا يَدُلُّ على تعليق ما بعده بشيء ، فلا يصير دليلاً على تقدير الشرط .

[الأفعال الخمسة]

قال : « ويَلحقُه بعْدَ ألفِ الضمير وواوِه ويائه نونٌ (عوضاً عن الحركة) [٦] نحو : يضربان ، وتضربان [٧] ، ويضربُون ، وتضربين وذلك في / الرفعِ دونَ [٨] النّصبِ والجزم » .

٨٨ س

أقول : يلحق المضارع بعْدَ ألف الضمير وواوِه ويائه (نونٌ) عوضاً عن الحركة / في المفرد ، وتكون مكسُورةً في التثنية ، ومفتوحةً في الجمع . قياساً على تثنية الأسماء وجمعها

٧٧ ق

ولحوقُ النون إنما يكون في الرفع ، ويحذف في النصب والجزم (أما في الجزم فلكونها عوضاً عمّا يُحذَف فيه ، أعني الحركةَ) [٩] وأمّا في النصب فللحمْل على الجَزْم ، فإنّ الجزمَ في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء فكما أنّ النصب محمول على الجر في الأسماء كذلك يُحمَل على ما هو بدل الجر في الأفعال .

---

(١) أيضا : ليست في س .
(٢) في ل : إلا النفي ليس منها
(٣) لي : ليست في ل .
(٤) بنا : ليست في ل .
(٥) أن : ساقطة من س .
(٦) ما بين القوسين ليس في س .
(٧) وتضربان : زيادة في ط .
(٨) في س و ق : وتحذف .
(٩) ما بين القوسين ليست في ل .

{ الصنف الثالث : فعل الأمر }

قال : « والأمرُ ما يؤمَرُ (139) به الفاعلُ المخَاطبُ ، على مثال : افعَل نحو : ضَعْ ، وضارِبْ ، ودَحْرِجْ . وغيرُه باللام نحو : ليضرِبْ زيدٌ ، ولتَضرِب أنتَ ، ولأضرِبْ أنا ، وليُضرَبْ زيدٌ ، ولأضْرَبْ أنا » .

١٣٠ ل

/ أقول : لما فرغَ من الصنف الثانى شرع فى الصّنف الثّالث ، أعنى الأمر ، وهو الفعْلُ الذى يؤمَر به الفاعلُ المخَاطبُ حال كونه على مثال افعَلْ نحو : ضَعْ ، مِن تضَعُ ، وضارِبْ ، مِن تُضارِب ، ودَحْرِج مِن تدحرج ، أو يؤمر غيرُ الفاعل المخاطَب باللأم سواء كان المأمورُ به غير فاعل نحو : ليُضرَبْ زيد ، ولتُضرَبْ أنتَ ، ولأضرَبْ أنا ، على البناء المجهُول فى الكل . أو فاعلاً ، نحو : ليَضرِب زيدٌ ، ولأضربْ أنا ، على البناء للمعلوم فيهما .

والأوّل يسمّى أمرَ المخاطب ، والثانى أمْرَ الغائب .

ومعنى مثال افعَلْ أنْ يُحذَفَ حرفُ [١] المضارعة ويُجعل الباقى كالمجزوم على وجه يمكن التلّفظ به [٢] ، بأن يكونَ ما بعْدَ حرف [٣] المضارعة متحركاً ، أو يُزاد فى أوّله همزَةٌ مفتوحةٌ إن كان من باب الأفعال ، أو مكسورةٌ إن كان منْ غيره ، إلاّ إذا [٤] كانَ عينُ فعلِه مضمُوماً ، فإنَّ الهمزَةَ (140) تُضَمُّ (حينئذٍ) كما عرفت كلَّ ذلك فى / التصريف . ويكونَ متضمّناً لمعنى افعَل ، نحو : ضَعْ فإنَّ معناه افعَل الوضعَ ، وضارب ، أى [٥] : أفعل المضاربَةَ ، ودَحرجْ : أى [٦] افعَل الدحرجَة ، واضرب : أى [٧] : افعَل الضربَ ، ولذلك خصَّ المثال بافعَل .

٨٩ س

*   *   *

---

(١) فى ل : حروف .

(٢) به : ليست فى س .

(٣) فى ل : حروف .

(٤) فى س و ق : إن .

(٥ ، ٦) أى : ليست فى ل .

(٧) أى ليست فى ل .

{ الصنف الرابع والخامس }

{ الفعل المتعدى وغير المتعدى }

٨٧ قال : « المتعدّى / وغير المتعَدى : فالمتعَدّى ما كان لهُ

٣١ مفعولٌ به . ويتعَدّى إلى مفعُول [١] واحد كضربْتُ زيداً / ، أو إلى اثنين نحو كسوتُه جُبّةً ، وعَلِمْتُه فاضلاً ، أو إلى ثلاثة ، نحو : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس . وغيرُ المتعدّى ما يختص بالفاعل كقولك [٢] : ذهبَ زيدٌ » .

أقول : لما فرغ من الصّنف الثالث شرعَ فى الصّنف الرابع والخامس ، أعنى المتعدى وغير المتعَدىّ ، ولفظ الكتاب واضح ، وإنما مثّل فى المتعَدى إلى اثنين بمثالَيْن ؛ لأنّ المتعدّىَ إلى مفعولين قسمان : قسم يدخل على [٣] المبتدأ والخبر ، ويعبّر عنه بأنَ مفعُوله الثانى عبارةً عن الأول ، نحو : علمت زيداً فاضلاً ، فإنّ الأصلَ : زيدٌ فاضلٌ ، والفاضلُ نفسُ زيد.

وقسم ليس كذلك نحو كسوتُ زيداً جُبّةً فإن زيداً و جبّةً ليسا بمبتدأ وخبر (141) ، إذ الجبّةُ غير زيد ، فأتى لكلّ قسمٍ بمثالٍ .

قال : « وللتعديَة [٤] ثلاثةُ أسباب : الهمزةُ ، وتثقيلُ العين. [٥] وحرف الجر نحو أذهبْتُه ، وفرّحْته ، وخرَجْتُ به » .

أقول : التعدية جَعْلُ الشىء متعَدّياً ، وذلك الشىء قد يكون لازماً فيُجعَل متعدّياً إلى مفعول واحدٍ ، كالأمثلة المذكورة ؛ فإنّ كلّ ذلك [٦] من ذَهَب وفَرِحَ وخرَج لازمٌ ، وقد صار [٧] بالهمزه والتشديد والباء متعدياً إلى مفعُول واحد ، وقد يكون متعدّياً إلى واحد فيُجعَل متعدّياً إلى اثنين، نحو : علّمته القرآنَ ، فإنّ عَلِم بمعنى عرف ، متعدٍّ إلى مفعُولٍ

٦٠ - واحد / وبالتشديد صارَ متعَدياً إلى اثنين . وقد / يكُون متعَدياً إلى

١٣٢ اثنين فيُجعل متعدياً إلى ثلاثة ، نحو : أعْلمتُ زيداً عمرا فاضلا [٨] ، فإنّ عَلِمَ المتعَدى إلى مفعُولَيْن قد صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة .

---

(١) مفعول : زيادة فى ط .

(٢) كقولك : زيادة فى ط ، وفى غيرها : كذهب .

(٣) على : زيادة فى ط .

(٤) فى س : وللتعدى .

(٥) فى غير ل : الحشو .

(٦) ذلك : ليست فى س و ق و ل .

(٧) فى س : وصار

(٨) فى ط : عمراً خير الناس .

{ الصنف السادس : الفعل المبنى للمفعول }

قال : « والمبنىُّ للمفعُول هو فعلُ ما لمْ يُسَمَّ فاعلُه ، ويسنَدُ إلى المفعُول به ، إلاَّ إذا كان الثانىَّ فى باب علمت ، والثالثَ فى باب أعلمت وإلى المصدر والظرفَيْن ، نحو ضُرِبَ زيدٌ ، ومُرَّ بعمرٍو ، وسِيرَ سَيْرٌ (142) شديدٌ ، وسِيرَ يومُ كذا ، وسِيرَ فرسخان » .

٧٩ ق

أقول : لمَّا فرغ من الصِّنْف الرابع والخامس شرَعَ فى الصِّنف / السادس، أعنى المبنىَّ للمفعُول . وهو فعل المفعُول (الذى لم يسمَّ فاعلُه)[١] ، أى فعلٌ أسند إلى مفعُول لم يسمَّ فاعل ذلك المفعُول . وتركُ التَّسمية قد يكون للجَهْل بالفاعل ، أو لتعظيمه ، أو لتحقيره مع قصد الاختصار .

وشرطه فى الماضى : أنْ يُكسَرَ ما قبلَ آخرِه ويُضمَّ أولُهُ فقط ، إن لم يكن (فى أوله)[٢] همزةٌ ولا تاء ، ومع الثالثِ إن كانَتْ همزةً ، ومع الثانى إن كانت تاء .

وفى المضارع : أن يُضمَّ أولُهُ ويُفتَح ما قبلَ آخره ؛ لئلا يَلتبس بناؤهُ بغيره[٣] ، فإنَّهُ لوْ لم يُضمَّ الأولُ فى الماضى لم يحصل الفرق فى باب عَلِمَ ، (إذ يلتبسُ المبنىّ للمفعُول منه بالمبنىّ للفاعِل)[٤] ولو لم يُكْسَرْ ما قبل الآخر لم يحصُل الفرق فى باب أكْرَم ، إذ يلتبس بالمتكلِّم المبنىَّ للمفعُول / من مضارعه ، فإنَّهُ لا اعتمادَ على حركة الآخر ؛ لأنها تزُول فى الوَقْف ، ولو لم يُضمَّ الثالثُ فيما أولُه الهمزة نحو « أُستُخرِجَ » لا لتبس (143) بالأمر عند الوصلِ والوقف نحو استخرِجْ ، ولو لم يُضمَّ الثانى فيما أولُه التاء ، نحو : تُعُلِّم ، وتُجُوهِل ، لالتبسَ بمضارع باب التفعيل

١٢٣ ل

---

(١) ما بين القوسين ليس فى س و ل .

(٢) ما بين القوسين : ليس فى س و ق ، أمَّا فى س : فيه .

(٣) فى س : بالغير .

(٤) ما بين القوسين : زيادة فى ط .

والمفاعَلة . (ولو لم يُضم الأول فى المضارع لم يحصُل الفرق فى باب يُعْلم) [١] ولو لم يُفتَحْ ما قبل الآخر لم يحصُل الفرق فى باب يُكرَم .

ويُسنَدُ فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه إلى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضُرِب زيدٌ ، أو مع الواسطة نحو / مُرَّ بعمرو ، إلاَّ إذا كان ذلك المفعُولُ به المفعولَ الثانى فى باب علمت ، أى فى باب [٢] أفعالِ القلوب ، فإنه لا يسند إليه ، فلا يقال فى علَمتُ زيداً فاضلاً : عُلِم فاضلٌ زيدا ؛ لأنَّ المفعولَ الثانى فى أفعالِ القلوبِ مسنَدٌ إلى الأوّل ، فلو أُقيمَ مقامَ الفاعل صار مسنداً إليه ، والشىء الواحدُ لا يكون مسنداً ومسنداً إليه فى حالة واحدة . ويُعلم من ذلك أنَّه لا يجوز أيضاً [٣] إسناده إلى المفعُول الثالث فى باب أعلمْتُ ؛ لأنه فى الحقيقة هو الثَّانى فى باب علمتُ ، وإنَّما قيَّد بالثانى فى باب علمت والثالث فى باب أعلمت ؛ لأنه يجوزُ أن / يُسنَد إلى الأوّل (144) فى باب علمت ، وإليه [٤] وإلى الثانى فى باب أعلمْت، لأنَّ الأوّلَ فى باب علمتُ ، والثّانى فى باب أعلمت مسندٌ إليهما أيضاً [٥] ، وإذا أُقيما مقام الفاعل يكونان / مسنداً إليهما أيضا ، والأوّل فى باب أعلمت ليس مسْنَدا [٦] ولا مسنَداً إليه ، وإذا أقيم مقام الفاعل يصير مسنداً إليه ، ولا امتناعَ فى شىء من ذلك ، وإنَّما قيَّد بالثانى فى باب علمتُ احترازاً من الثانى فى غيره ، ممّا لا يكون مفْعوله الثانى عبارةً عن الأول ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنّه يجوز أن يُقال: أعطى درهمٌ زيداً ، وأعطى زيدٌ درهماً ؛ لأن مفعولَىْ أعطيت ليسا بمبتدأ وخبر ، فلا يكون ثانيهما مسْنداً إلى الأوّل فلا يلزم محذور ، (لكنَّ المفعُولَ الأوّل أولَى من الثانى لأن الأوّل آخذٌ - أعنى زيداً - والثانى مأخوذٌ أعنى درهماً) [٧] . ويسند أيضاً إلى المصدر نحو سِير / سيرٌ

٩١ س
١٣٤ ا
٨٠ ق
٩٢ س

---

(١) ما بين القوسين : ليس فى س .
(٢) باب : زيادة فى ل .
(٣) أيضا : ليست فى ل .
(٤) وإليه : ليست فى س .
(٥) أيضا : زيادة فى ط .
(٦) فى غير ل : بمسند .
(٧) ما بين القوسين زيادة فى ط .

شديدٌ [١] ، وإنّما وصُف المصدرُ ليعلم أنّهُ لا يجُوز إقامة المصْدَر التّأكيديّ مقامَ الفاعلِ مِنْ غير وَصفٍ ؛ إذْ لا فائدة في ذلك ؛ لأنّ الفعلَ يدلُّ وحْدَهُ على ما يدلّ عليه المصْدرُ (145) التأكيديّ

وحذفُ الفاعلِ وإقامةُ المفعُولِ مقامه ينبغي [٢] أنْ يفيد فائدةً متجددة .

ويُسند أيضاً إلى الظرفين ، أعني ظرفَ الزمان ، نحو : سِيرَ يومُ كذا ، وظرفَ المكان ، نحو : سِيرَ فرسخانِ .

١٣٥ ل

/ واعلم أنّه لا يجوز إقامةُ المفعُول له والمفعُول معَهُ مقامَ الفاعِلِ ، وأنّهُ إذا وُجِد المفعُول به في الكلام لا يجوز أن يقامَ غيره مقامَ الفاعِلِ .

* * *

(١) في ل : سيراً شديداً .

(٢) في س : يقتضي .

{ الصنف السابع : أفعال القلوب }

قال : « أفعالُ القلوب وهى : ظننت ، وحسبتُ ، وخِلتُ ، وزعمتُ وعلمت [1] ووجدتُ، ورأيتُ. تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبُهما على المفعُوليّة ؛ نحو : ظننتُ زيداً مقيماً».

أقول : لمّا فرغ من الصّنف السّادسِ شرعَ فى الصّنف السابع أعنى أفعالَ القلوب . وهى سبعةَ أفعالٍ تدلُّ على شكّ أو يقين ، ثلاثة منها للشك وهى : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ . وثلاثة لليقين وهى : علمتُ ، ورأيت ووجدتُ . وواحد منها مشتركٌ أى يُستعمل تارةً للشكّ ، وأخرى لليقين[2] وهى : زعمت .

وإنّما سُمّيت أفعالَ القلوب لكونها عبارةً عن الإدراك المتعلق بالقلب . والباقى (146) ظاهر .

قال : « وحَسِبتُ وخِلتُ : لازمان لذلك دُونَ الباقية ، فإنك / تقول : ظننتهُ ، أى اتهمتهُ ، وعلمتُه أى عرفتُه ، وزعمت ذلك أى قلته ، ورأيته أى أبصرته [3] ، ووجدتُ الضّالةَ أى صادفتُها » .

٨١ ق

أقول : وحسبتُ وخلتُ : لازمان للدخول على المبتدأ والخبر ، ونصبهما على المفعُوليّة دون الخمسةَ الباقية ، فإنّ كلاً منها قد يستعمل / بمعنى فعلٍ متعدٍ إلى واحدٍ ، نحو : ظننتُهُ [4] ، إذْ ظننتُ . قد يكون من الظِّنّة بكسر الظاء بمعنى التهمة وهى لا تستدعى إلاّ مفعُولاً [5] واحداً ، وكذا العِلم بمعنى المعرفة ، والزعم بمعنى القول ، والرؤية بمعنى الإبصار ، والوجدان بمعنى المصادفة أى الإصابَة ، والأمثلة ظاهرةٌ .

١٣٦ ل

---

(١) وعلمت : ليست فى س .

(٢) وأخرى لليقين : سقطت من س

(٣) فى ط : بصرته .

(٤) نحو : ظننته : زيادة فى ط .

(٥) مفعولاً : ليست فى ل .

٩٣ س قال : « ومن شأنها جوازُ الإلغاء متوسطةً / ومتأخرةً ، نحو : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، وزيد مقيمٌ ظننتُ . أو التعليق : نحو علمتُ لَزيدٌ منطلق ، وعلمت أزَيدٌ عندك أم عمرو ، وأيّهم فى الدار ، وما زيد منطلق » .

أقول : ومن شأن أفعال القلوب ، أى من خصائصها جوازُ الإلغاء ، وهو إبطال علاقة المفعوليّة لفظاً ومعنًى بينها وبين مفعوليْها (147) حال كون تلك الأفعال متوسّطة بين المفعولَيْن ، نحو : زيد ظننت مقيمٌ ، أو متأخرةً عنهما ، نحو : زيدٌ مقيم ظننتُ ؛ وذلك لأنّ هذه الأفعال بتقديم أحدِ مفعوليْها أو كِليهما عليها ، يَضعُف عملها ، مع أنّ مفعُوليها كلامٌ تامٌ بدون عملها فيهما ، وبذلك يحصُل ما هو الغرض منها ، فيجوز الإلغاء لذلك ، والإعمال لكونها أفعال . والأفعال لقوة عملها لا تُمنَع من العمل بتقديم معمولها عليها . ومن شأنها أيضاً التعليق : وهو إبطال العلاقة المفعُوليّة / بينها وبينْ مَفْعُولِيها لفظاً لا مَعنى ، وذلك إذا وقعت قبل لام الابتداء ، نحو : علمتُ لَزيدٌ منطلق ، أو قبل حرف الاستفهام ، نحو : علمتُ أزيدٌ عندك ، أم عمرو ، أو قبل اسم الاستفهام ، نحو : علمتُ أيّهم فى الدار ، أو قبل حرف النّفْى ، نحو : علمت ما زيدٌ بمنطلق[1] . وإنما يَبْطل التعليقُ اللفظى قبل هذه الكلمات ؛ لأنّها تستحقّ صدْرَ الكلام ، فلو أُعْمِلت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلَتْ صدارتُها ، ولم يبطل التعليقُ المعنوىُ ؛ لأنّ هذه الأفعال / واقعةٌ (148) على ما[2] بعد هذه الكلمات فى المعنى .

١٣٧ ل

٨٢ ق

* * *

---

(١) فى غير ل : منطلق .

(٢) فى س : لما .

{ الصنف الثامن : الأفعال الناقصة }

قال : « الأفعال الناقصةُ : وهي : كان ، وصار ، وأصبحَ ، وأمسى ، وأضحى ، وظلَّ ، وباتَ ، وما زال ، وما برح ، وما فتِيء ، وما انفكَّ ، وما دامَ ، وليْسَ : ترفع الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، نحو : كان زيد منطلقا » .

أقول : لمّا فرغ من الصنف السّابع شرعَ في الصّنف الثامن ، أعني الأفعال / الناقصة ، وهي أفعالٌ وُضعت لتقرير الفاعل على صفةٍ ، والمذكورةُ منها في الكتاب ثلاثةَ عشرَ [1] . وهي تدخل على المبتدأ والخبر كأفعال القلوب ، إلاّ أنّها ترفع المبتدأ ويُسمّى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمّى خبرَها ، كما تقدم . وإنما سُمّيت أفعالا ناقصة لنقصانها عن سائر الأفعال ، لأنها لا تتم كلاماً مع / فاعلها ، بل تحتاج إلى الخبر نحو « كان زيدٌ قائماً » ، فإنَّ « كان » يدلُّ عى تقرير الفاعِل ، أعني زيداً ، على صفة وهي القيامُ .

قال : و « كان » تكون ناقصةً وتامّةً ، نحو : كان الأمرُ ، أي وقعَ ، وزائدةً : نحو : ما كان أحسَنَ زيداً . (ومضمراً فيها ضمير الشّأن : نحو : كان زيدٌ منطلقٌ أي كان الشّأن زيد منطلقٌ) [2] .

(149) أقول : لما عدَّ الأفعالَ الناقصةَ شرع في بيان معانيها ولم يُبيّن غير معنى كان لأنّه أصل الباب ، ولذلك يُسمّى المرفوع في هذا الباب اسم كانَ ، والمنصوبُ خبرَ كان .

---

(١) ذكر النحويون من هذه الأفعال بالإضافة إلى ما سبق : آض ، وغدا ، وراح ، ورجع ، واستحال ، وعاد ، وقعد ، وحار ، وارتد ، وتحوّل ، وهي بمعنى صار : تقول : آض الطفل شابا ، وغدت الطير بطانا ، وراحت خماصا ، وعاد الطين فخاراً ، واستحالت النّار ترابا ، وارتد يعقوب بصيراً ، وقعد الذئب وحشا ، وحار الغلام شابّا ، وتحول الماء ثلجًا » انظر الأشموني ، وهمع الهوامع » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في س . وهو في ل : أي الشأن فقط دون كان ، زيد منطلق .

و « كان » تكون على أربعة أضرُب : لأنها تكون ناقصة : أى تدلّ على ثبوت خبرها لاسمها فى الزّمان الماضى : إمّا دائماً نحو : كانَ اللّهُ قادراً ، وإمّا منقطعاً ، نحو : كان الفقيرُ ذا مال » .

وتامةٌ : أى غير محتاجة إلى الخبر نحو : « كان الأمر » أى وقع الأمر . وزائدة أى غير محتاج إليها نحو : ما كان أحسن زيداً » .

ومضمرا فيها ضميرُ الشأن ، نحو : كان زيد منطلقٌ : فإنَ اسم كانَ هذه [1] ضمير ، أى ضمير يعودُ إلى الشأن ، وزيدٌ مبتدأ ومنطلق خبره ، والجملةُ خبر كانَ ، والتقدير : كان الشأنُ زيدٌ منطلق . وهذا القسْم من أقسام الناقصة أيضاً إلاّ أنها مختصّة بكوْن اسمها ضمير الشأن / وخبرِها جملة .

١٣٩ ل

« وصار » / للانتقال من حال إلى حال : إمّا بحسب [2] العوارض ، نحو : صار زيدٌ غنيًا ، أو بحسب الذات ، نحو : صار الطّينُ خزفا .

٨٣ ق

وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظلّ وبات (150) للدلالة على اقتران / مضمون جملة بأوقاتها ، أعنى : الصّباح ، والمساء ، والضحى ، والظّلولَ ، والبيتوتة ، نحو : أصبحَ زيدٌ ، مكرراً المعنى تكرير زيد بالصباح . وكذا البواقى (*) .

٩٥ س

---

(١) هذه : ليست فى ط .
(٢) فى ل : إمّا بعوارض .

(*) قال الزمخشرى : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ : أحدها : أن يقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان . والثاني : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يُسكتُ على مرفوعها . قال عبد الواسع بن أسامة :

ومن فعلاتى أننى حسن القرى … إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

والثالث : أن يكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا . وأمسى أميرا ...

وظل وبات على معنيين : أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان . والثانى : كينونتها بمعنى صار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ﴾ (النحل) (المفصل ص ٢٦٦ / ٢٦٧) .

وما زال وما برح وما فتىء . و « ما انفكّ » للدلالة على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صَلَح الفاعل لقبول ذلك الخبر ، نحو : « ما زالَ زيدٌ أميراً » المعنى ثبوت إمارته من زمان صلحَ الفاعلُ لقبولها إلى حين هذا القول .

و « ما دام » لتوقيت أمْرٍ بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، نحو اجلِسْ مادامَ زيدٌ جالساً ، فإنّ جلوسَ المخاطَب موقّتٌ [1] بمدة ثبوت جلوس زيد [2] .
و « ليس » لنفى الحال ، نحو : ليس زيدٌ قائماً [3] .

قال : « ويجوزُ تقديمُ خبرها على اسمها وعليها ، إلاّ ما فى أوّله «ما» ، فإنه لا يتقدم عليه معمولُه ، ولكن يتقدم على اسمه فحسبُ » .

اقول : ويجوز تقديم خبر الأفعال النّاقصة على اسمها ، نحو : كان منطلقاً زيدٌ ، وعلى نفسها [4] ، نحو : منطلقًا كان زيدٌ ، وذلك لقوة عملها لأنّها أفعال ، إلاّ ما فى أوّله « ما » مِنْ هذه الأفعال / فإنه لا يتقدم عليه معموله (151) بل يتقدّمُ على اسمه فحَسْبُ ، فلا يقال : أميراً ما زال زيدٌ ، بل إنّما يقال : ما زال أميراً زيد ، وذلك لأنّ « ما » تقتضى صَدْرَ الكلام ، فلو قدّم الخبر عليها لبطلَتْ صدارتها .

١٤٠ ل

* * *

---

(١) فى ل : توقت (٢) فى ط : جلوس لزيد .
(٣) جملة : نحو : ليس زيدٌ قائما . زيادة فى ط .
(٤) فى س : وعلى اسمها .

الصنف التاسع : أفعال المقاربة

قال : « أفعال المقارَبة وهى عَسى وكاد وأوشك وكرَبَ : عَمَلُها كعمل « كان » ، إلاّ أنّ خبر عسى : أنْ مع الفعل [1] المضارع ، نحو عسى زيدٌ أنْ يخرج ، وقد يقعُ أنْ مع الفعل [2] المضارع فاعلاً لها ويقتصر عليه ، نحو [3] : عسى أن يخرجَ زيدٌ » .

أقول : لمّا فرغ من الصّنف الثامن شرعَ فى الصّنف التاسع ، أعنى أفعال المقاربَة ، وهى أفعالٌ وُضعت لدنوّ الخبر رجاءً ، أو حصُولاً ، أو أخذاً فيه و / هذه هى الأربعة المذكورة فى الكتاب ؛ أخذ وجعل ، وطفق : / عملها كعَمَل كان ، أى ترفع الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، لكن خبرَ عسى يجب أنْ يكون فعْلاً مضارعاً دخل عليه أنْ ؛ لأنّ عسى لمقاربة الاستقبال ، وأنْ مما يختصّ به المضارعُ المشترك بين الحال والاستقبال [4] بالاستقبال ، ويكون عسى (حينئذ) بمعنى قاربَ ، والخبر فى تأويل المصدر ، نحو عسى زيدٌ أنْ (152) يخرجَ ، أى قاربَ زيدٌ الخروجَ . وقد يقع أنَ مَعَ الفعل المضارع فاعلاً لعسى [5] ويقتصر (حينئذ) عليه ولا يذكر / لها خبرٌ إذ لا يحتاج إلى الخبر ، بل يكون بمعنى : قرب ، نحو : عسى أن يخرجَ زيدٌ أى : قرب خروجُه [*] .

٩٦ س

٨٤ ق

١٤١ ل

قال : « وخَبَرُ البواقى الفعلُ المضارع بغير [6] أنْ ، نحو : كاد زيدٌ يخرجُ » .

(١ ، ٢) : الفعل ليس فى س . (٣) نحو : ليس فى س .

(٤) فى س ل : بين الاستقبال والحال . (٥) لعَسى : ليست فى س .

(*) قال الزمخشرى : وللعرب فى عسى ثلاثة مذاهب : أحدها أن يقولوا : عسيتَ أن تفعل كذا ، وعسيتما إلى عسيتن ، وعسى زيد أن يفعل كذا وعسيا إلى عسين ، وعسيتْ وعسينا . والثانى : لا يتجاوز عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلا ، وعسى أن يفعلوا ، والثالث : عساك أن تفعل كذا إلى عساكن ، وعساه إلى عساهن وعسانى أن أفعل وعسانا أن نفعل » [المفصل ٢٧ / ٢٧١] .

(٦) فى س : من غير .

أقول : وهذا ظاهرٌ ، وهاهنا زيادةٌ فى بعض النسخ ونسخةُ الأصْلِ ما كتبناها ، ولا مزيد عليها . وحاصل تلك الزيادة أنه يجُوز تشبيه كاد بعسى [١] فى دخول أنْ على خبرها ، نحو : كاد زيدٌ أن [٢] يخرج ، وفى وقوع أنْ مع المضارع فاعلاً لها ، نحو : كاد أن يخرج زيدٌ ، ويجوزُ أيضاً تشبيهُ عسى بكاد ، فى حذف أنْ مع خبرها ، نحو : عسى زيدٌ يخرج [٣] (*) .

واعلم [٤] أن كرب على وزن نصر ، وأوشك مثل كاد فى الاستعمال ، نحو : كربَ زيد يفعل ، وأوشك زيدٌ يقوم .

واعلم أنّ أخذ ، وجعل ، وطفق - مثل كاد فى الاستعمال ، يقال : أخذ وجعل وطفق زيدٌ يقول

* * *

---

(١) بعسى : ليست فى س .　　(٢) أن : سقطت من س و ق

(٣) فى س : أن يخرج .

(*) قال الزمخشرى : وتقول : كاد يفعل ، أى : كدن ، وكِدْتَ إلى كدتن ، وكِدْتُ أفعلُ وكدنا نفعل ، وبعض العرب تقول كُدت بالضم .

وقال : والفصل بين معنيى عسى وكاد : أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول : عسى الله أن يشفى مريضى ، تريد أن قُربَ شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه ، وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول : كادت الشمس تغرب ، تريد أن قربها من الغروب قد حصل » { المفصل ٢٧١ }

(٤) فى غير ط : وإنّ كرب .

{ الصنف العاشر : فعلا المدح والذم }

قال : « فِعْلا المدحِ والذم وهما : نِعْمَ وبِئْسَ يدخلان على اسمَيْن مرفوعَيْن أوّلهما يُسَمّى الفاعل ، (153) والثانى المخصوصَ بالمدح والذمّ نحو : نِعمَ الرجلُ زيدٌ ، وبِئْسَت المرأةُ دَعْدٌ » .

أقول : لمّا فرغ من الصِّنف التاسع شرع فى الصِّنف العاشر ، أعنى فِعلَى المدح والذمّ . و / فعلا المدح والذمّ ما وُضع لإنشاء المدح والذم ، والأصل فيه نعْم وبئسَ ، والدليل / على فعليّتهما لحوقُ تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نعمَتْ وبئسَتْ . والباقى واضحٌ .

٩٧ س

١٤٢ ل

قال : « وحقُّ الأول [١] التعريفُ بلام الجنسِ (وقد يُضمر فاعلُهما ويفسَّر بنكرة منصُوبَةٍ نحو : نعم رجلاً زيد) [٢] .

أقول : حقّ فاعل فِعلَيْ المدح والذمّ إذا كان / مظهراً [٣] أن يكون معرَّفاً بلام الجنس لكونهما موضوعين للمَدْح والذمّ العامّين ، فلامُ الجنس تفيد العمومَ ، وقد يضمر فاعلُهما ، ويفسَّر بنكرة منصُوبة ، وإنما يجبُ التفسير لئلا يبقى مبهماً ، وإنّما يفسَّر بنكرة منصوبة [٤] لأنّ الغَرَضَ يحصُل بها ، فلو عُرِّفت لبقى التعريف ضائعاً .

٨٥ ق

واعلم أنّ المضاف إلى المعرَّف بلام الجنس كالمعرَّف بلام الجنس [٥] ، نحو : نعم صاحب المال زيد .

قال : « وقد يحذف المخصُوصُ بالمدْح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ (154) الماهِدون ﴾ [٦] » .

---

(١) الأول : ليست فى ق ، وفى س : الفاعل .

(٢) ما بين القوسين : ليست فى س .

(٣) فى ط : إذا لم يكن مضمراً .

(٤) منصوبة : زيادة فى ط .

(٥) بلام الجنس : ليست فى س و ل .

(٦) الآية ٤٨ من سورة الذاريات .

أقول : الحذف إنّما يجوز إذا دلّ عليه قرينة كما في الآية فإنّه لما قال: ﴿ والأرضَ فرشناها فنعمَ الماهدون ﴾ [1] عُلم أنّ التقدير : فنعم الماهدون نحن . [*]

قال : « وحبّذا يجرِى مجرَى نِعَم ، فيقال : حبّذا الرجل زيدٌ ، وحبّذا رجلاً زيدٌ ، و « ساء » يجرى مجرى [2] بئس » .

أقول : حَبَّ أصله حَبُبَ بضم العين فادّغم ، ثم ركب مع فاعله وهو ذا للتخفيف ، فصار كالكلمة الواحدة / ومعناه صار محبوباً جداً . وإنّما لم يجعله من أفعال المدح بل جعله جارياً مجرى نعم لامتيازه بأمورٍ منها :

٤٣

أن فاعله لا يكونُ إلاّ « ذا » ، لأنّ الغرضَ ، أعنى الإبهام في المدح يحصل به ، فإنّه من المبهمات .

ومنها أنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه كالأمثال ، والأمثالُ لا تتغير .

ومنها أنّه لا يجب ذكر التفسير [3] بعد إبهام [4] فاعله ، بل يجوز / أن يُقال حبّذا رجلا زيدٌ وحبّذا زيدٌ ، بخلاف نعم ، فإنه يجب ذلك فيه ؛ لأنّ الفاعلَ في حبّذا مذكورٌ ، وفي نعم مستترٌ ، فجُعل ذكر التمييز في نعْم كالبَدل عنه [5] .

٩٨

---

(1) نفس الآية .

(*) قال الزمخشرى : «وفي ارتفاع المخصوص مذهبان : أحدهما : يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل . والثانى : أن يكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير : نعم الرجل هو زيد . فالأول على كلام ، والثانى على كلامين [المفصل ٢٧٣/٢٧٤] .

(2) مجرى : سقطت من س .

(3) فى ط : التمييز .

(4) إبهام : ليست فى س و ق ، وفى ل : اضمار .

(5) فى ط : منه .

وهذا الاستعمال ، أعنى حبّذا الرّجُل زيدٌ ، إنّما هو عند من لم يجعَلْ ذا فاعلاً بناءً على أنّه صارَ (155) كالجُزء بالتركيب ، فخرج عن الفاعليّة ، وأمّا من يجعَل ذا [١] فاعلاً ، فلا يأتى بعَدهُ بلفظةِ الرجل ، لأنّ الفاعلَ لا يكُون إلاّ واحداً

و « ساء » يجرى مجرى بئس ، نحو : ساءَ الرجلُ زيدٌ ، ، ﴿ ساء مثلاً القومُ الّذين ﴾ [٢] .

وإنما لم يجعله من أفعال الذمّ لأنّه ربما يُستَعمل من غير استعمال بئس، ويُقال فى الخبر : ساءنى فلان ، بمعنى نقيض سرّنى . (بخلاف بئسَ فإنّه لا يستعمل إلاّ فى الإنشاء) [٣] .

* * *

(١) فى غير ط : يجعله فاعلا .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف وهى بالصلة : ﴿ ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون ﴾ .

(٣) ما بين القوسين ليس فى س .

{ الصنف الحادى عشر : فعلا التعجب }

قال : « فعلا التعجّب هما : ما أفعَلَ زيداً وأفعِلْ به ، ولا يُبنيان إلاّ من الثلاثىّ / المجرّدِ الذى ليس بمعنى افْعَلّ وافعالّ » .

أقول : لما فرغ من الصّنف العاشر شَرَع فى الصنف الحادى عشر أعنى فعلَى التعجب وهما فعلان مَوْضُوعان لإنشاء التعجّب ، أحدهما / على مثال ما أفعلَهُ ، نحو : ما أحسنَ زيداً ، والثانى على مثال أفعلْ به ، نحو : أحسِنْ بزيدٍ ، ومعناهما أنَّ زيداًحَسنٌ جداً . وإنما لا يُبْنيان إلاّ من الثلاثى المجرَّدِ لأنَّ هذين البنائَيْن لا يمكن من غيره ، وإنّما يجب أن لا يكون بمعنى افعلّ وافعالّ ، أى لا يكُونَ من الألوان والعيوب ؛ لأنَّ فعلَ التعجُّب يَشبَه أفعَلَ التفضيل فى المبالغة ، وقد عرفتَ أنَّ أفعَلَ التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب . (156)

قال : « ويُتَوَصَّل [١] إلى التعجُّب فيما وراء ذلك بأشدَّ وأبلغَ وأقبحَ[٢] ، ونحو ذلك ، فيقال : ما أشَدَّ دَحْرجتَه ، وما أبلغَ سوادَه ، وما / أقبحَ عورَه » .

أقول : إذا أُرِيدَ بناءُ التعجّب فيما وراء ذلك ، أى الثلاثىّ المجرَّد الذى ليس بمعنى افعَلّ وافعالّ ، أى فى الثلاثىّ المزيد فيه ، أو فى غير الثلاثى ، أو فى غير الثلاثىّ المجرَّد اللَّونىّ والعيبى ، يُتوصَّلُ [٣] بأشَدَّ ونحوه .، أى يجعَل ذلك وسيَلةً إليه ، بأن يُبْنى التعجُّبُ منه ، ويجعَلَ ذلك المزيدُ أو اللَّونى [٤] / أو غيرهما (مفعولاً له ، فإنّه يفيد (حينئذ) ما كان يفيدُه التعجّب المبنىّ من نَفْس ذلكَ المزيد أو اللّونى أو غيرهما)[٥]

---

(١) فى ط : ويترسل

(٢) وأقبح : ليست فى س و ق و ل .

(٣) فى ط : يتوسل .

(٤) فى ل : اللون .

(٥) ما بين القوسين ليس فى س .

فيقال فى غير الثلاثي : ما أشد دحرجَتَه ، وفى اللونى : ما أبلغ سواده ، وفى العيبىّ : ما أقبحَ عورَهُ ، وفى المزيد : ما أكثر استخراجَهُ . وإن شئتَ قلت أشدِد [١] بدحرجته ، وأبلغْ بسواده ، وأقبِحْ بعوره ، وأكثِرْ باستخراجه ، والمعنى على ما كان فى : ما أحسن زيداً ، ونحو : أشدَّ وأبلغَ وأقبحَ : أتمُّ ، وأكثرُ ، وأكمل .

قال : « وما ، فى « ما أفعَلَ » مبتدأ ، وأفعَل خبره » .

أقول : وهذا مذهب سيبويه ، وعند (157) الأخفش : ما مبتدأ بمعنى الذى ، وأفعل صلة ، والخبر محذوفٌ ، والتقدير : الذى أحسن زيداً شىءٌ . وأمّا : أحسِنْ بزيد ، فعند سيبويه أصله : أحْسَنَ زيدٌ ، أى : صار ذا حُسْن ، فأحسَنَ فعل ماضٍ ، وزيدٌ فاعله ، نُقل من صيغة الإخبار إلى الإنشاء ، وزيدت الباء فى فاعله كما فى قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [٢] وعند الأخفش : أمرٌ ، وفاعله مستترٌ ، والمأمور كلُّ واحد بأن يَجعَل زيداً حسناً . والباء زائدة فى المفعول كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا تُلقوا بأيديكم إلى التّهلكة ﴾ [٣] [*] .

* * *

(١) فى ط : أشدّ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح ولم تذكر شهيداً فى المخطوطه (ل) .

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة وفى س و ل لم تذكر : « إلى التهلكة » .

(*) قال الزمخشرى : ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ، ولا فصل ، فلا يقال : عبد الله ما أحسن ، ولا : ما عبد الله أحسن ، ولا : بزيد أكرم ، ولا : ما أحسن فى الدار زيد ، ولا : أكرم اليوم بزيد ، وقد أجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق . [المفصل ص ٢٧٧] .

{ الباب الثالث : باب الحروف }

قال : « بابُ الحروف : وهو ما دلَّ على مَعْنى فى غيره .

وأصنافه : حروف الإضافة ، الحروف المشبَّهة بالفعل / ٦ حرُوفُ العطف، حروف النفى ، حروف التنبيه ، حروف النداء ، حروف التصديق / حروف الاستثناء ، حرفا الخطاب ، حروف ٧ الصِّلة ، حرفا التفسير ، الحرفان المصدريان / حروف التحضيض ، حرف التقريب ، حروف الإستقبال ، حرفا الاستفهام، حرفا الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ، اللامات ، تاء التأنيث الساكنة ، (158) النون المؤكدة ، وهاءُ السكت » .

أقول : لما فرغ من القسم الثانى من أقسام الكلمة وهو الفعل ، شرع فى القسم الثّالث ، أعنى الحروف [١] . وهو ما دلّ على معنى فى غيره، أى كلمةٌ تدلُّ على معناها بواسطة الغير ، كما سيتحقق [٢] بُعَيْدَ هذا . ولما كان هذا القسمُ أيضاً ذا أصنافٍ ، أرادَ أن يُبيِّنَ أصنافه كما بيّنَ أصنافَ أخويَهْ كما مَرّ ، فَعَدَّها مجملةً ، ثم ابتدأ بالبحث عن كلّ واحد منها مفصّلةً بالترتيب .

وأصناف الحَرفِ المذكورةُ فى هذا الكتاب ثلاثةٌ وعشرون ، وستَعرِفُ كلَّ واحد فى موضعه .

* * *

---

(١) فى ط و ل و ق : الحرف .

(٢) فى ط : سيجىء .

{ حروف الإضافة }

قال : « حروف الإضافة : وهى الحروف [١] الجارةُ : من : للابتداء ، وإلى وحتى : لانتهاء الغاية [٢] ، وفى للوعاء ، والباء للإلصاق ، واللام للاختصاص ، ورُبَّ للتقليل ، وتختصّ بالنكرة ، وواو / القَسَم وباؤه ، وتاؤه ، وعلى للاستعلاء ، وعَن للمجاوزة ، والكاف للتشبيه ، ومُذْ ومنذ للابتداء فى الزمان ، وحاشا وخلا وعَدَا للاستثناء » .

١ ل

أقول : سُمّيت هذه الحروفُ حروف [٣] الإضافة (159) والجارّة ، لأنها تضيفُ أى تَنْسب معنى الفعل أو شبهه وتجره إلى مدخولها [٤] ، نحو مررتُ بزيدٍ فإنّ الباء تنسب معنى المرور وتجرُّه إلى زيد . وهى سبعة عشر حرفاً .

* * *

(١) الحروف : زيادة فى ط .   (٢) الغاية : ليست فى غير ل

(٣) حروف : ليست فى س .

(٢) قال ابن يعيش : هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، وقد يسميها االكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات » [شرح المفصل جـ ٨ ص ٧] .

وهى على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلا ، فالأول : تسعة أحرف : من ، وإلى ، وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم وتاؤه ، والثانى : خمسة أحرف : على ، وعن ، والكاف ، ومُذ ، ومُنْذُ ، والثالث ثلاثة أحرف : حاشا ، وعَدَا ، وخلا . [نفسه ص ١٠] .

{ الأول : من }

الأول : مِنْ : وهى فى الأصل لابتداء الغاية : أى تفيد معنى الابتداء ، ويُعرف باستقامة تقدير إلى ما بعدَها ، نحو : سرتُ من البصرة إلى الكوفة [١] ، يعنى ابتداءُ سَيْرِى من البصرة إلى الكوفة [٢] .

وقد تستعمل للتبيين ، أى يجوز أن يُجعَل مكانَها الّذى كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ [٣] يعنى الّذى هوَ الأوثان [٤] . وقد تكون [٥] للتبعيض أى / يجوزُ أن يُجعَل مكانَها البعضُ نحوأخذتُ من الدّراهم ، يعنى بعضَ الدّراهم . وقد تكُونُ / زائدة أى يجوزُ حذفها نحو ما جاءنى مِنْ أحَدٍ ، يعنى أحد (*)

١٠١ س

٨٨ ق

(١ ، ٢) إلى الكوفة : زيادة فى ط . (٣) الحج : ٣٠ .

(٤) فى س و ل : الوثن . (٥) وقد تكون : ليست فى س و ل .

(*) [قال ابن هشام إن مِنْ تأتى على خمسة عشر وجها : ١ - ابتداء الغاية .

٢ - التبعيض ، نحو : (منهم من كلم اللّه) (البقرة ٢٥٢) . ٣ - بيان الجنس نحو : (ما ننسخ من آية) (البقرة ١٠٦) ٤ - التعليل نحو : وذلك من نبأ جاءنى .

٥ - البدل ، نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » (التوبة ٣٨) .

٦ - مرادفة عن ، نحو : (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر اللّه) (الزمر ٢٢) .

٧ - مرادفة الباء ، نحو : « ينظرون من طرف خفى » (الشورى ٤٥) .

٨ - مرادفة فى ، نحو : « أرونى ماذا خلقوا من الأرض » (فاطر ٤٠)

٩ - موافقة عند ، نحو : (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من اللّه شيئا) (آل عمران : ١٠) .

١٠ - مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما ، كقوله :

وإنّا لمما نضربُ الكبشَ ضربةً   على رأسه تلقى اللسان من الفم

وربما : أصلها : من ما .

١١ - مرادفة على ، نحو : « ونصرناه من القوم » (الأنبياء ٧٧) .

١٢ - الفصل ، وهى الداخلة على المتضادين ، نحو (واللّه يعلم المفسد من المصلح) (البقرة ٢٢٠)

١٣ - الغاية ، نحو : رأيته من ذلك الموضع . ١٤ - التنصيص على العموم ، وهى الزائدة فى نحو (ما جاءنى من رجل) . ١٥ - توكيد العموم نحو : (ما جاءنى من أحدٍ . وشرط زيادتها أن يتقدمها نفى أو نهى أو استفهام وأن يكون مجرورها نكرة ، أن يكون فاعلا أو مفعولاً به أو مبتدأ) مغنى اللبيب ص ٣١٨ / ٣٢٣ .

{ الثانى والثالث : إلى وحتى }

والثانى (*) والثالث (*) : إلى وحتّى : وهما لانتهاء الغاية (١) أى تُفيدانِ معناه . والفرق بينهما أنّ ما بعد إلى لا يجب أن يدخُلَ فى حكم ما قبلها ، بخلاف حتّى فإنّه يجب ذلك فيها . فإذا قلت : أكلتُ السمكةَ إلى رأسها ، فإن المعنَى / يكون (٢) انتهاءُ أكلى عندَ الرأس ، ولا يجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً بخلاف (حتى فإنه يجب ذلك فيها . فإذا) (٣) قلت : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، فإنَّ المعنى يكون انتهاء أكلى بالرأس ، فيجب أن يكونَ الرأسُ مأكولاً أيضاً .

١ ل (160)

(*) قال المرادى : إلى : حرف يرد لمعان ثمانية : الأول : انتهاء الغاية فى الزمان والمكان وغيرهما . وهو أصل معانيها .. والثانى : أن تكون بمعنى مع ، واستشهد بقول العرب : الذَّود إلى الذود إبل ..

الثالث : التبيين .. كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ السجن أحب إلىَّ ﴾ (يوسف ٣٣) .

الرابع : موافقة اللام كقوله : ﴿ والأمر إليك ﴾ (النمل ٣٣) .

الخامس : موافقة فى كقول النابغة :

فلا تتركنى بالوعيد كأننى ... إلى الناس مطلى به القار أجْرَبُ

السادس : موافقة من كقول ابن أحمر :

تقول ، وقد عاليت بالكوز ، فوقها ... أيسقى ، فلا يُرْوَى إلىَّ ابن أحمرا

أى منى . السابع : موافقة عند كقول أبى كبير الهذلى :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ... أشهى إلىَّ من الرحيق السلسل

أى عندى .

الثامن : أن تكون زائدة ، وهذا لا يقول به الجمهور ، وإنما قال به الفراء . (الجنى الدانى ص ٣٨٥ / ٣٩٠) .

(*) يقول المرادى : « حتى » الجارة . ومعناها انتهاء الغاية . ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها . وقال الفراء : تخفض لنيابتها عن « إلى » . وربما أظهروا إلى بعدها . قالوا جاء الخبر حتى إلينا . جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما . ومجرورها إمَّا اسم صريح نحو « حتى حين » (يوسف ٣٥) ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع ، نحو وحتى يقول الرسول » (البقرة ٢١٤) لأن التقدير حتى أن يقول ..

ولمجرورها شرطان : الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجر الضمير ... وأجازه الكوفيون والمبرد كقول الشاعر :

فلا ، والله ، لا يلفى أناس ... فتى ، حتاك ، يابن أبى يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثانى أن يكون آخر جزء .. » انظر الجنى الدانى ص ٥٤٢ / ٥٤٥ .

(١) الغاية ليست فى ل . (٢) فى ل و س : يكون المعنى .

(٣) ما بين القوسين زيادة فى خ .

{ الرابع : فى }

والرابعُ : فى : وهى للوِعَاءِ أى للظرفية ، نحو : الماء فى الكوز(*) .

*　*　*

(*) ذكر الهروى لـ (فى) تسعة معانٍ : ١ - الظرفية ، وهى الأصل فيه ومنه «واذكروا الله فى أيام معدودات » (البقرة ٢٠٢)

٢ - المصاحبة : نحو « ادخلوا فى أمم » (البقرة ١٧٩) أى : مع أمم .

٣ - التعليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فذلكن الذى لمتننى فيه ﴾ (يوسف ٣٢) .

٤ - المقايسة ، وهى الداخلة على تالٍ يقصد تعظيه وتحتير متلوه نحو : ﴿ فما الحياة الدنيا فى الآخرة إلاَّ متاع ﴾ (آل عمران ١٨٥) .

٥ - أن تكون بمعنى « على » نحو « ولأصلبنكم فى جذوع النخل » أى على جذوع النخل . ٦ - أن تكون بمعنى الباء كقوله الشاعر :

ويركب يوم الروع ، منا فوارس　بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

أى بطعن . ٧ - أن تكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أيديهم فى أفواههم » (إبراهيم : ٩) أى : إلى أفواههم . ٨ - أن تكون بمعنى من كقول امرىء القيس :

وهل يعمن من كان أحدث عهده .. ثلاثين شهراً ، فى ثلاثة أحوالِ

أى : من ثلاثة أحوال . ٩ - أن تكون زائدة ، قال بعضهم بذلك ، فى قوله تعالى : ﴿ اركبوا فيها ﴾ (هود ٤١) أى اركبوها . (الجنى الدانى ٢٥١ / ٢٥٢)

{ الخامس : الباء }

والخامس : الباء وهى للإلصاق فى الأصل ، نحو : مررتُ بزيدٍ . أى التصَقَ مرورى بمكان قريبٌ [1] من مكان زيد

وباء القسَم فى نحو [2] : أقسمتُ باللّه . من هذا القبيل ، إذ المعنى : التصق قسمى بلفظة اللّه .

وقد يستعمل للاستعانة : نحو : كتبتُ بالقلم ، أى باستعانة القلم .

وللمصاحبة : أى : بمعنى مَعَ ، نحو : اشتريتُ الفرسَ بسرجه وبلجامه ، يعنى معهما .

وللتعدية : نحو : ذهبتُ بزيدٍ ، أى أذهبته .

وللظرفية : نحو : جلستُ بالمسجد ، أى : فيه [3] .

وقد تكون زائدةً : نحو ﴿ كفى باللّه شهيداً ﴾ [4] (*) .

---

(١) فى ط : بقرب . (٢) نحو : زائدة فى ط .

(٣) فى ط : أى فى المسجد . (٤) الإسراء : ٩٦ ووردت الآية فى سور أخر.

(*) - قال الهروى : الباء حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر .

وهى ضربان زائدة وغير زائدة . وذكر لها سبعة معان أخر بالإضافة إلى المعانى السته التى ذكرها الأردبيلى . وهذه المعانى : ٧ - التعليل ، وهى التى تصلح غالبًا فى موضعها اللام . كقوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ [النساء . ١٦٠] .

٨ - البدل وعلاقتها أن يحسن فى موضعها بدل كقول الحماسى :

فليت لى ، بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

٩ - المقابلة : وهى الباء الداخلة على الأثمان والأعراض . نحو : اشتريت الفرس بألف ، وقد تسمى باء العوض .

١٠ - المجاوزة : وتأتى بمعنى عن بعد السؤال غالبا ، نحو : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ [الفرقان ٥] أى عنه . ١١ - الاستعلاء ، وهى التى توافق « على » ، نحو : ﴿ وإذا مَرُّوا بهم ﴾ [المطففين . ٣] أى عليهم .

١٢ - التبعيض : وهى ما وافقت « مِنْ » التبعيضية ، وفيها قول أبى ذؤيب

شربن بماء البحر ، ثم ترفعتَ متى لجج خُضْرٍ لهن نئيجُ

ومعنى : متى : من ، أى من ماء البحر . ١٣ - أن تكون بمعنى إلى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وقد أحسن بى ﴾ [يوسف . ١٠٠] أى إلىّ .

وقال : يرد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيبويه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معان أخر واستبعد بعضهم ذلك ، وقال : الصحيح التنويع [انظر : الجنى الدانى ٣٦ / ٤٦] .

{ السادس : اللام }

والسادس : اللام ، وهى للاختصاص ، نحو : الجلُّ للفرس ، أى مختص [1] به .

وقد تكون للتعليل ، أى بمعنى كى ، نحو : جئتك لتكرمنى ، بمعنى كى تكرمنى [2] .

وقد تكون زائدة (161) كما [3] فى قوله تعالى : ﴿ ردف لكم ﴾ أي ردفكم [*] .

---

(١) فى ط و ق : تختص . (٢) ورد هذا المعنى بعد المعنى الثانى فى س .

(٣) فى ل : نحو .

(*) وقد ذكر النحاة للأم العاملة للجر معاني كثيرة فضلا عن الاختصاص والتعليل والزيادة التى تكون غالبًا للتوكيد . وهذه المعانى : ٣ - الاستحقاق : وهى الواقعة بين مَعْنى وذات نحو : ﴿ الحمد لله ﴾ [الفاتحة : ١] وفى غيرها . ٤ - الملك : نحو : ﴿ له ما فى السموات وما فى الأرض ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ٥ - التمليك ، نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجًا ﴾ [النحل : ٧٢] ٦ - موافقة إلى : نحو قوله تعالى : ﴿ كل يجرى لأجل مسمى ﴾ [الرعد : ٢] ٧ - موافقة على فى الاستعلاء ، نحو : ﴿ وتله للجبين ﴾ [الصافات : ١٠٣] ٨ - موافقة فى ، نحو : مضىَ لسبيله . ٩ - أن تكون بمعنى (عند) نحو : كتبته لخمس خلون . ١٠ - موافقة (بعد) كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ [الأسراء : ٧٨]

١١ - موافقة « مع » كقول الشاعر :

فلمَّا تفرقنا كأنى ومالكا ... لطول اجتماع لم نبتْ ليلة مَعًا

١٢ - موافقة (من) كقول جرير :

لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

١٣ - التبليغ نحو : قلت له ، وأذنت له .

١٤ - موافقة (عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حَسدًا وبغضا إنّه لدميمُ

١٥ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة كقول الشاعر :

فإن يكن الموت أفناهم ... فللموت ماتلدُ الوالدة

١٦ - القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله :

لله يبقى على الأيام ذو حيد ... بمشمخرٍّ به الظيان والآسُ

١٧ - التعجب المجرد عن القسم ، كقول الشاعر :

فيالك من ليل كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل =

{ السابع : رُبَّ }

١ ل والسابع : رُبَّ [*] : وهى للتقليل ، أى تدل / على تقليل نوع من جنس ، نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته . المعنى إن الرجال الكرام / الذين
١ س لقيتهم وإن كانوا أكثرين لكنهم بالقياس إلى الذين ما لقيتهم قليلون .

ويختص رُبَّ بالنكرات ، أى لا تدخل على المعارف ؛ لأنَّ ما هو الغرضَ منها أعنى الدلالةَ على تقليل نوعٍ من جنسٍ يحصُل بدون التعريف، فلو عُرِّف مدخولها لكانَ التعريفُ ضائعاً ، ويجب أن تكون النكرة التى دخلتْ عليها رُبَّ موصُوفة كما ذكرنا [1] ، ليجعل الوصفُ ذلك الجنس النكرة نوعاً فيحصل الغرض .

ن وقد يلحق / « ما » برُبَّ فتمنعها عن العمل ، ويُسمَّى ما الكافّة (وحينئذ) يجوز أن تدخل على الأفعال نحو : رُبّما قامَ زيد

* * *

= ١٨ - التعدية ، نحو : ما أضرب زيداً لعمرو ، وما احبه لبكر .

١٩ - المؤكدة مثل : يابؤس للحرب ، وتسمى المقحمة .

٢٠ - التبيين ، وهى التى تبين المفعول من الفاعل ، نحو : ما أحبنى لفلان - ومنها ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، أو العكس ومثال المبينة للمفعولية : سقيا لزيد . ومثال المبينة للفاعلية : « تبا لزيد » .

(انظر مغنى اللبيب ص ٢٠٨ / ٢١٨)

(*) قال الرمانى : ربَّ من الحروف الهوامل . ولا يحصل إلا فى النكرة . ولها صدر الكلام لمضارعتها حرف النفى ، تقول من ذلك : رب رجل كريم أكرمته ، ورُبَّ فرس ركبته وقد أدخلوها على المضمر على شريطة التفسير ، فمن ذلك قوله : ربّه رجلاً ، وربّها امرأةً . نصبوارجلا وامرأة على التفسير . وهى مشددة .

وأمّا قول أبى كبير الهذلى :

أزهير إن يشب القذال فإنّه ... رُبْ هيضل لجب لففت بهيضلِ

فمن الضرورات ، وليس بلغه ، فالدليل على ذلك أن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثانى ، نحو هل وبل وما أشبه ذلك .

وقد تزاد عليها ما ، فيليها الفعل ، فيقال : ربما قام زيد ، وتخفف فيقال : ربَمَا ويزنث فيقال : ربتَما . وهذا على تأنيث الكلمة . وكذلك ربت ، وثمت ،ولات فى أحد القولين . وحكى أبو حاتم فتح الراء فى جميع ذلك وهو شاذ .

(معانى الحروف [١٠٦/١٠٧]

(١) فى س : كما ذكرنا نحو : رب رجل كريم لقيته .

{ الثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه }

والثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه ، نحو : والله وتالله لأفعلن كذا.

واعلم أن الأصل فى القسم : الباء ، والواو تُبدل منها عند حذف الفعل ، نقولنا : والله ، فى معنى أقسمت بالله . والتاء تبدل من الواو فى تالله خاصة ، فالباء لأصالتها تدخل (162) على المظهر والمضمر ، نحو: بالله وبك لأفعلن [١] ، والواو لا تدخل إلا على المظهر [٢] ، لنقصانها عن الباء ، فلا يقال : وك لأفعلن [٣] / ، والتاء لا تدخل على المظهر إلا على لفظة الله ، لنقصانها عن الواو . ١٥٠ ل

* * *

(*) من أمثلة القسم بالتاء قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » [يوسف ٨٥] وقوله : « تالله لأكيدن أصنامكم » [الأنبياء ٥٧] .

وقال الرمانى إن التاء لا تعمل إلا فى اسم الله لأنها بدل من بدل . وذلك أن الأصل فى باب القسم الباء ؛ لأنها من حروف التعدية التى توصل الأفعال إلى الأسماء (معانى الحروف ص ٤١) .

(١) لأفعلن : ليست فى س .

(٢) فى ق : اسم المظهر .

(٣) وإنما يقال وبك لأفعلن .

{ العاشر : على }

والعاشر : على ، وهى للاستعلاء ، نحو : زيدٌ علىٰ السطح ، أى : مستعلٍ عليه (*) .

* * *

(*) ذكر الهروى عن ابن مالك سبعة معان أُخَر بالإضافة إلى الاستعلاء فيما يتصل بمعانى على ، وهى :

٢ المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿ وآتى المال على حبه ﴾ [البقرة : ١٧٦] (وهى هنا التى بمعنى رغم بمعنى مع) . ٣ - المجاوزه ، كقول القحيف العقيلى :

إذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بنوقُشير لعمر أبيك أعجبنى رضاها

أى : رضيت عنِّى .

٤ - التعليل : كقوله تعالى : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [البقرة ١٨٥] .

٥ - الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾ [البقرة ١١٢] ٦ - موافقة « من » ، كقوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على الناس يستوفون ﴾ .

٧ - موافقة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حقيق عَلَى ألا أقول ﴾ [الأعراف : ١٠٥] ، أى بىألاّ أقول .

٨ - موافقة اللام كقوله تعالى : ﴿ أذلة على المؤمنين ﴾ [المائدة ٥٤] أى للمؤمنين [الجنى الدانى ص ٤٧. / ٤٨.]

{ الحادى عشر : عن }

والحادى عشر : عن ، وهى للمجاوزة ، نحو : رميتُ السهم عن القوس ، أى جعلته مجاوزاً عنه (*) .

* * *

(*) ذكر الهروى بالإضافة للمجاوزة معانى كثيرة لـ « عن » ، هى :

٢ - البدل نحو : ﴿ واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ [البقرة ٤٨] .

٣ - الاستعلاء ، كقول ذى الإصبع العدوانى :

لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديّانى ، فتخزونى

٤ - الاستعانة : نحو : رميت عن القوس ، فعن هنا بمعنى الباء ، فى إفادة معنى الاستعانة . ٥ - التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاَّ عن موعده ﴾ [التوبة ١١٤] . ٦ - أن تكون بمعنى « بعد » كقوله تعالى : ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ [هود ٥٢] . ٧ - أن تكون بمعنى (فى) كقول الأعشى :

وآس سراة القوم حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرباعة وانيا

٨ - أن تكون بمعنى الباء ، كقوله امرىء القيس :

تصُدُّ وتُبْدِى عن أسيل وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفلِ

أى بأسيل . [الجنى الدانى ص ٢٤٢ / ٢٤٩] .

{ الثانى عشر : الكاف }

والثانى عشر : الكاف ، وهى للتشبيه ، نحو : الذى كزيدٍ أخوك ، أى الذى شُبّهَ بزيد أخوك .

وقد تكون زائدة كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شىء ﴾ أى ليس مثله شىء (*) .

* * *

(*) ذكر بعض النحويين أن لكافِ التشبيه ثلاثة أحوال :

فالأول : تتعين فيه الحرفيه ، وذلك إذا وقع زائدا ، نحو قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شىء ﴾ [الشورى ١١] .

والثانى : تتعين فيه الأسمية ، وذلك فى خمسة مواضع :

١ - أن يقع مجرورا بحرف جر ، كقول الشاعر :

بِكالقوةِ الشغراء ، جُلْتُ ، فلم أكن ... لأولعَ ، إلاّ بالكمى ، المقنع

٢ - أن يضاف إليه كقوله الشاعر :

تَيّمَ القلبَ حُبٌّ كالبدر لا بل ... فاق حسنا مَنْ تيّمَ القلب حُبًّا

٣ - أن يقع فاعلا كقول الأعشى :

اتنتهون ولن يَنْهَى ذوى شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

٤ - أن تقع مبتدأ ، كقوله :

أبداً كالفراء فوق ذراها ... حين يَطْوِى ، المسامعَ ، الصُّرّارُ

٥ - أن تقع اسم كان كقول جميل :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة ... حبًّا ، لغيرك ، ما أتتك رسائلى

والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسميه . [الجنى الدانى ص ٧٩ / ٨٣] .

قال الهروى : واعلم أن منهم من تأول هذا كله ، على حذف الموصوف وإقامة الصفة التى هى الجار والمجرور مقامه .

{ الثالث عشر ، والرابع عشر : مُذْ ومنذ }

والثالث عشر ، والرابع عشر : مذ ومنذ : وهما لابتداء الغاية [1] فى الزمان ، وقد عرفت معنى الابتداء ، نحو : ما رأيت إلا زيداً مذ ومنذ يوم الجمعة ، أى ابتداء زمانِ إنتفاء الرؤية / يوم الجمعة [*] .

١٠٣

* * *

(*) قال الهروى : أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال :

الأول : أن يليهما اسم مرفوع نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يومان فهما إذ ذاك اسمان ...

الحال الثانى : أن يليها اسم مجرور ، نحو : ما رأيته مذ يومين وفى ذلك مذهبان : أحدهما أن منذ ومذ حرفا جر .. والثانى أنهما ظرفان مضافان ، وهما فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما .

الحال الثالث : أن يليهما جملة .. وفى ذلك مذهبان :

١- أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة . ٢ - أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما ...

والمختار أن مذ ومنذ إن وليهما مرفوع ، أو جملة ، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليهما مجرور فهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك فى التسهيل .

{ الجنى الدانى ص ٥٠١ / ٥٠٤ }

(١) الغاية : ليست فى س و ل .

{ ١٥ ، ١٦ ، ١٧ : حاشا ، عدا ، خلا }

والخامس عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر : حاشا ، وعدا ، وخلا ، وهى للاستثناء ، أى بمعنى إلا ، نحو [١] : جاءنى القومُ حاشا زيدٍ ، أى إلا زيداً ، وقد مرَّ ذلك فى المستثنى (*) .

* * *

(١) نحو ، فى ل : أى .

(*) حاشا لها ثلاثة أقسام : ١ - أن تكون فعلا ماضيًا بمعنى استثنيت .

٢ - أن تكون للتنزيه وهى ليست حرفا بلا خلاف ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وقلن حاش لله ﴾ [يوسف ٣١] .

٣ - أن تكون من أدوات الاستثناء نحو : قام القوم حاشا زيدٍ وفيها مذاهب :

١ - أنها حرف خافض دال على الاستثناء .

٢ - أنها تكون حرفا فتجر ، وتكون فعلا فتنصب .

٣ - أنها فعل لا فاعل له ، وإذا انخفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة .

أمّا خلا وعدا : فهما لفظان مشتركان يكونان إمّا حرفًا وإمّا فعلاً ، وهما فى الحالين من أدوات الاستثناء ، فإذا كانا حرفين جرا المستثنى ، وإذا كانا فعلين نَصب المستثنى . وتتعين فعليتهما بعد « ما » المصدرية .

وحاشا تفارق خلا وعدا من وجهين : ١ - أن الجر بحاشا أكثر

٢ - أن حاشا لا تصحب ما . (انظر الجنى الدانى كلٌ حرف فى موضعه) .

{ حذف حروف الجر وإبقاء عملها }

واعلم أنَّ حروف [1] الجرّ قد تحذف (163) وينصب مدخولها [2]، ويقال إنه منصوب على نزع الخافض أو على المفعولية، كقـوله تعالى: ﴿ واختار موسى قومَه ﴾ [3] أي من قومه [*].

* * *

(١) في غير ق: حرف   (٢) في س بعد مدخولها: أي حرف الجر.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف. وهي:

﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ﴾.

قال مكي ابن أبي طالب: قومه وسبعين: مفعولان لاختار، وقومه انتصب على تقدير حذف حرف الجر منه أي من قومه. { مشكل إعراب القرآن }.

وقال ابن الأنباري: قومه، وسبعين: منصوبان مفعولان باختار، إلاّ أنه تعدى إلى سبعين من غير تقدير حذف حرف جر، وتعدى إلى قومه بتقدير حذف حرف جر، والتقدير فيه، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، فحذف حرف الجر فتعدى الفعل إليه. { التبيان في غريب إعراب القرآن }.

وقال الزجاج « واختار موسى قومه » أي من قومه فحذف من. { إعراب القرآن ص١١٤}.

(*) قال ابن يعيش « القياس أن تقول: مررت بزيد، وعجبت من خالد، وذهبت إلى محمد. إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصل الفعل بنفسه فيعمل. ومن ذلك قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ماأمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والمراد: بالخير فحذف حرف الجر.

وقال الآخر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه   ربَّ العباد إليه الوجه والعملُ

والمراد: من ذنب   { شرح المفصل ٨ / ٥٢ }.

{ الحروف المشبهة بالفعل }

قال : « الحروف المشبَّهة بالفعل : « إنّ » و « أنّ » : للتّحقيق ، و « لكنّ » : للاستدراك ، و « كأنّ » : للتشبيه ، و « ليت » : للتمنى ، و « لعلّ » : للترجى » .

ل ١٥١

أقول : لمّا فرغ المصنف [1] من / الصّنف الأوّل من أصناف الحروف شرع فى الصّنف الثانى ، أعنى الحروفَ المشبَّهة بالفعل ، ووجه شبهها بالفعل : لفظىٌّ ، ومعنوىّ : أمّا اللفظى : فلكونها ثلاثيّةً ، ورباعية مفتوح الآخر كالماضى ، وأمّا المعنوىّ : فلكون كلّ واحد منها بمعنى فعلٍ [2] ، فإنّ معنى إنّ وأنّ [3] : حقّقتُ ، ومعنى لكنّ : استدركتُ / ومعنى كأنّ: شبّهتُ ، ومعنى ليت : تمنّيتُ ، ومعنى لعَلّ ترجّيْت .

٩٠ ق

وقد تَقدّم كيفيّةُ عمل هذه الحروف ، والغرض هنا بيانُ سائر أحوالها كما سيجىء بعد هذا (*) .

قال : « وإنّ المكسورةُ مَعَ ما بعدها جملة ، وإنّ [4] المفتوحة مع ما بعدها مفردة ، فاكْسِرْ فى مَظان الجُمَل ، وافتح فى مظانّ المفردات ، نحو: إنّ زيداً منطلق ، وعلمت أنّكَ خارج » . (164)

أقول : « إنّ » المكسورةُ والمفتوحة كلتاهما تدخلان على الجمل الاسمية [5] أعنى : المبتدأ والخبرَ ، والفرق بينهما أنّ مدخول المكسورة بعد دخولها

---

(١) المصنف : زائدة فى ط . (٢) فى ل : الفعل .

(٣) أن : ليست فى ل .

(*) أضاف المجاشعى إلى أوجه شبهها بالأفعال أن ضمائر النصب تتصل بها على حدّ اتصالها بالأفعال ، نحو قولك : إننى وإنّه ، كما تقول ضربنى وضربك وضربه » .

والرابع : أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدى ، فنصبوا اسمها وشبهوه بالمفعول ورفعوا خبرها ، وشبهوه بالفاعل . { عيون الإعراب ص ١٠٤ } .

(٤) إن : ليست فى ط . (٥) الاسمية : زائدة فى ط .

باقٍ كما كان جملةً ، ومدخول المفتوحة يصير بعد [١] دخولها فى تأويل المفرد ، فاكسرِ الهمزةَ فى مظانِّ الجمل ، يعنى فى كل موضع يكون مظنةً للجُمَل ، أى يُظن أنّـه يقع فيه الجملة ، نحو : إنّ زيداً منطلق ، فإنّه كلام / ابتدائىّ ، فيكون هو موضعَ الجملة . و / افتح الهمزة [٢] فى مظان المفردات نحو علمتُ أنك خارجٌ ، فإنَّ : أنّك خارجٌ [٣] فى تأويل المفرد (لأنّه مفعُولُ علمت ، وموضعُ المفعُول موضع المفرد) [٤] . وهنا بحثٌ ذِكرُهُ يورث التطويلَ . واعلم أنَّ المظانّ جمعُ المظنّة ومظنّة الشئ الموضع الذى يُظنّ كونه فيه .

قال : « وإذا عطفتَ اسماً على اسم المكسورة بَعْد [٥] ذكرِ الخبر جازَ فى المعطوف الرفعُ والنصبُ ، نحو إنّ زيداً منطلق وبِشرٌ ، أو بشراً ؛ حَمْلاً [٦] على اللّفظ والمحلّ . وكذلك «لكن» (إذا عطفْتَ) [٧] دون غيرها » .

أقول : إنّما جاز الحملُ على المحلّ لأنّ المكسورةَ لا تُغيّرُ معنى الجملة عمّا كان (165) عليه كما عرفت ، فالاسم فيها مرفوعُ المحلّ على الابتدائية كما كانَ قبل دخولها ، بخلاف أنّ [٨] المفتوحة فإنّها تغيرُ معنى الجملة ، ولذلك قيّد العطفَ بالمكسورة ، وإنما اشترط ذكر الخبر ؛ لأنه لا يجوز أنْ يُقالَ : إنّ زيداً وبشرٌ منطلقان ؛ لأنّه يلزم منه توارد العاملين . أعنى : إنّ والتجرّدَ - على معمول واحد وهو منطلقان ، لأنه من حيث كونه خبرَ « إنّ » يكون العامل فيه إنّ ، ومن حيث كونه خبر

---

(١) فى ق : مع مدخولها ، وفى ل و س : بدخولها .

(٢) فى غير س : وافتحها .

(٣) خارج : ليست فى س .

(٤) مابين القوسين ليس فى س .

(٥) بعد : ليست فى س .

(٦) حملاً : زيادة فى ط .

(٧) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٨) أنّ : زيادة فى ط .

بشرٍ - يكون العامل فيه التجرد (*) .

١٥٣ ل ولكنّ مثل إنّ في العطف دون غيرها لأنها لا تغيّر / معنى
٩٢ ق الجملة عما كان عليه ، بخلاف سائر أخواتها (*) .

قال : « ويُبطل عملَها : الكفُّ والتخفيفُ ، ويهيئانها للدخول على القبيلتين ، نحو : إنّما زيدٌ منطلق ، وإنّما ذهبَ عمروٌ ، وإنْ زيدٌ لكريم ، وإنْ كان زيدٌ لكريماً ، وبلغنى أنّما زيد (١) منطلق ، وأنّما ذهب عمرٌو ، وبلغنى (٢) أنْ زيدٌ أخوك ، وبلغنى (٣) أنْ قد ضربَ زيدٌ ، ولكنْ أخوك قائم ، ولكنْ خرج بكر ، وكأنْ ثدياه حقّان ، وكأنْ قد كان كذا » .

أقول : يُبطل عملَ الحروف المشبَّهة (166) بالفعل الكفُّ ، أى اتصال
١٠٥ س ما الكافة بها ، وذلك عامّ فى الجميع (*) ، وكذلك يُبطل عملَها التخفيفُ ، وذلك فيما يخَفَّفُ منها ، أعنى الأربعةَ التى / فى أواخرها النّون

(*) من شواهد المفصل على رفع المعطوف حملاً على المحل قول جرير :

إن الخلافة والنبوة فيهم ... والمكرماتُ وسادة أطهارُ

والعطف هنا على محل اسم إنَّ قبل دخولها فهو فى الأصل مبتدأ مرفوع .

[انظر شرح المفصل جـ ٨ ص ٦٦ / ٦٧]

(*) من الشواهد التى أوردها النحاة فى هذا الشأن قول ضابى بن الحرث البرجمى :

فمن يك أمسى فى المدينة رحله ... فإنى وقيارٌ بها لغريب

والاستشهاد على رفع قيار ، ومجىء الخبر « غريب مفرداً . وتقدير الكلام : فإنى لغريب بها وقيارٌ أيضا . [ابن يعيش ٦٨/٨] .

(١) فى ل : بشر . (٢ ، ٣) وبلغنى : ليست فى ل .

(*) من شواهد دخول ما الكافة على هذه الحروف وبطلان عملها ، قوله تعالى : ﴿ وإنما إلهُكم إلهٌ واحد ﴾ وقول ابن كراع

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن ... أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالمُ

وقول الشاعر :

ولكنما أهلى بوادٍ أنيسه ... ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحدُ

وقال النابغة :

قالتألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا ونصفه فقد

[انظر ابن يعيش ٥٤/٨/ ومابعده]

ويُهيِّىء الكفُّ والتخفيفُ هذه الحروفَ للدّخول على القبيلتين ، أى الأسماء والأفعال ، لأنّ اختصاصها بالأسماء ، إنما كان لأجل العمل ، فإنّ العامِلَ يجب أن يكون مختصاً بقبيلة ما يعمل فيه ، والأمثلة ظاهرة وقوله :

وكأنْ ثدياه حقّان أوله [(١)] :

ونحرٍ مشرقِ اللّونِ كأنْ ثدياهُ حقانِ

قال : « والفعلُ الذى يَدخُلُ عليْه إن المخففَةُ يجب أن يكون مّما يدخل على المبتدأ والخبر ، نحو : إنْ كان زيدٌ لكريماً ، وإنْ ظننتُه لقائماً .

واللاّم لازمةٌ لخبرها » .

أقول : إنّما يجب أن يكون ذلك الفعلُ من دواخل / المبتدأ والخبر ، كالأفعال الناقصَة ، وأفعال القلوب ؛ لأنّ أصلَ هذه الحروف أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فلما عَرَض لها ما أزال اختصاصَها (167) بالأسماء وهيأها للدخول على الأفعال وجب أن يكون ذلك الفعلُ من دواخل المبتدأ والخبر ليُوَفَّى عليها مقتضيها ، ولئلا يلزم العدولُ عن الأصل فى كلّ وجه. وإنما لزمت اللامُ فى خبرها للفرق بينها وبين إنِ النّافية [(*)] .

---

(١) البيت من شواهد سيبوية بدون نسبه .

والشاهد فى البيت : رفع (ثدياه) وثدياه مرفوع بالابتداء ، وحقان الخبر ، واسم كأن محذوف والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع رفع خبر كأنْ والتقدير كأنه ثدياه حقان .
انظر ابن يعيش ٨٢/٨ .

(*) من الشواهد على لزوم اللام فى الخبر قوله تعالى : ﴿ وإنْ كل لمّا جميعٌ لدينا محضرون ﴾ [يس ٣٢] وقوله تعالى : ﴿ وإنْ كانت لكبيرة ... ﴾ [البقرة ١٤٣] وقوله تعالى : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ [الإسراء ٧٣] .

ويرى بعض النحاة أن (إنْ) تعمل مخففة ، وأنها إذا خففت وزليها فعل لم يكن الفعل فى الأكثر إلاّ من باب كان أو كاد أو ظنّ . [انظر عمدة الحافظ ١٣٦ / ١٢٨] .

قال : « ولابدّ لـ « أنْ » المخفّفة من أحد الحروف الأربعة، إذا دَخلت على الأفعال ، وهى : قد ، وسَوْف ، والسِّين ، وحرف النفى ، نحو : علمتُ أنْ قد خرجَ زيدٌ ، وأنْ سوف يخرج، وأنْ سيخرج، وأنْ لم يخرج » .

٩٢ ق أقول : وإنما لابدّ لـ « أن » المخفّفة / من أحد الحروف الأربعَة ، إذا كانَتْ داخَلةً على الأفعال ، وذلك للفرق بينها وبين أن الناصبة . ولم يعكس لأن الزيادة بالمحذوف أولى .

*　*　*

{ حروف العطف }

{١ - الواو ، ٢ - الفاء ، ٣ - ثم ، ٤ - حتى }

قال : « وحروف العطف : الواو للجمع بلا ترتيب ، والفاء وثمّ له مع الترتيب ، وفى ثم تراخٍ دونَ الفاء ، وحتّى بمعنى الغاية » .

أقول : هذه الحروف ثالثةُ من أصناف الحروف ، وهى عشرة أحرف :

أولها : الواو: (*) وهى للجمع بلا ترتيب ، أى تُدلُّ على ثبوت الحكم

(*) يرى ابن هشام أن الواو تنفرد عن أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا :

١ - احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة : الجمع ، والترتيب والتراخى .

٢ - اقترانها بإمّا ، نحو : ﴿ إمّا شاكرًا وإما كفورًا ﴾ [الإنسان ٣] .

٣ - اقترانها بلا إن سبقت بنفى ولم تقصد المعيه ، ومنه : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى ﴾ [سبأ ٣٧] .

٤ - اقترانها بلكن نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب ٤٠] .

٥ - عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الربط مثل : مررت برجل قائم زيد وأخوه . ٦ - عطف العقد على النيف نحو : أحد وعشرون .

٧ - عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله :

بكيت ، وما بكا رَجُلٍ حزين ... على رَبْعين مسلوبٍ وبَالى

٨ - عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول أبى نواس :

اقمنا بها يوما ويومًا وثالثا ... ويومًا له يوم الترحّل خامس

٩ - عطف ما لا يستغنى عنه كاشترك زيد وعمرو ، وتشاركها أم المتصلة فى نحو : « سواءٌ أقمت أم قعدت ، فإنها عاطفه ما لا يستغنى عنه .

١٠ ، ١١ - عطف العام على الخاص ، وبالعكس : فالأول : نحو : ﴿ رب اغفر لى ولوالديّ ولمن دَخل بيتىَ مؤمنا وللمؤمنين وللمؤمنات ﴾ [نوح ١٨] .

والثانى نحو : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾ [الأحزاب : ٧] ويشاركها فى هذا الحكم (حتى) نحو : « قدم الحجيج حتى المشاة » .

١٢ - عطف عامل حُذِف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

١٠٦ س للمعطوف / والمعطوف عليه مطلقاً ، لا مع الإشعار بالترتيب / أو
١٠٠ ل عدمه. نحو جاءنى زيد وعمروٌ (168) ، أى اجتمعا فى المجىء مطلقا .

وثانيها ، وثالثها : الفاء [*] وثم ، وهما للجمع أيْضا ، لكن مع الترتيب ، نحو جاءنى زيدٌ فعمروٌ ، أو : ثم عمرو ، أى : اجتمعا فى المجىء وكان مجىء عمرو بعد مجىء زيدٍ ، والفرق بينهما أنَّ فى ثم تراخياً دون الفاء [*] .

ورابعها : حتى : وهى أيضا للجمع ، لكن [1] مع معنى الغاية ، أى

= إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون ، والجامع بينهما التحسين .

١٣ - عطف الشىء على مرادفه ، نحو : ﴿ إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله ﴾ [يوسف ٨٦] .

١٤ - عطف المقدم على متبوعه للضرورة ، كقوله :

ألا يا نخلةً منْ ذات عرْق عليك ورحمة الله السلام

المعنى : عليك السلام ورحمة الله .

١٥ - عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ﴾ (المائدة ٦) فيمَن خفض الأرجل .

(*) يرى ابن هشام أن الفاء العاطفة تفيد ثلاثة أمور :

١ - الترتيب ، وهو نوعان : معنوى نحو : « قام زيد فعمرو » ، وترتيب ذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو : ﴿ فأزلهما الشيطان عنها ، فأخرجهما مما كانا فيه ﴾ [البقرة ٣٦] .

٢ - التعقيب ، وهو كل شىء ، نحو : دخلت البصره فبغداد ، إذا لم تقم فى البصره ولا بين البلدين .

٣ - السببية : وذلك غالب فى العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ [القصص ١٥] . والثانى نحو : ﴿ لآكلون من شجر من زَقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ﴾ [الواقعة ٥٢] .

(**) يرى ابن هشام أن ثمَّ حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور :

١ - التشريك فى الحكم . ٢ - الترتيب . ٣ - المهلة

[انظر المغنى ص ١١٧ /١١٨]

(١) لكن : ليست فى س و ق و ل .

يجب أن يكونَ مَعْطوفها جزءاً من المعْطوف عليه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، وذلك ليفيد : قُوَّةً : نحو مات الناسُ حَتى الأنبياءُ ، فإنّ الأنبياءَ أقوى من غيرهم .

أو ضعفا : نحو قَدِمَ الحُجاجُ حتى المشاةُ ، فإنَّ المشاةَ أضعف من غيرهم ، فلا يجوز أن يُقال جاءنى زيدٌ حتى عمروٌ ، أو جاءنى القوم حتى البغالُ ؛ لانتفاء الجزئية .

{ ٥ - أو ، ٦ - إمّا }

قال : « وأوْ ، وإمّا : لأحد الشيئين أو الأشياء ، ويقعان فى الخبر والأمر والاستفهام »[١] .

أقول : « خامس[٢] حروف العطف وسادسها (أو) و (إمّا) ، وهما للدلالة على ثبوت الحكم لواحدٍ من الشيئين إذا كان المعطوف متحداً نحو جاءنى زيدٌ أوْ عمرو ، وجاءنى إمّا زَيْدٌ وإمّا عَمْرو ، أى جاءنى أحدهما . أو لواحد الأشياء إذا كانَ المعطوفُ (169) متكثرا : نحو جاءنى زيدٌ أو عمرو أو بكرٌ أو خالد ، وجاءنى إمّا زيد وإما عمرو وإمّا بكر ، أى جاءنى أحدهما (*) .

---

(١) فى ط : والاستفهام والأمر .   (٢) فى ط : الخامس من حروف .

(*) قال السيوطى عن «أو» : قال المتأخرون : هى مع ذلك « للشك » نحو : ﴿ لبثنا يوماً أو بعض يوم ﴾ [الكهف ١٩] وللإبهام ، نحو : ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ [سبأ ٢٤] وللتخيير نحو انكح هنداً أو اختها ، وللإباحة نحو : اقرأ فقها أو نحوا . وتأتى للتفصيل بعد الإجمال ، نحو : ﴿ قالوا كونوا هوداً أو نصارى ... ﴾ [البقرة ١٣٥] . وللإضراب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات : ١٤٧] أى بل يزيدون . [همع الهوامع ٢٤٧/٥] .

١٥٦ ل ويقع / أو وإمَّا في الخبر كما مرَّ ، وفي الأمر نحو : جالِسِ الحسنَ أو ابن سيرين ، وخذ إمَّا درهما وإمَّا دينارا ، وفي الاستفهام ، نحو : ألَقِيتَ عبدَ الله أو أخاه ؟ وأضربْتَ إمَّا عبد الله ، وإمَّا أخاه ؟ (*) .

{ ٧ - أم }

قال : « و « أم » نحوهما ، غير أنها لا تقع إلا في الاستفهام

١٠٧س متصلة، وتقع فيه / وفي الخبر منقطعة ، نحو : أزيدٌ عندك / أم عمرو؟

٩٣ ق وإنها لإبل أم شاة ؟ » .

أقول : سابع (١) حروف العطف : أمْ ، وهي مثل أو وإمَّا في الدلالة على ثبوت الحكم لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، لكنها لا تقع إلا في الاستفهام حال كونها متصلة ، وتقع فيه وفي الخبر حال كونها منقطعة، يعني أنَّ أمْ على ضربين : متصلةٍ ومنقطعةٍ . فالمتصلة : هي التي تقع بعد (٢) الاستفهام يليه مثل ما يلي أمْ من المفرد ، نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ أو الجملة ، نحو : أضربتَ زيداً أم عمرا ؟

والمنقطعة : هي التي تقعُ إمَّا بَعْدَ غير الاستفهام ، نحو : إنَّها لإبل أم شاة ، أو بعد استفهام لا يليه مثل (170) ما يلي أمْ ، نحو : أرأيت زيداً أم عمرا ؟ وهي في معنى بل والهمزة ، فإنَّ قولنا : أم شاة ، وأم عمراً : معناه : بل أهي شاة ، بل أرأيتَ عمراً . والهاء في إنَّها للجثة، كأنَّ القائل رأى جثة ظنَّها إبلا فأخبر على ما ظنه ، ثم تيقَّن أنها ليست

(*) قال السيوطي : إن إمَّا المسبوقة بمثلها تأتي للمعاني الخمسة التي تأتي لها « أو »:
١ - الشك ، نحو جاء إمَّا زيد وإما عمرو . ٢ - الإبهام ، نحو : ﴿ وآخرون مُرْجَوْن لأمر الله إمَّا يُعذّبهم وإمَّا يتوب عليهم ﴾ [التوبة ١٠٦] .
٣ - التخيير ، نحو : ﴿ إمَّا تعذب وإمَّا أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ [الكهف ٨٦] .
٤ - الإباحة ، نحو : اقرأ إمَّا فقها ، وإمَّا نحواً . ٥ - التفصيل ، نحو : ﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كفوراً ﴾ [الإنسان ٣] .

[الهمع ٥/٢٥٢]

(١) في ط : السابع من حروف . (٢) بعد : في ط : في .

بإبل / وتردَّد فى أنّها شاة أم لا ، فاستأنف سؤالاً فقال أمْ شاة ؟ أى : بل أهِيَ شاة ؟ والفرق بين [١] أو وأم أن السؤال بأو إنما يكون إذا لم يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : أزيدٌ عندك أو عمرو ؟ فإنَّهُ إنما يصح إذا لم يعلم كونُ أحدهما عند المخاطب

وأمّا « أم » ، فإنّ السؤالَ بها إنما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلومٌ لأحدهما ، ويكونُ الغرضُ من السؤال [٢] التعيّن نحو : أَزَيْدٌ عندك أم عمرو ، فإنّه إنما يصحّ إذا كان كونُ [٣] أحدهما عند المخاطب معلوماً لا بعينه ، ويكون الغرض من السؤال التعيين ، (نحو : أزيد عندك أم عمرو) [٤] ، ولذلك يكون جواب « أو » بلا أو بنعم ؛ لحصول الغرض بذلك ، ولا يكون جواب أم إلاّ بالتعيين ، والفرق بينهما وبين (إمّا) أنّ (إمّا) يجب أن يتقدّمها إمّا أخرى بخلافهما (*)

{ ٨ - لا ، ٩ - بل ، ١٠ - لكن }

قال : (171) « و « لا » لنَفْى ما وَجَبَ للأوّل نحو : / ٨ جاءنى زيد لا عمرو .

و « بل » للإضراب عن الأوّل منفيًا كان أو موجبًا ، نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، وما جاءنى بكر بل خالد .

---

(١) بين : ليست فى س . (٢) من السؤال : ليست فى ل .

(٣) كون : لست فى ل . (٤) ما بين القوسين ليس فى ط .

(*) قال الرمانى : أم : من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، تكون عديلة لألف الاستفهام ، وهىَ بمنزلة أى ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنى : أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو إن كان عندك عمرو . وتكون عديلة لألف التسوية ، .. قال الله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ [البقرة ٦] .

وأصل ألف الاستفهام التسوية ، لأنك إنما تستفهم لتستوى أنت ومن تستفهمه فى العلم وتكون قطعا تقدر « بل » مع الهمزة .. ومنه قوله تعالى : ﴿ أم يقولون افتراه ﴾ [يونس ٣٨ وهود ١٣ ، ٣٥] . والتقدير : بل يقولون افتراه .

[معانى الحروف ص ٧٠] .

و « لكن » للاستدراك وهى فى عطف الجمل نظيرةُ بل ، وفى عطف المفردات نقيضةُ لا » .

أقول : ثامن حروف العَطْف وتاسعها وعاشرها لا وبَلْ ولكِنْ . وهذه[1] الثلاثة مشتركةٌ فى الدلالة على ثبوتِ الحكم لواحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين . ويُفرّق / كل واحد [2] من الآخرين ل ١ بخاصّة، فلا تدلّ على نفى ما وجب [3] للأول عن الثانى [4] ، نحو : جاءنى زيد لا عمرو فقد [5] نفيتَ المجيءَ الثابت لزيد عن [6] عمرو .

و « بل » للإضراب / أى : للإعراض عن الكلام : الأول منفيًا كان ق ذلك الكلام أو موجباً .

أمّا الموجب فنحو جاءنى زيد بل عمروٌ ، والمعنى بل جاءنى عمرو ، وما جاءنى زيد ، فأعرضت عن الكلام الأول ؛ لكونه غلطا .

وأما المنفى : فنحو : ما جاءنى بكر بل خالد ، وهذا يحتمل الوجهين : الأول : أن يكون المعنى : بل ما جاءنى خالدٌ ، وجاءنى [7] بكر ، وحينئذٍ يكون الإضرابُ عن الفعل (172) مع حرف النفى ، والثانى أن يكون المعنَى : بل جاءنى خالدٌ وما جاءنى بكر ، وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل دون حرف النفى ، فقول المصنف - رحمه الله تعالى - : وبل: للإضراب ، يكون صحيحاً .

ولكن : للاستدراك .

والاستدراكُ : رَفعُ توهمٍ نَشَأَ من الكلام المتقدم [8] على لكن ، وهى فى [9] عطف الجمل نظيرةُ « بل » فى الاستدراك فقط ، فإنَّ بَلْ مع أنّها تفيد الإضراب : تفيد الاستدراك أيضا ، نحو : ما جاءنى زيد لكن عمرو جاء [10] ، وجاءنى زيد ، لكن عمرو لم يجيء .

---

(١) وهذه : ليست فى س .
(٢) واحد ليست فى س و ق .
(٣) ما : سقطت من س .
(٤) الثانى : ليست فى س و ق .
(٥) فقد : ليست فى س .
(٦) عن : سقطت من ل .
(٧) (فى) ل : بل جاء بكر .
(٨) فى ل و س : تقدم ، وفى ق كلام مقدم .
(٩) فى : سقط من ل .
(١٠) فى ط : لكن جاءنى عمرو ، وفى س : لكن عمرو (فقط) .

{ وهى } [١] فى عطف المفردات نقيضة (لا) : يعنى لا يعطف بها المفرد على المفرد إلاّ إذا كان ما قبلها منفياً [٢] ، فحينئذ تكون نقيضةَ (لا) ، نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو ، أى لكن عمرو جاءنى [٣] ، فقد أثبتَ للثانى ما نفيتَ عن الأول / ، على عكس لا ، وإنما لا يعطف بها المفرد على المفرد إلاّ فيما كان ما [٤] قبلها منفيًا ليعلم المغايرة بين ما قبلها وما بعدها ، فإنّها يجب أن تقع بين كلامين مغايرين .

١٥٩ ل

* * *

(١) فى الأصول : وفى عطف . والمعنى أن لكن فى عطف المفردات عكس لا .
(٢) فى غير ط : كان قبلها نفى .
(٣) فى ط : لكن جاءنى عمرو .
(٤) ما : ليست فى غير ط .

{ ٣ - لا }

قال : « ولا » لنفى المستقبل والماضى بشرط التكرير والأمر والدعاء، نحو لا يفعَلْ ، وقوله تعالى : ﴿ فلا صَدَّقَ / ولا صلّى ﴾[1] وقد لا يتكرّر ، نحو : لا فعَلَ ولا تفعل ، ويسَمّى النّهى والأمر [2] (نحو : لارعاك اللّهُ ، ويسمى الدعاء) [3] .

١٥ ق

أقول : وقوله : ويسمّى النّهى : معناه أنّ المثالَ المذكور ، أعنى : لا تفعَلْ : سُمّى نهياً ، إذْ نفى الأمر نهى وقوله : لا فَعَلَ : مثال لنفى الماضى بلا تكرير ، وقد جاء فى الشعر أيضا نحو : [4]

وأىُ أمرٍ سيء لا فعله

والباقى ظاهر .

قال : « ولا لنفى العام ، نحو / لا رجُلَ فى الدار ولا امرأة . ولغير العام : نحو لا رجل فيها ولا امرأة [5] ، ولا زيد فيها ولا عمرو » .

١٦٠ ل

---

(١) الآية ٣١ من سورة القيامة . (٢) والأمر : زيادة فى س .

(٣) ما بين القوسين ليس فى ق .

(٤) هو لعبد المسيح ابن عسلة والشاهد فيه مجى لا لنفى الماضى ، وإنما الأصل فيها نفى ما يتوقع حصوله .

(*) يرى ابن هشام أن (لا) التى تأتى للنفى على خمسة أوجه :

١ - أن تكون عامله عمل إنّ ، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص .. كقوله أبى الطيب :

فلا ثوبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثوبِ ابن أحمدٍ على أحدٍ إلاّ بلؤمٍ مرقع

٢ - أن تكون عاملة عمل ليس ومثاله :

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

٣ - أن تكون عاطفة ، ومثاله : جاء زيد لا عمرو .

٤ - أن تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال أجاءك زيد ؟ فتقول « لا » والأصل : لا لم يجيء .

٥ - أن تكون غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صَدْرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضيا لفظا وتقديرا ، وجب تكرارها .

[المغنى ص ٢٣٧ / ٢٤٢]

(٥) فى ل : زيادة : فيها نحو .

أقول : وقد يجىء لا (174) لنفى العام ، أى لتدلّ على نفى جنس مدخولها ، وهى التى تسمى : لا لنفى الجنس ، ولا تدخل إلا على النكرة [1] ، وقد يجىء لا لنفى غير العام ، أى لتدلّ على نفى فردٍ [2] من [3] جنسِ مدخولها ، وتدخل على المعرفة والنكرة . والأمثلة ظاهرةٌ .

{ ٤ - لم ، ٥ - لمّا }

قال : « ولمْ ، ولمّا لنفى المضارع ، وقلبِ مَعْناه إلى الماضى . وفى لمّا توقعٌ وانتظارٌ »

أقول : إذا قلتَ : لمْ يضرِبْ ، أو لمّا يضرب زيد . كان معناه ما ضرب، والفرق بينهما أن فى لمّا توقّعاً وانتظاراً ، أى : أنّها إنّما تَنْفى فعلاً يُتَوَقَّعُ وقوعه ويُنْتَظَرُ ، بخلاف لم .

{ ٦ - لن }

قال : « ولنْ نظيرة (لا) فى نفى المستقبل / ولكن على التأكيد ».

أقول : إذا أردتَ نفى المستقبل مطلقا قلت : لا أضْرِبُ مثلاً، وإذا أردتَ نفيه معَ التأكيد قلت : لن أضرب .

وفى بعض النسخ التأبيد [4] بدلَ قوله التأكيد .

واعلم أنّ مذهبَ الخليل أنّ أصلَ لن « لا أنْ » فخففت بحذف الهمزة والألفِ .

ومذهبَ الفراء أنّ نُونَها مبدلة من الألف ، وأصلها عنده [5] لا ،

---

(١) فى س و ق : النكرات .　　(٢) فى ل : مفرد

(٣) فى ل : من أفراد الجنس من جنس مدخولها .

(٤) فى س : التأكيد بدل قوله التأبيد .

(٥) عنده : ليست فى ل ، وفى س : وأصلها لا عنده .

فأبدلت الألف نوناً فصار لن . ومذهب سيبويه وهو الأصحّ أنها حرفٌ برأسها (*) .

*   *   *

(*) قال سيبوية : فأمّا الخليل فزعم أنها : لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم كما قالوا : وَيْلُمِّهِ [يريدون وَيْ لأمه] ، وكما قالوا يومئذٍ ، وجعلت بمنزله حرف واحد ، كما جعلوا هَلاَّ بمنزلة حرف واحد ، فإنما هى هَلْ ولا . وأمّا غيره فزعم أنه ليس فى لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شىء على حرفين ليست فيه زيادة . وأنها فى حروف النصب بمنزلة لم فى حروف الجزم ، فى أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت أمّا زيد فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنّه قال : أمّا زيد فلا الضرب له » [الكتاب جـ ٣ ص ٥]

{ حروف التنبيه }

قال : (175) « حروف التنبيه : ها : نحو : ها إنَّ عمراً بالباب . / وأكثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر، نحو : هذا ، وهاهنا ، وها أنت ، وها أنا .

١٦١ ل

وأمَا ، وألاَ مُخَفَّفان [١] ، نحو : أمَا إنَّك خارج ، وألاَ إنَّ زيداً قائم » .

٩٦ ق

أقول : سُمّيت هذه الحروفُ حروفَ التنبيه ؛ لأنَّ الغرض / من الإتيان بها فى أوّل الكلام تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه . وإنما كثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر لضعف دلالتهما على مدلولهما (*) .

* * *

---

(١) مخففان : زيادة فى ط .

(*) قال الرمانى : (ها) لها موضعان : أحدهما : أن تكون حرف تنبيه ، وذلك نحو قولك : هأنذا ، جوابا لمن قال لك : أين أنت ويقول الاثنان ها نحن أولاء ، ويقول الجميع ها نحن أولاء .. قال الله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاءِ تحبونهم ولا يحبونكم ﴾ [آل عمران : ١١٩] ... وفى قولك ها معنى التنبيه ، ولذلك تنصب النكرة على الحال بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ [هود : ٧٢] إن شئت جعلت العامل فى الحال معنى التنبيه ، وإن شئت معنى الاشارة . وبين ذلك أنك تقول : ها قائما ذا زيد .

والثانى : من موضعى (ها) أن تكون اسما من أسماء الفعل ومعناه خذ ..

ولغة ثانية وهى : أن تقول : هاك ، وهاكما ، وهاكم .

ولغة ثالثة أن تقول هاء للمذكر ، وهاء للمؤنث ، وهاؤما ، وهاؤم وهاؤن . قال تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ [الحاقة : ١٩] ... [انظر معانى الحروف ٩١/٩٢] .

[حروف النداء]

قال : « حروف النداء : يا ، وأيا ، وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب، و (وا) للمندوب » .

أقول : المراد بالبعيد [1] هو البعيد حقيقة ، أو المنزّلُ بمنزلته كالنائم والساهى ، وإنما اختصّتْ الثلاثة بالبعيد ، لأنَّ المنادَى البعيد ، أو المنزّل بمنزلته ، يحتاج إلى تصويت أبلغ مما يحتاج إليه القريبُ ، والتصويت فى هذه الثلاثة أبلغ منه فى الآخرين فى ندائه .

واختصّت أي والهمزة بالقريب كمن [2] بين يديك ، لأنَّ رفعَ الصَّوْت فى ندائه لا يكون مطلوباً ، وهما خاليتان عن رفع الصَّوت (176) . وبعضٌ يثلّث القسمةَ فيقول « يا » أعمّ الحروف ، فتستعمل للقريب والبعيد ، وأيا وهيا للبعيد ، وأىْ والهمزة للقريب ، و « وا » للمندوب أي للتفجّع خاصّة ، وقد تقدمَ معنى المندوب ، وإنما ذكرَتْ « وا » فى حروف النداء لاشتراكهما فى إفادة التخصيص ، ولهذا / ذُكر المندوب فى بابِ المنادَى [فى الكافية] [3] .

ل ١٦٢

* * *

---

(١) فى ط : من البعيد .   (٢) فى ن : كما .

(٣) فى الكافية : زيادة فى ط .

قال الاستراباذى فى شرح الكفاية : وقد تنوب (وا) مقام (يا) فى النداء ، والمشهور استعمالها فى الندبة . وقد جا آ بهمزة بعد ألف ، وأى : بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة» [شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٨١] .

{ حروف التصديق }

{ ١ - نعم }

١١١ س

قال : « حروف التصديق : نعم لتصديق / الكلام المثبَت والمنفىّ فى الخبر والاستفهام [١] ، كقولك لمن قال : قام زيدٌ ، أو لم يقم ؟ نعم . وكذلك إذا قال : أقامَ زيدٌ ؟ ، أو ألم يقم زيد ؟ نعَمْ » .

أقول : سُمّيت هذه الحروف حروف التصديق ؛ لأنّ المتكلم بها يُصدّق المخبِر [٢] فيما أخبره ، وتسمّى حروف الإيجاب أيضا .

{ ٢ - بلى }

قال : « وبلى مختصٌ بالمنفىّ خبراً أو استفهاماً » .

أقول : مثاله أن يقال : أمَا قام زيدٌ ؟ أو ألم يقم زيد ؟ فيقال : بلى ، أى : بلى قد قام [٣] .

{ ٣ - أجل ، ٤ - جَيْر }

قال : « وأجَلْ وجَيْرُ : بالخبرِ نفياً أو إثباتاً » [٤] .

أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيد أو قام زيد ؟ فيقال : اجَلْ ، وجَيْرِ .

---

(١) فى ق : المثبت فى الخبر والمنفى .   (٢) المخبر : ليست فى س .

(٣) فى س و ق : أى : بلى قام ، وفى ل : أى : قد قام .

(٤) قال الهروى : أجل : حرف جواب مثل نعم . تكون لتصديق الخبر ولتحقيق الطلب، قال صاحب رصف المبانى : ولا تكون جوابًا للنفى ولا للنهى . وقال غيره : أجل لتصديق الخبر ماضيا كان أو غيره ، موجبا أو غيره . ولا تجىء جوابًا للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .

وعن الأخفش أنها تكون فى الخبر والاستفهام ، إلا أنها فى الخبر أحسن من نعم . ونعم فى الاستفهام أحسن منها . [الجنى ص ٣٦٠ / ٣٦١] .

{ ٥ - إيْ }

قال : « وإيْ مختصةٌ بالقَسَم ، نحو : إي واللهِ » .

أقول : معناه أن إي لا يستعمل إلاّ معَ القسم مثل أن يقال : أقام زيد؟ (177) فيقال : إيْ والله [١] .

* * *

(١) قال الهروى : إيْ : حرف بمعنى نعم ، يكون لتصديق مخبرٍ ، أو إعلام مستخبر ، أو وعد طالبٍ ، لكنه مختص بالقسم ، ونعم تكون فى القسم وغيره . كقوله تعالى : ﴿ قل إيْ وربى ﴾ [يونس ٥٣] وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها . وإذا حذف الخافض ، لقيل : إي الله ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الأول : حذف الياء ، والثانى : فتحها ، والثالث اثباتها ساكنه ، ويغتفر الجمع بين الساكنين . [الجنى الدانى ص ٢٣٥] .

{ حروف الاستثناء }

قال : « حروف الاستثناء : إلاّ ، وحاشا ، وعدا ، وخلا» .

أقول : قد تقدّم بيانُ ذلك فإن قيل كيف جعل هذه الحروف [1] مرة من حروف / الإضافة ، وأخرى صنفاً برأسها . قلتُ ذلك لتعدّد الاعتبارين فيها .

٩٧ ن

{ حرفا الخطاب وما يلحقهما }

قال : « حرفا الخطاب : الكاف والتاء فى : ذلك ، وأنتَ ، ويلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيث ، كما يَلحقُ الضمائرَ » .

أقول : قد عرفتَ ذلك فى أسماء الإشارة والمضمرات .

{ حروف الصلة ، أو : الزيادة }

قال : « حروف الصّلة : إنْ ، فى ما [2] إنْ رأيتُ زيد / وأن فى نحو ﴿ فلمّا أنْ جاء البشير ﴾ [3] ، وما فى : حيثما ، ومهما ، وأينما و ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ [4] ولا فى (لئلا يعلمَ) [5] وفى (فلا أقسم) [6] ومن فى : ما جاءنى من أحد ، والباء فى ما زَيد بقائم ، واللام فى (رِدْفَ لكم) [7] .

١٦٣ ل

---

(١) قد : ليست فى ط .

(٢) فى س : فى نحو .

(٣) الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٦) الآية ٧٥ من سورة الواقعة ، ٣٨ من الحاقة ، ، ٤ من المعارج .

(٧) الآية ٧٢ من سورة النمل

أقول : هذه الحروف حروف الزيادة وتُعرَف بأنّ إسقاطها لا يخل بالمعنى الأصلِيّ [١] ، وتسمّى حروفَ الصلة لأنّه ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن والقافية . والمقابلةِ فى النظم والسجع ، وفائدتُها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هِيَ عليه .

{ حرفا التفسير }

قال : « حَرْفا التفسير : أيْ : نحو : رَقِيَ : أى : صعد ، وأن : (178) فى : ناديته أنْ قُمْ . ولا يجىء أنْ إلاّ بعد / الفعل فى معنى القول » .

١١٢ س

أقول : سمّيتا حَرْفَيْ التفسير : لأنهما وسيلتان إلى تفسير مُبهمٍ سبقهما ، كما فُسِّرَ بواسطة أيْ : رَقِيَ ، بصعد ، وبواسطة : أنْ ناديته ، بقُمْ ، والمراد (من الفعل) [٢] الذى فى معنى القول مثلُ المناداة (*) .

{ الحرفان المصدريان }

قال : « الحرفان المصدريّان : أنْ : كقولك : أعجبنى : أنْ خرج زيدٌ ، وأريد : أنْ تخرج : أى : خروجُه ، وخروجَك .

و « ما » فى قوله تعالى : ﴿ وضاقت عليهم الأرض بما رحبت ﴾ [٣] أى برُحْبِها » .

أقول : سمّيتا مَصْدريّيْن لأنهما تجعَلان ما بعدهما فى تأويل المصدر كما فى الكتاب .

---

(١) فى س : بالمعنى المقصود .

(٢) فى ل : بالفعل .

(*) قال الهروى عن أى :

وتكون حرف تفسير ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرف ، أي : أنت مذنب ... وتقلينني ، لكن إيّاك لا أقلى

وهى أعم من أن المفسرة ، لأن « أى » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره وذهب قوم إلى أن « أى » التفسيرية : اسم فعل ، معناه : « عُوا » ، أو « انهموا » . [الجنى الدانى ٢٣٤]

(٣) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

واعلم أن (أنّ) المفتوحة المثقلة من الحروف المصدرية أيضاً ؛ لأنها تجعل ما بعدها في تأويل المصدر كثيرها ، وقد أهمل المصنف ذكرها ، وكأنه نظر إلى / أنها مختصة بالجملة الاسمية [1] والمصدرية في الفعل أظهر.

١٦٤ ل

* * *

(١) الاسمية : سقطت من س .

{ حروف التحضيض }

قال : « حروف التحضيض : لولا ، ولَوْما ، وهَلاَّ ، وألاَّ [1] : تدخل على الماضى والمستقبل ، نحو : هَلاَّ فعَلتَ ، وألاَّ تفعَل » .

أقول : هذه الحروف إذا دخلت على الماضى تكون للّوْم (والتوبيخ للمخاطَب) [2] على ترك الفعل [3] ؛ فإذا (179) قلتَ : / هلاَّ أكرمتَ زيداً ، فقد أردتُ اللّومَ والتوبيخ للمخاطب على ترك إكرام زيد .

٩٨

وإذا دَخلتْ على المستقبل تكون للتَّحضيض ، أى : الحث عليه ، فإذا قلتَ : هَلاَّ تقرأ القرآن [4] ؛ يكون المرادُ حثَّ المخاطب على القراءة ، وسبب التسمية بحروف التحضيض ظاهر [5] .

* * *

---

(١) الترتيب فى المخطوطات ليس واحداً .

(٢) ما بين القوسين : زيادة فى ط .　　　(٣) الفعل : زيادة فى ط .

(٤) القرآن : ليست فى س .

(٥) قال الهروى : لولا : حرف له قسمان : الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب وبعضهم يقول : لوجود ... والثانى : أن تكون حرف تحضيض فتختص بالأفعال ويليها المضارع ، نحو : ﴿ فلولا تشكرون ﴾ [الواقعة ٧٠] ، والماضى ، نحو : ﴿ فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ [التوبة ١٢٢] ، وقد يليها اسم معمول لفعل مؤخر ، نحو : لولا زيداً ضربت » [الجنى ص ٦٠٥ / ٦٠٦] .

وقال : لو ما : حرف له قسمان : أحدهما أن يكون حرف امتناع لوجوب فيختص بالأسماء ، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لو ما زيد لأكرمتك .

الثانى : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلا فعل ، أو معمول فعل [نفسه ٦٠٩] .

وقال : هلاَّ : حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معموله ، وذهب بعض النحويين إلى جواز مجئ الجملة الابتدائية كقول الشاعر :

ونبئت ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ　　　إلىَّ ، فهلا نفس ليلى شفيعها

[الجنى ص ٦١٣]

وقال : ألاَّ حرف تحضيض لا عمل لها ، وهى مختصة بالأفعال ، كسائر أحرف التحضيض فلا يليها إلا فعل ، نحو : ألاَّ فعلت ، أو معمول فعل ظاهر ، نحو : ألاَّ زيداً ضربت ، أو مضمر ، نحو : ألا زيداً ضربته ..

.. قال بعضهم : وألا يحتمل أن يكون أصلها هلاَّ فابدلت الهاء همزة .

وقال بعضهم ، الهاء فى هلا بدل من همزة ألا ، ولا يصح العكس ، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من الهاء . فالحمل على الأكثر أولى .　　　[نفسه ص ٥٠٩] .

{ لولا ، ولوما }

قال : « ولولا ، ولوْ ما ، تكونان أيضا لامتناع الشيء لوجود غيرِهِ ، فتختصّان بالاسم ، نحو : لولا عَلِيٌّ لهَلَكَ عُمَرُ».

أقول : معناه : لكن ما هلك عمرُ ؛ لأنّ عليًّا كان موجوداً ، فلولا هنا لامتناع هلاك عمرَ لوجُود عليّ . قيل : سبب هذا القول أنّ عُمرَ رضى الله تعالى عنه أمر برَجْم الحامل . فقال له على رضى الله (تعالى عنه) إنْ كانت الأمّ أذنبتْ فما ذنب الجنين ؟ فقال عمرُ : لولا عليّ لهلك عمر . وقيل : إنّ سائلاً دخل إلى النبيّ عليه السلام وأنشد شعراً ، فقال النبيّ ﷺ لِعُمر : اقطع لسانَهُ ، / فذهب عُمَرُ رضى الله عنه ليقطع لسانه ، فلقيه عليٌّ رضى الله عنه . فقال : ما تريد بهذا الرجل ؟ فقال عمر : أقْطعَ لسانَه ، فقال عليٌّ : أحسِنْ إليه فإن الإحسان (180) / يقطع اللسان . فرجعا إلى النبيّ عليه الصّلاة والسّلام وقال له : أيّ شيء تعنى بالقطع يا رسول الله ؟ فقال : الإحسانَ ؛ فقال عمر رضى الله عنه : ذلك.

١١٢ س
وآخر س
١٦٥ ل

[حرف التقريب]

قال : « حرفُ التقريبِ « قد » لتقريب الماضى إلى الحا
نحو : قد قامت الصّلاة . ولتقليل المضارع [1] : نحو : إ
الكذوب قدْ يصدق ، (وإنّ الهواد قد يَعْثُر) [2] وفيها توة
وانتظار » .

أقول : معنى قد يصدق : أنّ صدقَهُ قليلٌ . وقوله : « وفيها توة
وانتظار » معناه أنّها تدخل فى خبر مَن يخبر المنتظرين [3] بخبر
ومتوقعيه ؛ فإنّ القائل : قد قامت الصّلاة إنما يخبر به المنتظرين للصّلا
والمتوقّعين إخبارةً بذلك » .

* * *

---

(1) فى ل : وللتقليل فى المستقبل . (2) ما بين القوسين ليس فى س و ل .
(3) فى ل : المنتظر .

[حروف الاستقبال]

قال : « حروفَ الاستقبال : سَوْفَ والسِّين وأنْ ولنْ » .

أقول : سُمِّيت هذه الحروف حروف الاستقبال لأنّها تخصّص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال .

* * *

[حرفا الاستفهام]

قال : « حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل . والهمزة أعَمُّ تصرّفاً منه . (تقول : أزيد قائم ؟ أو : أقام زيدٌ ؟ أو : أزيدٌ قام ؟ وهل قام زيد ؟ وهل زيدٌ قائم ؟ ولا تقول : هل (181) زيد قام) [1] ويحذف عند الدلالة نحو : زيدٌ عندك أم عمرو ؟ . وللاستفهام صَدرُ الكلام » .

أقول : الهمزة أعمّ من جهَة / التصرف من هل ، إذ كلّ موضع تقع ١٩٩ فيه هل يقع الهمزةُ ، من غير عكس ، فإنّ الهمزة تستعمل مع أم المتصلة نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون هل . وتدخل على اسم / ١٦٦ منصوب بفعل مضمر ، نحو : أزيداً ضربته ؟ ، دون هل . وتدخل [2] على المضارع إذا كان بمعنى اللّوم والتوبيخ نحوأتضرب زيداً وهو أخوك ؟ دون هل ، وعلى الواو العاطفة ، وفائها ، وثم ، كقوله تعالى : ﴿ أوَ كلما عاهدوا عهداً ﴾ [3] و ﴿ أفمَنْ كان مؤمناً ﴾ [4] . و ﴿ أثُمّ إذا ما وقع آمنتم به ﴾ [5] . دون هل ، والدليل في : زيد عندك أم عمرو ؟ على حذف الهمزة وجودُ أم المتصلة ، لأن أمْ المتصلَةَ لا تستعمل إلا مع الهمزة وإنما كان [6] للاستفهامِ صدرُ الكلام لأنه يدلّ على نوع من أنواع الكلام ، وكلُّ ما هُوَ كذلك يكون له صدر الكلام .

* * *

(١) ما بين القوسين ليس في ل و ق .

(٢) تدخل ليست في ق و ل .

(٣) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٥) الآية ٥١ من سورة يونس .

(٦) في ل : يكون .

[حرفا الشرط]

قال : « حرفا الشرط : « إنْ » للاستقبال وإنْ دخل على الماضى ، و « لوْ » للماضى وإن دَخَل على المستقبل » [1] .

أقول : مثالُ« إنْ » نحو : إن ذَهَبَ زيدٌ ذهبتُ معَه ، (182) فإنَّ المعنى : إنْ يذهَبْ هو أذهب أنا معه .

ومثال « لو » نحو : لو يخرج زيدٌ أخرج معه ، فإنّ المعنى لو خرج هو [2] لخرجتُ أنا معه .

قال : « ويجىءُ فعلا الشرط والجزاء مضارعَيْن وماضيَيْن ، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً ، فإن كان الأوّلُ ماضياً والآخر مضارعاً جاز رفعُه وجزمه نحو : إنْ ضربتنى أضربُك ، وأضربْك » [3] .

أقول : للشرط والجزاء أربعةُ أحوال لأنهما : إما أن يكونا مضارعين نحو : إن تضربْ أضربْ ، والجزم واجب فيهما . ١٦٧ ل

/ وإمّا أن يكُونا ماضيين ، نحو : إن ضربتَ ضربتُ ، ولا جزم فيهما .

وإمّا أن يكون الجزاء ماضياً والشرط مضارعاً ، نحو : إن تضرِبْ ضربتُ (وحينئذ) يجب الجزم فى الشرط ويمتنع فى الجزاء .

وإما أن يكونا بالعكس ، نحو : إنْ ضربْتنى أضربك ، ويمتنع (حينئذ) الجزم فى الشرط ، ويجوز / فى الجزاء الجزمُ على القياس ، ويجوز الرفع لأنَّ حرف الشّرط لمّا لم يعمل فى الشرط مع قربه منه ، فإنَّهُ لا يعملَ فى الجزاء مع البعد بالطريق الأولى . ١٠٠ ق

* * *

---

(١) فى ل : على المضارع .
(٢) فى ل : لو خرج زيد .
(٣) وأضربك : ليست فى ل .

{ دخول الفاء على الجزاء }

قال : « وتدخل الفاءُ فى الجزاء إذا لم يكن مستقبلا ، أو ماضياً فى معناه ، نحو : إنْ جئتنى فأنت مكرَم ، وإنْ تُكرِمْنى فقد أكرمتُك أمس ».

(183) **أقول** : فقوله وتدخل الفاء فى الجزاء : معناه يجب أن يدخلَ الفاءُ فى الجزاء بشرطين ، وكذلك حكم الأمْر والنهى ، نحو : إن أتاك زيد فاكْرِمه ، وإن ضربك عَمْرو [1] فلا تكرمه .

وإنما يجب دخول الفاء فى هذه المواضع لامتناع تأثير الشرط فى الجزاء إذا كان واحداً من هذه الأربعة ، فيجب دخول [2] الفاء ليُرْبَط بالشرط ، وإنما قال : « إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً فى معناه » ؛ لأنه إذا كان مستقبلاً بأن يكون مضارعاً مثبتا أو منفيًا بـ « لا » يجوز الوجهان ، وإذا كان ماضياً فى معناه يمتنع دخولُ الفاء .

وإنما قيّدنا جواز / الوجهين فى المضارع المنفى بلا ؛ لأنه إذا كان منفيًا بلنْ مثلاً يجب الفاءُ كقوله تعالى : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلَنْ يُقْبَل منه ﴾ [3] .

واعلم أنه قد يقام « إذا » مقام الفاء كقوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيّئةٌ بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ [4] أى فهم يقنطون .

تحقيق ذلك أنّ « إذا » هذه للمفاجأة ؛ فهى فى معنى فاجأت ، فالجزاء فى الحقيقة فعلُ ماض ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى الربط ، والتقدير : وإن تصبهم سيّئة (184) فاجأتْ زمانُ قنوطهم .

قال : « وتزاد عليها ما للتأكيد ولها صدر الكلام ولا تدخل إلاّ على الفعْل » .

أقول : مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فإمّا يأتينكم منّى هدى ﴾ [5] .

---

(١) فى ط : بكر .

(٢) دخول : ليست فى ل .

(٣) الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٥) الآية ٣٨ من سورة البقرة .

وسبب صدارتها ما ذكرنا فى الاستفهام ، ولا تدخل إلاّ على الفعل ؛ لأنّ الشرط يجب أن يكون فعلا ، فإن كان ملفوظاً فذاك ، وإلا يجب أن يقدّر كقوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [1] و ﴿ قل لو أنتم تملكون ﴾ [2] فإنّ التقدير وإن / استجارك أحدٌ ، وقل لو تملكون أنتم .

١٠ ق

* * *

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

{ إذَنْ }

قال : « وإذن : جوابٌ وجزاء وعملها فى فعل مستقبل غير مُعْتمد على ما قبلها وتلغيها إذا كان الفعل حالا ، كقولك، لمن حدثك : إذَنْ / أظنكَ كاذباً .

أو معتمداً على ما قبلها ، نحو : أنا إذَنْ أكرمك » .

أقول : إذَنْ من نواصب المضارع وهو جوابٌ وجزاء ، أى : تقع فى كلام من يجيب متكلما ويخبره بجزائه على فعله الذى دلَّ عليه كلامه كقولك لمن قال : أنا آتيك : إذَنْ اكرمَكَ فإنَّ قولك : إذَنْ أكرمك : جوابٌ لقائل : أنا آتيك ، ودليلٌ على جزاء فعله أعنى : أكرامك إيَّاه ، وباقى الكلام على إذَنْ قد قرّرناه عند تقريرنا نواصِبَ (185) الفعل [1] المضارع لما كان أَلْيَقَ هناك .

{ حرف التعليل : كى }

قال : حرف التعليل كى نحو جئتك كى تكرِمَنى » .

أقول : قد ذكر فى بعض النسخ لام التعليل هنا أيضا وشرحها بعضُ الشّارحين وذلك تَوَهُّمٌ : لأنَّ لامَ الجارة إذا استُعملَتْ بمعنى كَىْ ، فلا تكون مستقلّة بنفسها فى التعليل ، ولذلك لم يذكرها المصنف فى المفصّل ، وفى الأنموذج أدرجها المحرِّفون .

{ حرف الرَّدع كلاَّ }

قال : « حرف الرّدع كلاَّ ، تقول لمن قال : فلانٌ يبْغضك : كلا ، أى : ارتدعْ » .

أقول : الرّدْعُ الزّجر وارتدعْ أى امتنع .

---

(١) الفعل : ليست فى ل و ق .

[اللامات] (*)

[١ - لام التعريف]

قال : « واللامات : لام التعريف ، نحو : المرء بأصغَريه ، ولعَلّ الرّجل كذا ، الأوّل للجنس ، والثانية للعَهْد » .

أقول : اللأمات ثلاثة أقسام : ساكنة ، ومفتوحة ، ومكسورة .

(*) ذكر الرمانى اثنا عشر صنفا من اللامات .

١ - لام الابتداء ، نحو : لزيد خير منك . ٢ - لام القسم .

٣ - لام الإضافة : لزيد مال . ٤ - لام التعريف .

٥ - اللام الأصلية .

٦ - اللام الزائدة كقوله : لما اغفلت شكرك أى : ما أغفلت شكرك .

٧ - ولام الاستغاثة : نحو قوله :

يا لبكر أنشروا لى كليبا ‏ ‏ ‏ ‏ يا لبكر أين أين الفرار ؟

٨ - لام الكناية ، نحو : لهم ، وله ، وأصلها الأضافة ، وحكمها الفتح .

٩ - لام كى : نحو قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ﴾ [الفتح : ٢] أى كى يغفر لك الله .

١٠ - لام الجحود : كقوله عز وجل : ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ﴾ [آل عمران : ١٧٩] .

١١ - لام العاقبة ومنها قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا ﴾ [القصص : ٨] .

١٢ - لام الأمر . [معانى الحروف ١٤١/١٤٣] .

وقد ذكر المصنف والشارح هذه اللامات فى مواضع مختلفة فى الكتاب .

أمّا الساكنة : فواحدة [١] والمفتوحة أربعة ، والمسكورة / واحدة أيضا

فلام التعريف : إمّا للجنس ، نحو : المرء بأصغريه أى حقيقةُ المرء ، أعنى تبيّنُ معانيه ، وتقوُّمها إنّما يتحقّقُ بالأصغرين وهما : القلب ، واللسان ؛ لأنّ أحدَيهُما منشأ المعانى ، والآخر مظهَرها .

وإمّا للعَهْد : نحو : فعَل الرجل ، أى : الرّجُل (186) المعهود

والهمزة عند سيبويه للوَصْل ، ولذلك تسقط فى الدَّرج [٢] ، وقال الخليل : إنّ الهمزةَ واللامَ تفيدان معنَى التعريف ، فالهمزة قطعيّة ، والسقوطُ فى الدّرْج إنّما هو للخفّة فإنه [٣] / كثير الاستعمال [٤] .

{ ٢ - لام القسم }

قال : « ولام القسم ، فى : واللّه لأفعَلنّ ؛ والموُطِئة له ، فى نحو : واللّه لئن أكرمتنى لأكرمنك » .

أقول : لام القسم هى التى تدخل على جوابه ، واللام المُوطِئة له هى التى تدخل على حرف شرط تقدّمه قسَمٌ لفظاً كما فى الكتاب ، أو تقديراً كما فى قوله تعالى : ﴿ لئن أخرِجوا لا يخرجُون معهم ﴾ [٥] فإنّ التقدير والله لئن أخرِجوا .

وسُمّيَت الموطِئة ، أى : المهيّئة من قولهم : وطّنْتُه ، أى : هيّأته ؛ لتهيئتها الجوابَ للقسم ، ودلالتها على أنّه له لا للشّرط .

---

(١) فى ل و ق : الساكنة واحدة .   (٢) الدّرج : أى عند الوصل .

(٣) فى ط و ق : فإنّها .

(٤) قال الخليل : وأمّا ألف التّعريف ، مثل قولك : النساء ، والمرأة والرجل ، والفرس وسمى ألف التعريف ، لأنك تدخله مع اللام فى أول الاسم النكرة فيصير ذلك الاسم معرفة.

{ الجمل فى النحو ص ٢٤١ }

(٥) الآية ١٢ من سورة الحشر .

[٣ - لام جواب لو]

قال : « ولام جواب لو ، ولولا ويجوز حذفها » .

أقول : مثاله : قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[١] وقوله : ﴿ فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين ﴾ [٢] / وهى بمنزلة الفاء فى جواب إنْ لربطه بالشرط . ١٧ ل

ويجوز حَذفُها إذا عُلمت كقوله تعالى : ﴿ لو نشاء جعَلناه أجاجا ﴾ [٣] أى لجعلناه .

[لام الأمر]

قال : « ولامُ الأمْر : وتُسكِن (187) عند واو العطف وفائه .

أقول : مثاله قوله تعالى : ﴿ فَليستجيبوا لى وَليؤمنوا بى ﴾ [٤] .

قال : « ولام الابتداء : فى لَزيدٌ قائم وإنه ليَذْهب »

أقول : فائدتها : تأكيد مضمون الجملة التى دخلت عليها ، وتلك الجملة إما اسمية ، نحو : لزيدٌ قائم ، أو فعليّة وفعلها مضارع ، نحو : إنّه ليذهب .

[تاء التأنيث]

قال : « تاء التأنيث الساكنة : هى التى لحقت أواخر الأفعال الماضية ، كَضَرَبَتْ ، (وأكرَمَتْ ، ودخَرَجَتْ) [٥] للإيذان من أول الأمر بأن الفاعلَ مؤنث .

ويتحركُ بالكسر عند ملاقاة الساكن ، نحو : قد قامت الصلاة » [٦] .

أقول : إنّما سُكّنت لأنها مبنيّة ، والأصلُ فى البناء السكون .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٦٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٧ من سورة الواقعة

(٤) الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

(٥) ما بين القوسين : زيادة فى ط

(٦) قوله : نحو : قد قامت الصلاة : زيادة فى ط .

[النُّون المؤكدة]

قال : « النّون المؤكّدة لا يُؤكّد بها إلاّ المستقبَلُ الذى فيه معنى الطلب» .

أقول : إنّما اشترط الطلب فى مدخولها لأنّ التأكيد إنّما يناسب كلاماً يُتوصّل به إلى تحصيل المطلوب ، وإنّما اشترط الاستقبال ؛ لأنّ الطلب لا يكون إلاّ فيه ، فلا يؤكّد بها الماضى والحالُ ، بل يؤكّد بها [1] المستقبل والأمرُ والنّهى والاستفهام والتمنى والعرض ، نحو : واللّه (188) لأفعلنّ ، وأضرِبَنّ ، ولا تخرُجَن ، وهل / تذهبَنّ وألا تنزلنّ ، وليتك ترجعن .

ل ١٧٢

قال : « والخفيفة تقع / حيث تقعُ الثقيلة إلاّ فى فعل الاثنين ، وجماعة المؤنث [2] لاجتماع الساكنين على غير حدّه» .

ق ١٠٣

أقول : هذه النون إمّا خفيفَةٌ ساكنة أو ثقيلة مفتوحة مُشدّدة [3] وتمامُ مباحثهما مذكورة فى التصريف وقد شرحناها فى شرحه .

[هاء السكت]

قال : « هاء السكت تزاد فى كل متحرك حركَتُه غير إعرابية للوقف خاصّةً ، نحو : ثُمَّهْ ، وحيهَلَهْ [4] ، ومالِيَهْ ، وسلطانِيَهْ .

ولا تكون إلاّ ساكنة وتحريكها لحن » .

أقول : « إنما خصّتْ هذه الهاءُ بالمبنى لأن الحاجة إلى بيان حركة المبنى أشدّ منها إلى بيان حركة المعرب ؛ لأنّ الإعراب [5] يَدلّ عليه

---

(1) بها : ليست فى ل .

(2) فى ط : النساء .

(3) فى ل : أو مشددة (فقط) .

(4) حيله : ليست فى ل .

(5) فى ط : إعراب المعرب .

ما قبله بخلاف البناء . واختصّت بحالة الوقف لأن انتفاءَ الحركة إنما هو فيها (*) .

{ تنبيه }

اعلم أنَّ المصنف لم يذكر بعض أصناف الحروف : كالتنوين ، وألِفَى التأنيث ، وتائه المتحركة ، وشين الوقف وسينه ، وحروف الإنكار ، وحروف التذكير . فكأنه اقتصر فى التنوين على ما ذُكِر عند ذكر خواصِّ (189) الاسم ، وفى ألفى التأنيث وتائه على ما ذكر فى المؤنث ، وتركوا البواقى لقلّة فائدتها ، ومع ذلك فلا بأس أن نشير إليها بما يليق كتابَنا من البيان فأقول :

{ التنوين }

التنوين / على خمسة أقسام : ١٠ ل

تنوين تمكّن : وهو الذى يدل على تمكّن مدخوله فى الاسميّة كزيدٍ .

وتنوين التنكير : وهو الذى يَفرِقُ بين المعرفة والنكرة ، كصَهْ وصَهٍ .

وتنوين المقابلة : وهو الذى يقابلَ نونَ جمع المذكر السالم كمسلماتٍ .

وتنوين العوض : وهو الذى يُعوِّضُ عن المضاف إليه كيومئذٍ ، فإنَّ أصله يومَ إذا كان ، فأسقِطت الجملة ، وعُوِّض عنها التنوينُ .

(*) قال الهروى : وتلحق هاء السكت أيضا بعد ألف الندبه ، ونحوها . كقولك : وازيداه ، ولا تثبت وصلاً إلاّ فى ضرورة شعر ، وإنما أثبتها القراء وصلا فى بعض المواضع اتباعا لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلاّ فى موضعين : أحدهما : ما بقى من الأفعال المعتلة على أصل واحد ، نحو : عِهْ ، ولم يَعِهْ .

والثانى : « ما » الاستفهامية إذا اجرّت باضافة اسم ، نحو : قراءة مَهْ .

(الجنى الدانى ص ١٥٢)

وتنوين التَرنّم : وهو الذى يُجعَل مكانَ حرف المدّ فى القوافى كما فى قول الشاعر [(١)] :

أقِلّى اللّومَ عاذلُ والعتابَنْ   فقولى إن اصبْتُ لَقَدْ أصابَنْ

والمعنى يا عاذلة أقلّى لومى وعتابى وصَوِّبينى فيما أفعَل .

[شين الوقف وسينـه]

وشين الوقف وسينه : شين معجمه عند تميم وسين / مهملَة عند بكر تلحق كافَ المؤنّثِ فى الوقف نحو اكرمتكِشْ ومررت بكِسْ معجمةً أو مهملة ويسمّى (190) شين الكشكة أو سينَها . وحُكى [(٢)] عن معاوية رضى الله عنه أنّه قال يوماً : من أفصَحُ النّاس ؟ فقام رَجُلٌ من الفصحاء وقال : قومٌ تباعدوا عن فُراتيّة العراق ، وتيامَنُوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كَسْكَسة بَكْر ، ليست فيهم غَمغَمة قضاعَةَ ، ولا طُمْطمانيّة حميَرٍ ، فقال معاوية / : فمَنْ هم ؟ قال : قومُك ، فالكشكشةُ والكسكسةُ إلحاقُ الشّينِ والسّين بالكاف ، وبكر ، وقضاعَةُ بالقاف المضمُومة ، وحِمْير ثلاثُ قبائل ، والفُراتية بضم الفاء وتشديد الباء لغَةُ أهل العراق ، والغمغمة على وزن زَلْزله عدم تبيُّن الكلام ، والطُمْطمانيَّة بضمّ الطّائين ، وتشديد الياء تشبيه الكلام بكلام العجم .

١٠٤ ق

١٧٤ ل

[حروف الإنكار]

وحروف الإنكار : زيادة تلحق آخر الكلمة فى الاستفهام ، كقولك لمن قال : قدم زيْد ، أزيدُنِيْهْ بضم الدال وكسر النون وسكون الياء والهاء ،

---

(١) سيبوية ٢٩٨/٢ ، الإنصاف ٦٥٥/٢ ، الخزانة ٦٩/١ ، شرح المفصل ١٥/٤ همع الهوامع ٤٠٧/٤ ، شرح التسهيل ٣/١ والخصائص ١٧١/١ .

والبيت فى ديوان جرير مطلع قصيدته البائيه من بحر الوافر ولا شاهد فيه ، ولم يشر المحققون الذين خرجوا الشاهد لذلك . والبيت مع ما يليه فى الديوان ص ٦٤ .

أقلى اللوم عاذل والعتابا   وقولى إن أصبت لقد أصابا

أجدك ما تذكر أهل نجدٍ   وحيا طال ما انتظروا الإيابا

منكراً لقدومه ، إذا كان قليلَ السفر . وبخلاف قدومه إذا كان كثيرَ السفر وكقولك لمن قال : غلبنى الأميرُ ، الأميرُوهْ بمد الهمزة وضمّ الراء وسكون الواو والهاء (191) مستهزأً به ، ومنكراً لتعجبْه من أن يغلبه الأمير .

{ حروف التذكر }

وحروف التذكير : مدّة تزاد على آخر كل كلمة يقف المتكلّمُ عليها ليتذكّر ما يتكلّم به بعدها ، مثل أنْ يقول الرّجلُ فى نحو : قال ، ويقولُ ومِنَ العام : قالا ، ويقولُوا ، ومن، العامى ، إذا لم يتذكّر ولم يُردْ أن يقطعَ كلامَه .

* * *

{ ختام }

والآن جاز إنْ أردْنا أنْ نقطع كلامنا على تأليف الأبواب ، إذْ وفّقنا اللهُ لإنجاز ما وعدنا / فى صدر الكتاب . والمؤمَّلُ ممن يعثر / على خلل فيه أن يصلِحَه بكرمه ، ويَعْصَمِنى عن لومه ، فيه ، فإنّى بأرضٍ التأليفُ فيها كإيجاد الممتنع بالذات ، والتصنيفُ فيها لا يوجَد إلاَّ طيفٌ منه فى السِّناتْ ، وذلك لأنّه شأنٌ أُسّس على الاستعداد ، وأنّى يتسنّى الترقّى فيه لمن ابتلى بشر صحبَةِ الأضداد ، عصمنا الله من شرورهم ، وَرَدَّ إليهم بلطفه كَيْدَ فجورهم .. آمين .

ل ١٧٥

ق ١٠٧

والحمد لله على التمام .

{ تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب . قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة المباركة فى شهر جمادى الأولى ، فى يوم سبت وفى وقت العشاء وفى سنة ٩٧٠ هـ الفقير : محمد بن حسين عفا عنهما } [٢] .

{ وقد وقع الفراغ من تحرير هذا الأنموذج للزمخشرى فى شهر جمادى الآخر قرب الفجر فى يوم الاثنين سنة أربع وسبعون وألف } [٣] .

* * *

---

(١) وحكى : زائدة فى ط .

(٢) ما بين القوسين خاتمة ل .

(٣) ما بين القوسين خاتمة ق .

أولاً : فهرست الآيات القرآنية

فهرس الشواهد الشعرية

١ - أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبها　　وما كادَ نفساً بالفراق تطيب

(بحر الطويل - القائل : أعشى همدان وآخرون ص ٥٣) .

٢ - فساغَ لى الشراب وكنت قبلاً　　أكادُ أغصّ بالماءِ الفرات

(بحر الوافر - القائل : يزيد بن الصعق ص ٨٩) .

٣ - وأى أمر سيئ لا فعله

(بحر الرجز - القائل : عبد المسيح بن عسلة ، شهاب بن العيف ص ١٨٩) .

٤ - ونحرٌ مشرق اللون　　كأنْ ثدياهُ حُقّان

(بحر الهزج - ص ١٧٩)

٥ - أقِلى اللومَ عاذلَ والعتابن　　وقَولِي إنْ أصَبتُ لقَد أصابن

(بحر الوافر - القائل : جرير ص ٢١٣) .

* * *

مصادر التحقيق

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ، مصر .

٢ - الأشباه والنظائر فى النحو ، السيوطى ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٤ م .

٣ - الأصول فى النحو ، ابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٨ م .

٤ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٩٨٦ م

٥ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنبارى النحوى ، تصحيح محمد محيى الدين ، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧ م .

٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصارى ، مكتبة الآداب بمصر .

٧ - الإيضاح فى علل النحو ، أبو القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٨٦ م .

٨ - بغية الوعاة ، السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت .

٩ - البيان فى غريب إعراب القرآن ، أبو البركات ابن الأنبارى ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، ١٩٨٠ م .

١٠ - التبيان فى إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، مكتبة عيسى البابى الحلبى بمصر .

١١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٧ م .

١٢ - الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق بيرو ١٩٨٣ م .

١٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .

١٤ - الخصائص ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق محمد علي النجار مصر .

١٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، د الفكر ١٩٧٩ م .

١٦ - شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، مكتبة عيسى البار الحلبي ، بمصر .

١٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تصحيح محمد محي الدين ، مكتبة صبيح القاهرة ، ١٩٧٥ م .

١٨ - شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م .

١٩ - شرح جمل الزجاجي - الشرح الكبير ، ابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامي بالعراق ١٩٨٠ م .

٢٠ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصار المصري ، تصحيح محمد محيي الدين ، مصر .

٢١ - شرح عيون الإعراب ، المجاشعي ، تحقيق الدكتور عبد الفتا سليم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٨ م .

٢٢ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري المصري

تصحيح محمد محيي الدين المكتبة التجارية بمصر ١٩٦٣ م .

٢٣ - شرح المفصل ، ابن يعيش النحوى ، عالم الكتب بيروت .

٢٤ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق دكتور عبد المنعم هريدى ، مصر .

٢٥ - كتاب أسرار العربية ، ابن الأنبارى ، تحقيق محمد بَهْجَةْ البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٢٦ - كتاب الجمل فى النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ م .

٢٧ - كتاب الكافية فى النحو ، ابن الحاجب ، شرح الاستراباذى ، دار الكتب العلمية لبنان ١٩٨٥ م .

٢٨ - الكتاب ، كتاب سيبوية ، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٧٧ م .

٢٩ - كتاب معانى الحروف ، الرمانى ، تحقيق دكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر .

٣٠ - كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد بالعراق ، ١٩٨٢ .

٣١ - كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانونى ، تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .

٣٢ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، حاجى خليفة ، طبعة القسطنطنية .

٣٣ - كشف المشكل فى النحو ، على بن سليمان الحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور هادى عطية مطر ، إحياء التراث الإسلامى بالعراق ، ١٩٨٤ م .

٣٤ - لسان العرب ، ابن منظور ، طبع دار المعارف بمصر .

٣٥ - اللُّمَع فى العربية ، ابن جنى ، تحقيق حامد عبد المؤمن ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .

٣٦ - مشكل إعراب القرآن ، مكى بن أبى طالب ، تحقيق الدكتور صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤ م .

٣٧ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصارى المصرى، حققه محمد محيي الدين ، مكتبة محمد على صبيح بمصر .

٣٨ - المفصل فى علم العربية ، الزمخشرى ، دار الجيل بيروت ط ٢.

٣٩ - نتائج الفكر فى النحو ، السهيلى ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بمصر ط ٢ .

٤٠ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق الدكتور عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٥ م .

* * *

ثالثاً فهرست الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الصفحة

الموضوع | الصفحة

الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٧٨٨ / ١٩٩٠ م

الترقيم الدولى : ٥٠٥٥٠ - ٤٧٢ - ٩٧٧

أبـو سلـوم المعتـــزلي